الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان ☆ كلية الحقوق والعلوم السياسية ☆ المجلة العلمية

محاضرات في مقياس منهجية تحرير مذكرة ملقاة على طلبة السنة الثانية ماستر قانون دولي عام وقانون عام اقتصادي

من إعداد د. ديش موسى

السنة الجامعية: 2022/2021 م

مقدمة

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

التعمق في دراسة القانون يعني أن نفهم كل تعبير من تعابيره وكل صيغة من صيغه فهم دقيقة، وهذا ما يحصل فعلا في تفتيشنا وسعينا الدائب التفسير وفهم قاعدة قانونية ما من خلال البحث القانوني.

فالبحث القانوني هو مجموعة طرق أو آليات لتحديد وجمع المعلومات الضرورية لمساعدة عملية صنع القرار القانوني. وبمعناه الأوسع يشمل كل خطوة أو عمل يبدأ مع تحليل حقائق أو وقائع مسألة ما، وصولا إلى الاستنتاج مرورا بالتطبيق والتواصل بين نتائج البحث. ويعرفه جان بيار غريدال (Jean Pierre Gridel) بأنه "يشكل أساس العرض المتناسق والاستنتاجي لمختلف المعطيات الوضعية، وعلم القانون الذي يستند إليها الموضوع المعالج"[1].

وهذا العرض المتناسق والاستنتاجي الذي يشكل جوهر البحث القانوني يجعله يلتقي مع البحث العلمي، ويمكننا من استعمال المناهج العلمية في معالجتنا لدراسة الإشكاليات والتساؤلات التي تطرح حول كيفية تطبيق القواعد القانونية.

فمن المعروف أن القاعدة القانونية تصاغ بشكل مقتضب جدا، وبعبارات عامة ومجردة، مما يطرح الكثير من الإشكاليات والتساؤلات حول كيفية تطبيقها، ويترك مجالا واسعا لوضع الدراسات حولها. وهناك عدة أنواع من هذه الدراسات التي تتخذ أشكالا متعددة، فتظهر ضمن مقالة أو رسالة أو أطروحة، أو في موسوعة، كما تظهر في استشارة قانونية أو تعليق على نص قانوني أو تعليق على قرار قضائي.

لكن رغم التركيز على مصادر المعلومات القانونية والتشريعية، إنما لا يمكن استبعادها ولا يمكن فصلها عن السياق السياسي والتاريخي والاجتماعي والاقتصادي، ففي

---

[1] نقلا عن: عكاشة عبدالعال وسامي منصور: المنهجية القانونية، (م.س. ذ.)، ص: 220.

أيامنا الحالية تشمل القرارات القانونية معلومات علمية، طبية، نفسية وتكنولوجية... لذلك فعملية الأبحاث القانونية تحتاج لعدة أنواع من المعلومات لدعم عملية صنع القرار القضائي.

فالبحث القانوني يجسد نوعا من الجهد الفكري المنظم لدراسة موضوع قانوني معين عن طريق التفتيش عن العناصر أو المواد الأولية التي يتألف منها من أجل تجميعها وتنظيمها ضمن أجزاء أو أقسام، تقسم بدورها إلى عدد قليل جدا من الفروع المتجانسة، وهو بهذه الصفة يلتقي مع كافة أنواع العلوم: الطب والفلسفة أو الدين والتاريخ والأدب[1]، وخاصة في مجال الاستعانة بمنهجية البحث العلمي.

فمهما كان نوع هذه الدراسة، وسواء أعالجت قاعدة واحدة أو عدة قواعد قانونية، وسواء أكانت استشارة أو رسالة أو تعليق أو مرافعة، فهناك منهجية علمية لا بد من اتباعها، لأنها بالنتيجة – أي الدراسة – هي تجميع للمعلومات وتنظيمها وتحليلها في أجزاء أو أقسام متجانسة.

وللتمكن من تجميع وتنظيم المعلومات ودراستها ومناقشها وصياغتها بشكل متناسق ومتناغم يؤدي إلى الغرض المطلوب، فهناك طرق ووسائل منهجية لا بد من اعتمادها من قبل الباحث القانوني للتمكن من إنجاز أي بحث أو دراسة قانونية.

وسيتم استعراض ماهية البحث القانوني وخصائصه وكيفية مقاربة الباحث لموضوعه وصولا إلى تقسيمه في المبحث الأول من هذا القسم، ثم سنستعرض المنهجية التي يعتقد أنها ملائمة للتحضير للبحث القانوني في المبحث الثاني، تاركين المبحث الثالث للتحدث فيه عن كيفية كتابة وصياغة البحث القانوني محاولين تحديد قواعد ومعايير علمية، بالاعتماد على تسلسل المراحل التي يجتازها الباحث في عمله.

[1]– د. حلمي الحجار: المنهجية في القانون من النظرية الى التطبيق، طبعة ثانية، (م.س.ذ.)، ص: 325.

المبحث الأول

ماهية البحث العلمي وأقسامه

البحث القانوني هو فن بقدر ما هو علم. وهناك عدة مقاربات، وليس هناك واحدة هي الأفضل لإنجاز بحث قانوني، فالطرق أو المنهجيات تتغير وفق طبيعة المسألة المطروحة، وتعتمد على خبرة الباحث ومهاراته.

كما أن هذه المقاربات يمكن أن تفرضها وفرة مواد البحث، وكثيرا ما لا يتمكن الباحث من الوصول إلى كافة المستندات أو المراجع المختصة بالموضوع، فالمقدرة على حل المسائل القانونية تتم بشكل أسرع وأدق إذا ما قاربناها بمنهجية منظمة ومتماسكة[1].

وبغض النظر عن مدى ضلوع الباحث في حقل معين من القانون، فإنه يواجه مسائل تتضمن مواضيع غير مألوفة لديه. وفي هذه الحال تصبح الآلية التي يتعلمها هي التقنية الفنية لاختصاصي متمرن، ونحن سنشرح التقنية المقاربة العامة للبحث القانوني التي يمكن أن توسع وتطبق في معظم المسائل ويمكن اعتمادها في معظم الكتابات القانونية.

وبالنتيجة فإن على كل طالب أن يطور منهجية الكتابة والبحث الأكثر فعالية لحاجاته. ولكن قبل الحديث عن هذه المقاربة (تقنية البحث) لا بد النا من تناول الخصائص العامة للأبحاث القانونية التي يواجهها الطالب في حياته الأكاديمية

المطلب الأول: الخصائص العامة للبحوث القانونية:

يواجه طالب الحقوق في حياته الأكاديمية عدة أنواع من الأبحاث تتميز عن باقي البحوث الانسانية والعلمية بخصائص معينة. لهذا فمن الضروري البدء بالتعرف إلى أنواع

---

[1] – Roy M.Mersky and Donald J.Dunn: Legal Research – Illustrated – 8 edition, Foundation Press, New York: 2002, p: 14 and after.

هذه الأبحاث التي يواجهها الطالب، وما هي الخصائص والمواصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث في هذه الأنواع، إضافة إلى خصائص البحث القانوني.

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

الفرع الأول: أنواع البحوث القانونية:

من المتعارف عليه في جميع الدراسات الأكاديمية أن البحوث ثلاثة أنواع، هي: المقالة والرسالة والأطروحة. ومن الضروري معرفة هذه الأنواع قبل التحدث عن آليات البحث القانوني[1].

أولا: المقالة : تهدف إلى استفادة الطالب من المحاضرات ومن المعلومات التي تلقاها خلال دراسته، ثم إلى تدريبه على تنظيم أفكاره، وترتيبها ترتيب منطقية وعرضها بصورة منهجية سليمة، مسترشدة بفن استخدام المكتبة ومصادرها، والتمرن على الإخلاص والأمانة العلمية، والدقة في النقل والفهم والنقد، وتحمل المسؤولية في إنجاز البحث. وتتراوح المقالة بين العشرة والعشرين صفحة تقريبا.

من جهة أخرى تهدف المقالة إلى تقييم عمل الطالب، ومعرفة مقدرته على الاختيار والتحديد والترتيب والربط والتفكير القويم، ومدى قدرته الفكرية وصبره على البحث.

وبالمختصر المفيد فإن المقالة هي التي يقوم الطالب بإعدادها خلال الدراسة الجامعية، بناء على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وخاصة في الأعمال التطبيقية. بينما الأبحاث الطويلة تستعمل خلال مرحلة الدراسات العليا. ولا تأتي المقالة إجمالا بجديد مع أنها قد تفتح المجال أمام بحوث جديدة تسعى إلى اكتشاف أفكار جديدة[2].

---

[1] Roy M.Mersky and Donald J.Dunn: Legal Research – Illustrated – 8 edition, Foundation Press, New York: 2002, p:19.

[2]– يعتمد في بعض الكليات ما يسمى بمشروع التخرج أو مشروع البحث: ويسمى في بعض الدول العربية عادة " مذكرة التخرج، وهو يطلب في الغالب كأحد شروط التخرج والحصول على الإجازة، وهو من البحوث القصيرة، إلا أنه أكثر تعمقا من المقالة، ويتطلبه من الباحث مستوى فكريا أعلى وبقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد.. و منا يعمل الباحث مع

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي

ثانيا: الرسالة : هي عمل أو بحث علمي، يتوجه به الطالب إلى هيئة أو لجنة أكاديمية أو إدارية أو مجمع علمي – عادة ما تكون لنيل شهادة دراسات عليا (Master)–، وهي بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث، ويعتبر أحد المتممات لنيل درجة علمية عالية. والهدف الأول منها هو أن يحصل الطالب على تجربة في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة، تمرنه على اكتساب منهجية معالجة موضوع معين، وتؤهله للانتقال إلى مرحلة عليا في دراساته.

وتتصف الرسالة بأنها بحث مبتكر أصيل في موضوع من الموضوعات، وتعالج إشكالية يختارها الطالب بموافقة أستاذه ثم يحددها، ويضع افتراضاتها، ويسعى إلى معالجتها والإجابة عليها، والتوصل الى نتائج جديدة لم تعرف من قبل. ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا، قد تكون عاما أو أكثر.

وبالإجمال فإن الرسالة هي بحث متوسط، وعدد صفحاته مائة صفحة تقريبا، وأثناء تقييمها ومناقشتها يتم التركيز على مدى تقيد الطالب بقواعد المنهجية أكثر من التركيز على المعلومات التي تتضمنها أو ما جاءت به من أمور جديدة.

ثالثا: الأطروحة (thèse):

هي بحث موسع يتوجه به الطالب إلى لجنة أكاديمية أو مجمع علمي النيل درجة دكتوراه، وعدد صفحاته تتراوح بين 100 و500. هي بالإجمال أعلى درجات البحث قيمة

أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب، والغرض منه هو تدريب الطالب على اختيار الموضوع وتحليل الإشكالية التي سيعالجها، ووضع الاقتراحات اللازمة لها، واختيار الأدوات المناسبة للبحث) بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، والاستزادة من مناهل العلم، فليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة، بل تنمية قدرات الطالب في التحكم بالمعلومات ومصادر المعرفة، في مجال معين، والابتعاد عن السطحية في التفكير والنظر.

وعلما ومنهجة، لأنها تجمع بين المعلومات كما في المقالة، والمنهجية كما في الرسالة، بالإضافة إلى سعيها لاكتشاف رؤى جديدة ومضامين فريدة كانت خافية سابقا[1].

وتعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أكثر وأوسع، وتقتضي براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، بحيث تعكس انطباعا ملموسة عن أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث، دون حاجة إلى من يشرف عليه ويوجهه.

وتختلف أطروحة الدكتوراه عن الماجستير في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى، وأعمق وأدق، وأن تكون على مستوى أعلى. وقد يمتد الزمن بالباحث لأكثر من الحد الأدنى المعروف بثلاث سنوات.

وبغض النظر عن أنواع البحوث وحجمها فإن هناك خصائص وميزات يجب احترامها، وطرق وقواعد يستحسن التقيد بها. لذلك سنتناول وبإيجاز الاطلاع على بعض الخصائص والميزات المتعلقة أصلا بالأبحاث العلمية بشكل عام، والتي تنطبق على البحث القانوني بشكل خاص.

الفرع الثاني: خصائص البحث القانوني : يتكون البحث من معلومات، ومصطلحات ومبادئ أساسية تتوفر عند الباحث القانوني، الذي يقوم باستعمال دورته المعلومات بعد غربلتها، وتحديد الضروري منها ثم عرض تلك المعلومات ضمن أفكار أو مقاطع متجانسة ومتوازنة إلى حد ما، ليتمكن من إتقان بحثه وجعله دراسة وافية حول الموضوع المطلوب.

والباحث بشكل عام، والقانوني بشكل خاص، يجب أن يعرف بحثه بدقة. لذلك هو مسؤول عن جمع أكبر كمية من المعلومات التي تغطي جميع عناصر البحث للاستفادة منها في مجال بحثه، سواء المصادر الأصلية أو الأبحاث والرسائل والأطروحات، بعد التأكد من

[1] ينظر: المعجم الوسيط مرجع سابق، ص 502.

صحتها. وهذا يتطلب منه أن يتحلى بالصبر والمعرفة والثقافة الواسعة، وأن تكون لديه الروح العلمية والشك العلمي.

وهناك بعض الخصائص الأخرى التي يجب أن يتصف بها البحث القانوني، يشترك فيها مع كافة الأبحاث العلمية، ومن هذه الميزات والصفات[1]:

1- الربط الجيد بين المعلومات المهمة بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وجديدة، بحيث يقتنع الباحث بسلامة النتائج، ويستطيع بالتالي أن يقنع الآخرين بصحة ما توصل إليه من قناعة.

2- أن تكون خطة البحث وإجراءاتها التنفيذية موضوعية وخالية من التحيز والتحزب، وتركز على الوقائع والحقائق والنصوص الواضحة.

3- أن يقوم البحث على موضوع محدد وواضح بشكل يسمح للآخرين بالتعرف اليه.

4- أن يكون البحث مفيدة بالنسبة للمؤسسة التي ينتمي إليها الباحث.

5- أن يحصر الباحث الأفكار ويركزها ليأتي البحث واضحة وممتعة للقراءة.

الفرع الثالث: خصائص ومواصفات الباحث

يواجه الطالب في حياته الأكاديمية نوعين من الأبحاث، نوعا يختاره أو نوعا لا يشارك في اختياره، بل يعرض عليه من الكلية أو من قبل الأستاذ المشرف وخاصة المقالات، ونوع آخر يشارك في اختياره بالتنسيق مع الأستاذ المشرف كما في الرسائل والأطروحات.

وفي جميع الأحوال فإن هناك بعض الميزات والمواصفات الذاتية والخصائص الموضوعية التي يجب أن يتحلى بها الباحث، لكي يستحق لقب باحث، وإلا يأتي عمله مجرد نقل المعلومات أو عملية تنظير، ومن هذه الميزات:

[1] ينظر في ذلك: د. قصي الحسين، مرجع سابق، ص 58.

أولا: المواصفات الذاتية

1. الرغبة: لا يمكن للباحث أن ينجح في بحثه إذا كان لا يرغب و بإتمامه، فأول شروط النجاح في أي عمل هي محبته أو الرغبة فيه.

2. الصبر والاستمرارية: قد يواجه الباحث صعوبات جمة في بحثه، إما بالتفتيش عن مصادر المعلومات والمراجع أو مشاكل في حياته المهنية والعائلية تؤثر على نشاطه، فعليه ألا ييأس ويبقى مستمرة في بحثه مهما واجه من صعاب.

3. المعرفة والثقافة: لا يمكن للباحث أن ينجح في بحثه إذا لم يكن لديه المعرفة الشاملة بالموضوع المعالج، لذا عليه أن يوسع قراءاته حول الموضوع ليستخلص منها أفكاره تساعده في إعداد بحثه، وبما أن معظم المراجع والاجتهادات الحديثة في مجال القانون هي أجنبية فعلى الطالب زيادة ثقافته باللغات الأجنبية وإلا يتعذر عليه الإتيان بجديد[1].

4. التجرد: وتعني عدم الانطلاق من خلفيات تعصبية (دينية، مذهبية، سياسية، عرقية،...)، واحترام آراء الآخرين وإن لم تكن متطابقة مع آراء الباحث.

5. الموضوعية: تتكامل مع التجرد وتعني القيام بتحليل علمي ومنطقي.

6. إبدأ بالتفتيش عن المراجع في أقرب مكتبة لديك كمكتبة الجامعة التي تدرس فيها لمعرفة مدى توفر المعلومات اللازمة.

7. حدد أماكن البحث الممكنة.

أ – القواميس القانونية قد تساعد في تحديد المصطلحات الناقصة لديك.

ب – الموسوعات القانونية تعطيك لمحة عن الموضوع.

[1] د. حلمي الحجار: المنهجية في القانون من النظرية الى التطبيق، طبعة ثانية، (م.س.ذ.)، ص: 333.

8. استعمل الفهارس لتحديد الصفحات والمراجع لإيجاد المعلومات حول الموضوع المطروح.

9. استعمل المصادر الأساسية، وبالتسلسل: نص دستوري، قوانين، أحكام، قرارات.

10. استعمل المصادر الثانوية: معاهدات – مجلات قانونية.

11. ابحث عن أحدث المعلومات (الطبعات الجديدة – الإصدارات الجديدة)

12. راجع القرارات القضائية المعنية (الاجتهادات).

هذه مجرد مقاربة للبحث القانوني، لكن كيف يتم تنفيذها عملية؟ هنا سنعتمد تسلسل تنظيم مستندات البحث ابتداء باختيار عنوانه وصولا إلى فهارسه[1].

وهو في ذلك يصيغها صياغة دقيقة بحيث يتمشى عنوان البحث مع محتواه كما يغطي هذا العنوان جوانب الدراسة من مختلف الأبعاد والجوانب ويحقق أهداف الدراسة والغرض منها، كذلك يرتبط العنوان بالفروض وبالنتائج على أن يتحاشى الباحث أن يكون هذا العنوان مبهما أو غامضة ومطولا.

ويجدر بنا أن ننوه هنا عن خلط آخر بين مصطلحي البحث والدراسة، ولو أننا رجعنا إلى معجم لغوي لوجدنا أن معنى بحث الشيء هو طلبه والتفتيش عنه والتعرف على حقيقته والسؤال والاستقصاء عنه، وبذل الجهد في موضوع ما، فالبحث يكون ثمرة جهد ونتيجة له.

أما الدراسة فتعني قراءة الكتب وحفظها وفمهما، بمعنى أن ثمرة الدراسة تعود بالفائدة على الدارس ذاته، فتثري ذهنه بالمعارف والمعلومات.

ونتيجة البحث لا يفيد منها الباحث فحسب بل العلم والمجتمع أيضا، فالباحث يزداد علما وخبرة، والعلم يكتسب اضافة جديدة، والمجتمع يزداد نموا على نموه.

[1] محمد زيان عمر. البحث العلمي – مناهجه وتقنياته، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002 ص58.

أي أن كل عمل علمي يظهر فيه جهد الاستقصاء والتفتيش في جمع المادة التي يتطلبها سواء بالاطلاع على المراجع، أو بالعمل الميداني أو بهما معا، ثم القيام بتحليل المادة وتفسيرها هو بحث بكل معيار.

أما أن يدرس المتخصص موضوعا ثم يكتب فيه كتابا أو مقالا يحتوي على عناصره بما يدل على فهم الموضوع، وجودة استيعابه له، فان كتابة هذا الموضوع يعد دراسة[1].

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث:[2]

إن عملية الاختيار الموضوع البحث في عملية شاقة تحتاج وقتا كافيا للاطلاع والبحث ود بادية مع التفكير في أكثر من موضوع والموازنة بينها واختيار أكثرها ملائمة.

وهناك عدة اعتبارات منهجية يجب على الباحثين الوقوف أمامها عند اختيار مشكلات بحوثهم والتريش حيالها قبل البدء في دراستها، وذلك حتى لا يضيع جهد الباده، ووقته وماله سدي عندما يضطر أن ينفض يده عن البحث الذي لم يراع فيه تلك الاعتبارات، وعموما تتمثل أهم تلك العوامل (أو الاعتبارات) أو ما نطلق عليه شروط البحث الجيد فيما يلي:

1 – **احساس الباحث بالمشكلة وشعوره واهتمامه وميله لدراستها.** فهذا الشعور وذلك الاحساس هو الرغبة الصادقة والحافز الأساسي الذي يدفع العقل إلى التفكير ويحفز الشخص على العمل والسير قدما في البحث والاستقصاء، وكثيرا ما نجد باحثين لم يتمكنوا

---

[1]– حسن الساعاتى. تصميم البحوث الاجتماعية , نسق منهجي جديد، بيروت، دار النهضة العربية 1972، ص ص 71– 74.

[2] أنظر كلا من:

– Sanders, D., William 8. Pinkey, K. Thomas; "The conduct of social Research", Holt, Rinehoid and Winton, New York, 1983, p. 40. – Mann, P.H., "Methods of Social Investigation", Basil Blackwell,
Oxford, 19835, 3. 10 – 20

من انهاء بحوثهم ولم يستطيعوا إعدادها، رغم توفر الظروف الظاهرية الملائمة والخصائص الذاتية المناسبة، وفي الحقيقة يرجع سبب هذا العزوف أساسا لعدم شعورهم بتلك البحوث و عدم رغبتهم في دراستها أو بسبب فرضها عليهم فرضا دون رغبة حقيقية أو ميل منهم تجاهها.

2- يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة وأهمية علمية: فلا قيمة لبحث ما لم يظهر أو يبرز حقائق علمية يمكن الاستفادة بها والاستناد إليها سواء في مجال البحث العلمي البحت أو في المجال التطبيقي.

وليست كل المشاكل التي تصادف الباحث تصلح للبحث، فهناك مواقف فردية وحالات خاصة، ومشاكل شخصية إذا أجرينا عليها البحث فلن نتمكن من تعميم نتائجها أو استخدامها كقاعدة للتنبؤ لحالات مماثلة في المستقبل، وهذا يعني أن على الباحث عند اختياره لمشكلته أن يختار موضوعا يتميز بالأصالة والعمق والأهمية، وتكون له دلالة علمية ويحقق أهدافا عامة ويمكن تعميم نتائجه.

ولاشك أن إضافة شيئ جديد للمعرفة هو من أهداف وشروط البحث العلمي، فمن غير شك أن المشكلات لا تتساوى من حيث قيمتها العلمية أو التطبيقية، ولذلك يجب أن نسأل الباحث نفسه عند اختياره لمشكلة معينة، ما مدى احتمال اسهام حل هذه المشكلة في إضافة جديد للمعرفة الإنسانية؟ وما قيمة هذه الاضافة أو ذلك الاسهام؟ سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

ومع ما يبدو من تباين بين الهدف العلمي والهدف التطبيقي (العملي) إلا أنهما يكاد أن يكونا وجهان لعملة واحدة تسعى لتحقيق فائدة وقيمة علمية. فالبحث النظري كثيرا منا يكون وراءه فائدة تطبيقية، كما أن البحث التطبيقي يعتمد على ما ظهر من نظريات أو

تعميمات خلال البحوث العلمية. وبناء عليه مهما اختلفت أهداف الباحثين فإنها تلتقي جميعا في مصب واحد هو المعرفة الانسانية والفائدة العلمية[1].

3- **أن يكون موضوع البحث جديدا غير مكرر:** يجب على الباحث أن يتأكد من أن موضوع بحثه لم يسبقه إليه أحد، إلا إذا كان يريد النساء بحثه باستخدام منهج مغاير وأدوات مختلفة أي أن يدرسه من زاوية أخري، أو كان متشككا في النتائج تشكا قائما على أساس ما يبرره، أو كان يريد أن يتبين ما يدا، من اختلاف في النتائج إذا أجرى بحثه بعد فترة طويلة نسبية كعشر سنوات مثلا أو في منطقة ثقافية أخرى.

وبوجه عام يجب ألا يكون البحث بمجرد تكرار لعمل سابق ناتج عن عدم وعي الباحث بما سبق اعداده، أو نتيجة قصور أو كسل أو سوء نية من الباحث عندما يتعهد النقل غير الأمين أو التقليد.

هذا وكثيرا ما يتطرق إلى علمنا أن باحثين أكاديميين كانوا يعدون دراساتهم للماجستير أو الدكتوراه، ثم تبينوا قرب انتهائهم من دراساتهم أن غيرهم قد تقدموا بنفس الموضوعات إلى جامعات أخرى.

4- توفر المصادر والمراجع العلمية والبيانات المطلوبة للمشكلة موضوع الدراسة:

فإذا كان الموضوع من ذلك النوع المقفل الذي لا توجد كتابات كثيرة في مجاله ولا تتوفر بيانات كافية عنه ولا يمكن توفير مراجع متخصصة له فانه لا يصلح أساسا للبحث.

وهنا يجدر بنا أن ننبه إلى أنه من الضروري على الباحث أن يقوم بمسح كامل للبحوث والدراسات التي سبق إجراؤها في نفس التخصص ومجال الإهتمام حتى لا يقع في مثل ذلك الخطأ[1].

[1]- محمد زيان عمر. البحث العلمي – مناهجه وتقنياته، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002 ص.ص63-64.

أي يجب أن يكون النمش معنية بالمصادر العلمية والتي يمكن أن تشمل في كل أو بعض مما يلي[2]:

أ – الكتب العلمية (الأكاديمية المتخصصة).

ب – الدراسات السابقة والبحوث المقارنة التي أعدت في نفس المجال.

ج – المتخصصون وذوي الخبرة في مجال موضوع البحث. د– الاعداد لعمل ميداني من خلال أداة بحثيه يمكن تطبيقها على عدد من المبحوثين للوصول إلى نتائج مطلوبه.

ولا شك أن البحث الجيد يتطلب تنويعا للمصادر المتوفرة والموثوق بها.

5– يجب أن يتخير الباحث مشكلته في حدود الإمكانات المادية والبشرية والزمنية المتاحة: وذلك حتى يستطيع القيام بالبحث على أكمل وجه مثل (تعاون المصادر البشرية معه وإدلائها بالبيانات اللازمة، وموافقة المؤسسات والهيئات الادارية على البحث كالتعبئة العامة والإحصاء، وجهاز الشرطة، وعمدة القرية، وشيخ الخفير، هذا فضلا عن توفر الإمكانات المادية والادارية التي تتيح له إمكانية الطباعة وإجراء التفريغ... الخ.

6– مراعاة الزمن المحدد للبحث: فكلما توفر الوقت وكان هناك متسع من الزمن أمكن التوسع في حدود المشكلة ودراسة مختلف جوانبها والعكس، فهناك موضوعات محدودة يستغرق بحثها وقتا قصيرا، كما أن هناك موضوعات يحتاج بحثها زمنا طويلا، كذلك فان الزمن المتيسر والمتاح لأعداد البحث يتوقف على مدى تفرغ الباحث للبحث، وما إذا كان سيقوم به بمفرده أم أن هناك من سيتعاون معه في إجراءاته... وهكذا.

---

[1] محمد زيان عمر، المرجع السابق، ص66.

[2] محمد الغريب عبد الكريم. البحث العلمي. التصميم والمنهج والاجراءات. الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 1982، ص 24.

7- **يجب على الباحث أن يختار مشكلة بحثه في نطاق تخصصه:** فيبتعد عن المشكلات التي لا تمت بصلة إلى اختصاصه العلمي، وذلك حتى يمكن أن يحصر مختلف العوامل المؤثرة في المشكلة، وبما يتيح له فهما أكثر لجوانبها، ونى يستطيع القيام بالبحث بكفاءة وعلى أساس علمي سليم مستغلا خبراته في نفس مجاله[1].

فلا يعقل أن يعد باحث في علم الاجتماع بحثا متخصصا في مجال الزراعة، ولا أن يقوم باحث في العلوم الطبية بدراسة في مجال الجغرافيا

8- **عدم اختيار مشكلة كبيرة أو متشعبة:** بحيث يصعب على الباحث السيطرة والإلمام بجميع جوانبها، والعوامل المؤثرة فيها، فيضيع في متاهاتها، ويصعب عليه الخروج بنتائج علمية أصيلة منها (وهناك اتجاه سائد بين الباحثين المبتدئين الذين يولعون غالبا باختيار مشكلات عريضة وموضوعات رنانة متشعبة مما يعرضهم لأن يحيدوا عن أهدافهم ويفشلوا في دراستهم ولا يتمكنوا من استكمالها على الوجه الأكمل).

فعلى سبيل المثال قد نجد باحثا مبتدئا تعن له فكرة دراسة موضوع بعنوان "أثار الاحتلال الاسرائيلي لسيناء" وحينما يحدد مجال تلك الآثار فانه يتوسع فيها بحيث تشمل الآثار الإجتماعية والآثار الاقتصادية والآثار العسكرية والآثار السياسية... الخ. وفي الحقيقة فإن كل مجال منها يحتاج غالبا لمجموعة من الباحثين وعدد غير قليل من المتخصصين، وهو أمر قد يعرض هذا الباحث للفشل في استكمال بحثه.

وبوجه عام فإن أنماط البشر ثلاثة، هناك من يطلق عليه انسان متعلم، وهو من يحمل درجة علمية معترف بها من التعليم الأساسي فأعلى، وهناك من يطلق عليه إنسان مثقف ولديه حصيلة معلومات وبيانات ومعرفة في مجالات متسعة، كما أن هناك من نطلق عليه الباحث وهو القادر على التحليل والذي يتعمق في دراسة موضوع محدد ومتخصص

[1]- أنظر كلا من: جمال زكى، السيد يس، المرجع السابق، ص ص 29 - 30 وعبد الباسط محمد حسن. المرجع السابق، ص ص160 - 166.

ويدرسه دراسة متأنية متعمقة غير مسطحة، فيصبح هو أحد الرواد المتخصصين في هذا الموضوع.

9 – **يجب أن يدرس الباحث المعنويات التي يمكن أن تحيط بمشكلة بحثه:** خاصة ما يتعلق بالنواحي الاجتماعية والسياسية والعقائدية والعسكرية والأمنية والمتعلقة بنظام الحكم وأمن المجتمع...الخ.

فهناك نظم سياسية لا تطيق أن تجرى فيها بحوث علمية في موضوعات تعتبرها محرمة، كالكتابة عن الفقراء والكادحين في مصر في الثلاثينيات والأربعينيات ومدى حرمانهم من الحقوق الاجتماعية والسياسية وعموما فان أبغض البحوث إلى النظم الديكتاتورية تلك التي تستطلع الرأي العام في الأمور العامة والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تمس حالتهم، لأن الحاكم المستبد لا يريد أن يرى الشعب إلا كما يراه هو أو كما يحب أن يراه، فهو يعتقد أنه المعبر الوحيد عن إرادة الشعب، كما أنه لا يقبل نقدا ولا تجريحا[1].

10– **مراعاة الدقة البالغة والتأني في اختيار عنوان البحث:** يعتبر اختيار عنوان جيد ومناسب للبحث من أهم الخطوات المنهجية في مجال إعداد البحوث العلمية، وفي هذا الصدد يجب أن يراعي الباحث شروط عنوان البحث الجيد والتي تتمثل فيما يلى:

أ– أن يحقق العنوان أهداف البحث.

ب– أن يغطى جوانب البحث ومشتملاته.

ج– أن يكون هذا العنوان موجزا بقدر المستطاع، دون اختصار مخل أو إطالة لا مبرر لها.

[1] أنظر كلا من: جمال زكى، السيد يس، المرجع السابق، ص 31.

د- مراعاة سلامة الصياغة في كتابة العنوان والحبكة في التعبير والاختيار الدقيق لكافة ألفاظه وكل مكوناته.

هـ- أن يكون واضحة مفهومة غير مبهم أو غامض.

و- أن يكون شيقة يجذب قارئه.

ز - وبوجه عام يجب أن يتمشى عنوان البحث مع أهداف البحث مع فروض البحث (أو تساؤلاته) كما يرتبط بكل من مشتملات البحث (المحتويات ونتائج هذا البحث ارتباطا وثيقة.

وعموما يفضل أن تكون الموضوعات الاجتماعية المختارة للبحث تتناول ظواهر اجتماعية وثيقة الصلة بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تعمل مجتمعات العالم الثالث على محاولة تحقيقها في أسرع وقت[1].

كيفية اختيار مشكلة البحث (من أين يستقي الباحث موضوع بحثه)؟

1- من خلال إطلاع الباحث وإلمامه بالتراث الفكري في فرع تخصصه العام (علم الاجتماع مثلا) وكذلك في فرع تخصصه الفرعي الدقيق اجتماع حضري، اجتماع ريفي، اجتماع قانوني، أنثربولوجيا، سكان، اجتماع سياسي...الخ)..

2- الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بالموضوع أو بموضوعات مشابهة اعتمادا على القضايا والمشكلات والنتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات.

3- بالاحتكاك بذوي العلم والخبرة وحضور المناقشات العلمية وحلقات الدراسة المختلفة وتدوين الملاحظات وما يدور فيها من وجهات نظر **وأراء**

---

[1]- أنظر كلا من:

- Haralambos, M., et al., "Society: Themes and prospectives", London, Unwin Hyman, 1990, PP. 727 - 728. Hayes, Nicky and Orrel, Sue, "Psychology: An Introduction", Longman, London, 1989, P. 337.

4 – من مشكلات الساعة التي تحدث في المجتمع ويهتم بها الرأي العام أو من بعض الظواهر أو الأزمات التي تحدث في المجتمع وتثير رأي المواطنين وتؤثر في اتجاهاتهم (آثار سياسة الانفتاح – مشكلة المواصلات واختناق المرور وتأثيرها على التنمية، دور القوات المسلحة في مجال الخدمات، تنمية سيناء اجتماعية واقتصادية، مشكلات العنف والتطرف والارهاب، ظاهرة البطالة... الخ) فهذه المشكلات تعتبر مصدرا خصبا يلهم الباحثين لاختيار موضوعاتهم.

5– من الموضوعات والمشكلات التي تبحثها مراكز البحوث والهيئات والمؤسسات العلمية المتخصصة، وفي هذا الصدد يجب الاطلاع على ما تم دراسته بالفعل وما هو جاري دراسته وفقا لخطة البحوث فيها وما هو مدرج لدراسته في المستقبل كذلك.

6– يستقي الباحث موضوع بحثه عند محاولته تحقيق أو رفض نظرية اور قانون سابق، أو حينما يريد التأكد من صحة بحث أو فرض معينه.

7 – من فكرة مفاجئة أتت إليه بشكل مباشر، كان يعاني من اختناق المرور في يوم مسار ويقرر دراسة أثر مشكلة المواصلات على التنمية في المجتمع المصري.

8– من الاطلاع على ما يرد في التراث الشعبي أو السير الشعبية أو بعض الحكم والأمثال والأقوال المأثورة أو حتى الاطلاع على مسرحية أو فيلم سينمائي أو قراءة رواية أو قصة...الخ.

9–حينما يقرأ مقالا يختلف فيه مع مؤلف اختلافا بينا، أو من حوار أو مناقشة تتم مع غيره وتستلفت نظره.

10– من الخبرات اليومية التي يعيشها الفرد ومن روتين يومه العادي ونظام عمله[1].

[1] وعبد الباسط محمد حسن. المرجع السابق، ص 168.

وعموما يجب قبل البدء في إجراء الدراسة أن يسأل الباحث نفسه عدة أسئلة تتعلق بمشكلة البحث وتساعده في تقرير مدى أهميتها: (فهل مشكلة)، البحث جديرة بالدراسة؟ وهل تستحوذ على اهتمامه ورغباته وميوله؟ وهل هي مشكلة جديدة؟ وهل تضيف جديدة للتراث العلمي أو للمجال التطبيقي؟ وهل هي صالحة للدراسة من مختلف النواحي؟ وهل يستطيع الباحث القيام بها من حيث الوقت والمال والخبرة والأدوات والمهارات وتوافر البيانات...الخ[1].

كما يجب على الباحث أن يضع في اعتباره ما هي هذه الدراسة ونوعها وما هي أهدافها؟ ولماذا درس تلك الظاهرة بوجه خاص؟ وما الذي دفعه لبحثها؟ وما هي الجوانب التي يحاول أن يوضحها ويكشف أبعادها...الخ.. حتى يستطيع الباحث أن ينتهي إلى أن الموضوع صالح للدراسة من كافة الوجوه وأنه جدير بالبحث[2].

من المتوقع بعد قراءتك لهذا الجزء أن تكون قادرا على:

- استيعاب مفهوم" المشكلة "
- تعرف مصادر الحصول على المشكلة.
- تعرف المعايير الخاصة باختيار مشكلة البحث.
- استخدام المعايير الصحيحة في صياغة مشكلة البحث.
- ادراك أهمية الرجوع إلى الدراسات والأبحاث السابقة.

---

[1] M. Shafik, "Data collection Technique", Manchester, University of Manchester, 1991, pp. 2- 15.

[2]- محمد الغريب عبد الكريم. البحث العلمي. التصميم والمنهج والاجراءات. الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 1982، ص ص27-39.

المطلب الثالث : مشكلة البحث العلمي :

الفرع الأول : مفهوم المشكلة:

كثيرا ما تتردد أمامنا كلمة "مشكلة " فهل تعني وجود صعوبة ما؟ وجود نقص ما؟ خطأ ما؟ إننا حين نكون أمام موقف غامض فإننا نقول: هذه مشكلة، وحين نكون أمام سؤال صعب فإننا نواجه مشكلة، وحين نحتاج شيئا ليس أمامنا فإننا في موقف مشكلة، فما المقصود بالمشكلة؟

إن الإنسان يعيش في بيئة يتفاعل معها باستمرار، ويتولد عن هذا التفاعل عدد من الحاجات نستطيع إشباع بعضها بسهولة ونواجه صعوبة في إشباع بعضها الآخر، فإذا كان الإنسان جائعا وكان أمامه طعام فليس هناك مشكلة، أما إذا كان جائعا ولم يجد طعاما فإنه أمام مشكلة، فكيف يجد الطعام؟ وكيف يعد الطعام؟ وما نوع الطعام؟ وهل يمتلك تكاليف الحصول على طعام؟

فالمشكلة إذن هي حاجة لم تشبع أو وجود عقبة أمام إشباع حاجاتنا[1].

لنأخذ مثالا آخر على مدرس يشعر بعدم اهتمام طلابه ولا يعرف سببا لذلك، فهو يواجه مشكلة، لماذا لا يهتم طلابي بدروسهم؟ هل هذا يرجع إلى أسلوبي أم إلى المادة الدراسية؟ فالمشكلة هي موقف غامض لا نجد له تفسيرا محددا...

قد تكون المشكلة موقفا غامضا، وقد تكون نقصا في المعلومات أو الخبرة، وقد تكون سؤالا محيرا أو حاجة لم تشبع، وقد تكون رغبة في الوصول إلى حل للغموض أو إشباع للنقص، أو إجابة للسؤال، ومهما كان مفهوم المشكلة فهي لا تتعدى الموقف الآتي:

وجود الباحث أمام تساؤلات أو غموض مع وجود رغبة لديه في الوصول إلى الحقيقة.

[1] محمد الغريب عبد الكريم. البحث العلمي. التصميم والمنهج والاجراءات، المرجع السابق، ص45.

الفرع الثاني: مصادر الحصول على المشكلة:

عرفنا في الفقرات السابقة أن المشكلات تنشأ من تفاعل الإنسان مع بيئته، وأن هذا التفاعل يعتمد على عوامل تتعلق بالإنسان نفسه وعوامل تتعلق بالبيئة أيضا، ولذلك تبدو النشاطات التي يمارسها الإنسان في بيئته والخبرات التي يمر بها في حياته اليومية مصادر مهمة لتزويده بالمشكلات التي تستحق الدراسة، ومن مصادر المشكلات ما يلي:[1]

- الخبرة العلمية:

يواجه الإنسان في حياته اليومية سواء في البيت أو الشارع أو مكان العمل عددا من المواقف والصعوبات التي تتطلب حلولا، ولكن بعض الناس لا يهتمون بهذه المواقف وسرعان ما يتكيفون معها، فتختفي هذه الصعوبات والمواقف. إن هؤلاء الناس لا يهتمون بتحليل المواقف والصعوبات التي يواجهونها، أما إذا وقف الإنسان من هذه المواقف وقفة نقد وفحص وتساءل عن أسبابها ودوافعها، وشعر بالقلق تجاهها فإنه يجد فيها مشكلات تستحق الدراسة.

والطالب في مدرسته أو كليته يواجه كثيرا من المواقف لا يستطيع تفسيرها فإذا كان يتمتع بحس نقدي ورغبة في الوصول إلى الحقيقة، فإنه يرى في هذه المواقف مشكلات تستحق الدراسة.

والموظف في عمله يواجه مواقف متعددة لا يستطيع تفسيرها، مثل زحمة العمل في يوم ما. وقلة العمل في يوم آخر، فإذا فكر في عوامل هذه المواقف فإنه يجد نفسه أمام مشكلات تستحق الدراسة.

ومن هنا نستطيع القول: إن حياتنا العلمية وخبراتنا والنشاطات التي نقوم بها هي المصدر الذي يزودنا بالمشكلات شرط توفر عناصر النقد والحساسية والحماس والإصرار الدينا، وتوفر الدافعية والرغبة في التعرف الى الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى هذه

[1] محمد الغريب عبد الكريم. البحث العلمي. التصميم والمنهج والاجراءات، المرجع السابق، ص48.

المشكلات، فالمواقف التي نواجهها، وشعورنا بأهمية هذه المواقف، وحساسيتنا تجاهها هي التي تحولها إلى مشكلات صالحة للدراسة.

2- القراءات والدراسات: كثيرا ما نجد في قراءاتنا ودراساتنا مواقف مثيرة لا نستطيع فهمها أو تفسيرها، وكثيرا ما نجد بعض القضايا تقدم إلينا كمسلمات صحيحة دون أن يقدم الكاتب أي دليل عليها، فقد نقرأ كتابا نجد فيه رأيا غامضا، أو نشك في حقيقة مطروحة فيه، أو نتساءل عن صحة رواية ما، إن هذا الكتاب أثار عددا من المواقف أو المشكلات، قد نهتم ببعضها أو بإحداها فنحاول الوصول إلى حقيقة هذه المواقف، فنحاول إثبات فكرة أو إثبات صحتها.

ومن المهم أن نؤكد أن القراءات الناقدة هي التي تكشف عن هذه المواقف أما القراءات التي تهدف إلى حفظ المعلومات فإنها لا تكشف عن مثل هذه المواقف.

3- الدراسات والأبحاث السابقة:

كثيرا ما يلجأ الطلاب في الجامعات أو الكليات والباحثون في مختلف المجالات إلى الأبحاث والدراسات السابقة، يطلعون عليها، ويناقشونها ويبحثون في نتائجها، من أجل التوصل إلى مشكلة ما تثير اهتمامهم، إذ تعد هذه الدراسات والأبحاث مصدرا مهما يزود الباحثين بمشكلات تستحق الدراسة[1].

الفرع الثالث: اختيار مشكلة البحث:

مر معنا أن المشكلة هي موقف يثير قلق الباحث ويولد لديه رغبة في الكشف عن هذا الغموض، وأن الإنسان في تفاعله مع بيئته يواجه العديد من المشكلات والمواقف، فهل تستحق كل هذه المواقف أن تكون موضوعا للدراسة والبحث؟ وكيف يختار الباحث مشكلة ما ليدرسها؟

[1] محمد الغريب عبد الكريم. البحث العلمي. التصميم والمنهج والاجراءات، المرجع السابق، ص50.

يضع المهتمون بشؤون البحث عددا من المعايير التي تساعد الباحث في اختيار مشكلته، يتعلق بعض هذه المعايير بالباحث نفسه من حيث قدرته ورغبته في القيام بهذا العمل، ويتعلق بعضها الآخر بعوامل اجتماعية خارجية مثل فائدة هذه المشكلة للمجتمع، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعايير.

أ- معايير ذاتية:

تتعلق هذه المعايير بشخصية الباحث وخبرته وإمكاناته وميوله، فقد لا يستطيع الباحث معالجة مشكلة ما إلا إذا كان يميل إلى هذه المشكلة ويمتلك الإمكانات الكافية لحلها.

- اهتمام الباحث:

يميل الباحث إلى اختيار المشكلات التي يهتم بها اهتماما شخصيا، فالشخص الذي يميل إلى مشكلة ما يستطيع بذل جهود نشطة لحلها، أما إذا كان غير مهتم بمشكلة ما فإنه ينفر منها، ولا يستطيع تحمل المتاعب التي يتطلبها حل هذه المشكلة.

2- قدرة الباحث: إن اهتمام الباحث بموضوع ما هو أمر مهم يثير دوافع الباحث للعمل، ولكن الاهتمام وحده ليس كافيا لكي يختار الباحث مشكلة بحثه، فلا بد من توفر القدرة الفنية، والمهارات اللازمة للقيام بهذا البحث، ولذلك نرى الباحث يختار مشكلته بحيث يكون قادرا على دراستها، فإذا توافرت الرغبة والقدرة فلا شك أن الباحث يستطيع إتمام عمله والتوصل إلى حل المشكلة بحثه[1].

3- توفر الإمكانات المادية: إن بعض الأبحاث تتطلب إمكانات مادية كبيرة قد لا تتوافر لدى الباحث مما يجعل مهمته عسيرة؛ ولذلك لا بد أن يراعي الباحث في اختياره لمشكلته توفر الإمكانات المادية اللازمة البحثة، فعلى الباحث إذا أراد أن يعمل بحثا عن ذكاء الأطفال أن يسأل هل يتوفر لديه مقياس للذكاء فاذا توافرت لديه هذا المقياس كان بإمكانه

[1] ينظر: المعجم الوسيط مرجع سابق، ص 502.

أن يتابع بحثه. واذا أراد باحث أن يدرس نمو الأطفال في السنوات الخمس الأولى عليه أن يسأل هل يمتلك الوقت الكافي لدراسة الطفولة في هذه السنوات الخمس؟ كما أن بعض الأبحاث تكون مكلفة من الناحية المالية وعلى الباحث أن يراعي قدرته على تحمل النفقات والأعباء المالية التي تتطلبها دراسته[1].

4- توفر المعلومات: إن دراسة مشكلة البحث تتطلب الحصول على معلومات وبيانات معينة قد توجد في مراجع أو كتب أو مخطوطات، وقد توجد في مراكز للتوثيق أوفي ذاكرة بعض الأشخاص ولا شك أن توافر المعلومات عن المشكلة وأبعادها يسهل مهمة الباحث ويجعله أكثر قدرة على معالجة جوانب البحث، ولذلك يفترض أن يتأكد الباحث عند اختياره لمشكلة من توافر المراجع والمعلومات المتعلقة بمشكلة البحث.

موقف آخر، ولكن هناك قدر من الثبات والاطراد في حقائق الأشياء تسمح لنا بالتعميم في حدود مقبولة.

إننا إذا أخذنا موضوعا عن المعلمين ومشكلاتهم فإننا لا نهتم بمعلمين في مدرسة معينة بل نحاول اختيار مشكلة لها طابع معين ونصمم إجراءاتنا وأدواتنا بحيث نكون قادرين على أن يركز بحثنا على المعلمين بشكل عام.

ومن هنا كان أحد المعايير لاختيار مشكلة البحث هو نطاق هذا البحث وعدد الأشخاص الذي يرتبط بهم، وعدد المواقف التي ستنطبق عليها نتائجه، ولا شك أن البحث العلمي إذا اشتمل على قطاع كبير من الأشخاص والمواقف فإن ذلك يعطيه أهمية علمية واجتماعية أكبر.

5- مدى مساهمته في تنمية بحوث أخرى: إن أي بحث لن يعطي نتائج مهمة وحاسمة تشمل جميع الجوانب والمواقف المرتبطة بموضوع معين، فالقيام ببحث عن مشكلات الطلاب لن يؤدي إلى معرفة شاملة بهذه المشكلات ومدى حدتها أو ترتيبها من حيث

[1] ينظر في عرض هذا التصنيف: د. محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص203.

أهميتها، أو العوامل التي تؤدي إلى كل مشكلة منها، وطرق علاجها، ودور كل من العوامل البيئية والاجتماعية والمدرسية فيها، فالبحث الجيد هو الذي يوجه الاهتمام إلى موضوع ما، إنه يعالج أحد جوانب هذا الموضوع، ولكنه يترك الباب مفتوحا لعشرات الدراسات المكملة، أو الضابطة، أو المصممة.

إن تقويم مشكلة البحث يجب أن يكون من خلال قدرتها على إثارة اهتمام الباحثين الآخرين بمعالجة جوانب أخرى في هذا الموضوع، ولذلك نستطيع القول إن كشف بحث ما عن مجالات جديدة تحتاج إلى بحث هو إحدى النتائج المهمة لهذا البحث، والبحث الجيد يكشف عن مشكلات مهمة، أما البحث الذي ينتهي بالوصول إلى نتائج محددة فهو بحث مغلق، إن مثل هذه الأبحاث ليست موجودة؛ لأن أحد أبرز صفات البحث الجيد هو الإثارة المستمرة للمشكلات، ومن هنا نجد أن كل باحث يهتم بإبراز مشكلات جديدة تتطلب أبحاثا جديدة.

الفرع الرابع: تحديد مشكلة البحث:

عرفنا أن المشكلة هي موقف غامض يثير اهتمام أو قلق الباحث، كما عرفنا المصادر التي نستمد منها مشكلاتنا وموضوعات أبحاثنا، والمعايير التي يتم بموجبها اختيارنا لمشكلاتنا إننا بعد أن نصل إلى اختيار سليم للمشكلة نبدأ في مهمة جديدة يمكن القول: إنها أصعب مراحل البحث العلمي وهي تحديد المشكلة[1].

فما المقصود بتحديد المشكلة؟ وكيف نعمل على تحديد مشكلة البحث؟

نعني بتحديد المشكلة ما يلي: صياغة المشكلة في عبارات واضحة ومفهومة ومحدودة تعبر عن مضمون المشكلة ومجالها، وتفصلها عن سائر المجالات الأخرى.

[1] جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن: 2000، ص: 56.

إن تحديد المشكلة على هذا النحو يؤدي عددا من الأغراض، مثل: بها توجه الباحث إلى العناية المباشرة بمشكلته وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها، فبدلا من أن يصرف وقتا في جمع المعلومات ثم يكتشف عدم صلتها بموضوعه تراه يركز على ما يتصل بموضوعه فقط، كما أن تحديد المشكلة يرشد الباحث إلى المصادر الحقيقية المرتبطة بمشكلته وستزوده هذه المصادر بالمعلومات اللازمة، فإذا استطاع الباحث أن يحدد مشكلته ويقدمها بصورة لفظية دقيقة ويحدد المعنى المقصود من هذه الألفاظ فإنه يكون قد أنجز جزءا مهما من بحثه.

1- صياغة المشكلة: هناك طريقتان لصياغة المشكلة هما[1]:

أ- أن تصاغ المشكلة بعبارة لفظية تقديرية فإذا أراد باحث ما أن يبحث في العلاقة بين متغيرين مثل الذكاء والتحصيل الدراسي فإنه يكتب مشكلته بالعبارة التقديرية الآتية " علاقة الذكاء بالتحصيل الدراسي".

إن هذه العبارة – على وضوحها – تحتاج إلى مزيد من التحديد، كأن نعرف مثلا عن المستوى الدراسي الذي نريد أن نكشف فيه عن هذه العلاقة، هل تريد أن نعرف عن علاقة التحصيل بالذكاء عند الأطفال في المدارس الابتدائية أم الإعدادية في مدارس المدينة أم في مدارس الريف؟ وفي هذه الحالة علينا أن نصوغ بحثنا في العبارة الآتية:

" علاقة الذكاء بالتحصيل الدراسي عند طلاب المرحلة الابتدائية.

ب- يفضل معظم العاملين في ميدان البحث العلمي أن تصاغ المشكلة بسؤال أو أكثر، ولذا يمكن صياغة المشكلة السابقة بالسؤال الآتي:

ما أثر الذكاء على التحصيل الدراسي لطلاب المرحلة الابتدائية "؟

[1] ينظر: د. علي مصباح إبراهيم، منهجية البحث القانون، بدون مطبعة، بيروت، 2001، ص 169.

إن صياغة المشكلة في سؤال تظهر بوضوح العلاقة بين المتغيرين الأساسين في الدراسة، وهذه الصياغة تعني أن جواب السؤال هو الغرض من البحث العلمي، ولذلك تساعدنا هذه الصياغة في تحديد الهدف الرئيس للبحث.

2- معايير صياغة المشكلة: إننا نقوم صياغتنا لمشكلتنا من خلال المعايير الثلاثة الآتية:

أ- وضوح الصياغة ودقتها:

إن صياغة المشكلة بشكل سؤال هو أكثر تحديدا ووضوحا ودقة من صياغتها بشكل تقريري، فبدلا من أن نقول: إن المشكلة تكمن في معرفة العلاقة بين الذكاء والتحصيل الدراسي، وإن غرضها هو الكشف عن هذه العلاقة فإننا نطرح المشكلة بشكل مباشر في سؤال محدد فنقول ما أثر الذكاء على التحصيل؟

ب- أن يتضح في الصياغة وجود متغيرات الدراسة:

إن المتغيرات في مثالنا السابق هي الذكاء والتحصيل الدراسي: فهذه المشكلة تطرح علاقة بين متغيرين، وهناك أمثلة كثيرة على المشكلة التي تبرز متغيرين مثل[1]:

- ما أثر المنهج الدراسي على تنمية الاتجاهات العلمية؟

فالمتغيران هنا واضحان هما: المنهج الدراسي والاتجاهات العلمية، وقد تشمل أكثر من متغيرين مثل:

- ما أثر المنهج المدرسي على تنمية الاتجاهات العلمية عند كل من الذكور والإناث؟

فالمتغيران هنا هي: الاتجاهات والجنس والمنهج المدرسي ج- إن صياغة المشكلة يجب أن تكون واضحة بحيث يمكن التوصل إلى حل لها، فصياغة المشكلة السابقة بشكل سؤال يساعدنا على اتخاذ الإجراء اللازم لقياس أثر المنهج على تنمية الاتجاهات بشكل عملي تطبيقي، فالمشكلة يجب أن تصاغ بحيث تكون قابلة للاختبار المباشر.

[1] ينظر: د. علي مصباح إبراهيم، منهجية البحث القانون، المرجع السابق، ص 171.

الفرع الخامس: معايير تقويم مشكلة البحث: سبق القول إن اختبار مشكلة البحث هي من أهم مراحل عملية البحث التربوي، اذ ستتوفر إجراءات ونتائج البحث على حسن اختيار المشكلة وعلى توفر بعض الخصائص ولذلك يمكن تقويم مشكلة البحث من خلال المعايير الآتية:

1- هل تعالج المشكلة موضوعا حديثا أم موضوعا مكررا؟

2- هل سيسهم هذا الموضوع في إضافة علمية معينة؟

3- هل تمت صياغة المشكلة بعبارات محددة واضحة؟

4- هل ستؤدي هذه المشكلة إلى توجيه الاهتمام ببحوث ودراسات أخرى؟

5- هل يمكن تعميم النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال بحث هذه المشكلة؟

6- هل ستقدم النتائج فائدة عملية إلى المجتمع؟

وفي ضوء هذه المعايير يمكن الحكم على مدى أهمية المشكلة، فإذا اتفقت مشكلة البحث المختارة مع كل هذه المعايير أو بعضها فإن أهميتها تزداد حسب مدى اتفاقها مع أكبر عدد من هذه المعايير[1].

الفرع السادس: أهمية الدراسات والأبحاث السابقة و دورها في صياغة مشكلة البحث :

يلجأ كل باحث قبل أن يبدأ في أول خطوات البحث إلى مراجعة الدراسات والأبحاث التي جرت في الميدان الذي يفكر فيه، لعله يجد فيها ما يثير اهتمامه بموضوع ما، أو ما يشجعه على التفكير بمشكلة ما، أو ما يوجهه إلى اختيار موضوع لبحثه، فالدراسات والأبحاث السابقة تشكل تراثا مهمة ومصدرا غنيا لا بد أن يطلع عليه الباحث قبل البدء بالبحث إن الإطلاع على هذه الدراسات يمكن أن يوفر للباحث ما يلي:

[1] د. قصي الحسين، مرجع سابق، ص 74.

1- بلورة مشكلة البحث الذي يفكر فيه، وتحديد أبعادها ومجالاتها، لأن الاطلاع على الدراسات السابقة سوف يقود الباحث إلى اختيار سليم لبحثه يبعده عن تكرار بحث سابق أو يخلصه من صعوبة وقع فيها غيره من الباحثين.

2- إغناء مشكلة البحث التي اختارها الباحث اذ يوفر الاطلاع على الدراسات السابقة فرصة واسعة أمام الباحث بالرجوع إلى الأطر النظرية والفروض التي اعتمدتها هذه الدراسات، والمسلمات التي تبنتها، والنتائج التي أوضحتها، مما يجعل الباحث أكثر جرأة وطمأنينة في التقدم ببحثه معتمدا على ما زودته به هذه الدراسات من أفكار[1].

1- تزويد الباحث بالكثير من الأفكار والأدوات والإجراءات والاختيارات التي يمكن أن يفيد منها في إجراءاته لحل مشكلته، فالاطلاع على الدراسات السابقة قد يساعد الباحث على أن يختار أداة ما ويصمم أداة مشابهة لأداة ناجحة في هذه البحوث.

2- تزويد الباحث بالكثير من المراجع والمصادر المهمة، فيحدد كل بحث أو دراسة عددا من المراجع المهمة التي اعتمدها هذا البحث، ولذلك يجد الباحث قائمة بالمراجع والمصادر التي يمكن أن تغني بحثه، فمهما كان اطلاع الباحث واسعا فإنه قد يجد في الدراسات السابقة بعض التقارير المهمة أو الوثائق التي لم يطلع عليها. 5- توجيه الباحث إلى تجنب المزالق التي وقع فيها الباحثون الآخرون وتعريفه بالصعوبات التي يواجهها الباحثون، وعن الحلول التي توصلوا إليها لمواجهة هذه الصعوبات.

3- الإفادة من نتائج الأبحاث والدراسات السابقة، وذلك في المجالين الآتيتين:

أ- بناء مسلمات البحث اعتمادا على النتائج التي توصل إليها الآخرون.

ب- استكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة، وبذلك تتكامل وحدة الدراسات والأبحاث العلمية.

[1] د. قصي الحسين، مرجع سابق، ص76.

المبحث الثاني: ادوات البحث العلمي و توثيق المعلومات : تتنوع أدوات البحث العلمي بين ما تشترك مع كل التخصصات ، و منها ما يتغلق بالعلوم القانونية

المطلب الاول: المقابلة الشخصية : قد يحتاج الباحث الى اجراء مقابلة شخصية مع احدى القانونيين أو غير القانونيين للحصول على معلومات معينة يدعم بها بحثه. وكما قيل في الاستبانة يمكن القول بان المعلومات التي يمكن الحصول عليها بنتيجة المقابلة قد لا تكون قانونية خالصة وإنما قد تكون فنية ولكنها تدعم النتيجة القانونية التي وصل إليها الباحث. فعلى سبيل المثال يمكن للباحث إجراء مقابلة شخصية مع موظف في وزارة معينة للحصول على معلومات حول أعداد الشكاوى المقدمة في موضوع معين، عدد الشركات المسجلة الممارسة نشاط معين، الطريقة التي تتعامل فيها مؤسسة معينة مع قضية قانونية معينة وهكذا. وهذه المعلومات قد يحصل عليها الباحث القانوني من شخص غير قانوني ولكنها تدعم الدراسة القانونية وتثريها[1].

ويجب دائما توثيق المقابلة الشخصية بذكر اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة ومركزه الوظيفي وتاريخ إجراء المقابلة ومكانها كما سيأتي معنا لاحقا.

المطلب الثاني: المصادر التقليدية في البحث القانوني

يتطلب إجراء أية دراسة قانونية البحث في ثلاث أنواع من المصادر هي نصوص التشريعات والفقه (الأبحاث، الرسائل الجامعية، الكتب...) والقضاء (اجتهادات المحاكم). وتتطلب معالجة هذه المصادر مناقشة كل مصدر من حيث ماهيته، أين نجده، كيف نتعامل معه ثم كيف نوثقه كل في مطلب مستقل.

الفرع الاول: نصوص القانون

[1] Morris L.Cohen « op.cit » at p 335

ويقصد بنصوص القانون تلك التشريعات المكتوبة، والتي تتدرج في الهرم التشريعي من الدستور ثم القانون العادي فالنظام التعليمات واللوائح الوزارية. ويعنيننا في هذا المقام الإشارة إلى اختلاف الأنظمة القانونية المبني على درجة الأهمية التي يوليها كل نظام للتشريع، حيث يسود العالم نظامان قانونيان أساسيان هما؛. Common Law System and Civil Law System. أي القانون العام (العرفي) – والقانون المدني (المكتوب). وتعبير القانون المدني قد يثير بعض اللبس، فهو يحمل عدة دلالات منها انه يستخدم للتمييز بين القانون العلماني وذلك المستمد من الدين؛ فالقانون المدني يعني القانون العلماني. وكذلك فإن القانون المدني قد يعني في نطاق القانون الدولي القانون الوطني في محاولة لتمييزه عن القانون الدولي العام. ومن ناحية أخرى يمكن أن يدل تعبير القانون المدني في احد دول النظام الأنجلوسكسوني على علاقات القانون الخاص تمييزا لها عن علاقات القانون العام. كما يستخدم وصف القانون المدني في دول النظام اللاتيني لتمييز علاقات التجارة عن علاقات غير التجارة والتي توصف عادة بأنها علاقات مدنية لا تجارية. وفي ظل النظامين العرفي واللاتيني يستخدم تعبير القانون المدني كضد لتعبير القانون العسكري. وأخيرا يستخدم تعبير القانون المدني للدلالة على القانون الروماني والتقنين الأوروبي[1]، وفي إطار الحديث عن التشريع كمصدر معلومات في البحث، يعنينا أكثر ما يعنيننا هو المعنى الأخير.

وبناء على ما تقدم فإن النظام الأنجلوسكسوني يتعامل مع قضاء المحاكم باعتباره هو القانون، ومن هنا جاءت التسمية قانون عرفي أي قانون بدون تشريع. وعليه تكون مهمة المحامي لدى دفاعه عن موكله أمام القضاء المجادلة من خلال إثبات أحكام قضائية سابقة، قد يصل عمرها إلى مائة سنة تعاملت مع نفس الموضوع وقضت باتجاه معين يرى هذا المحامي أن الاتجاه القضائي يصب في مصلحة موكله، فيطلب من المحكمة تطبيقه مرة أخرى. وهنا يكون القاضي ملزما باتباع الأحكام القضائية السابقة الصادرة عنه أو تلك

[1] – Morris L.Cohen « op.cit » at p 337.

الصادرة عن محاكم أعلى من محكمته. على العكس تماما، فمهمة المحامي في ظل النظام اللاتيني هي إثبات وجود نص قانوني في تشريع معين يخدم مصلحة موكله، طالبا من القاضي تطبيقه، وهنا تجدر الإشارة أن المحامي عندما يشير في مرافعته إلى النصوص القانونية التي يرى أنها ذات علاقة، يفعل ذلك من منطلق محاولة إقناع القاضي بقضية موكله، ولكنه لا يلزم القاضي بأي حال بتطبيق هذه النصوص، فالتكييف القانوني هو من صميم عمل القاضي، وإن كانت إشارة المحامي إلى هذه النصوص قد تسهل على القاضي الوصول إلى النصوص القانونية المنطبقة على حالة معينة.

لقد بدأ النظام الانجلوسكسوني (العرفي) يقترب من النظام اللاتيني من خلال الكم الكبير للتشريعات التي بدأت دول كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تصدرها، وبالرغم من ذلك يمكن القول أن هذا لن يذوب الجليد الذي يفصل بين هذين النظامين، فحتى مع حركة التقنين التي تشهدها دول النظام العرفي، فهم يقنون نظريات قضائية المنشأ، بمعنى أن القانون حتى وإن تم وضعه على صورة نصوص مكتوبة، فهو لم يأت بنفس الآلية التي يأتي بها القانون المكتوب في دول النظام اللاتيني. ومن هذا المنطلق، لم يعد غريبا أن نجد قانون لبيع البضائع في بريطانيا، ولكن نصوصه مستقاة من أحكام واتجاهات قضائية قديمة، تم وضعها في صورة قانون مكتوب للتسهيل على المشتغلين في القانون، مما يعني أن ما هو مكتوب في نصوص القانون لن يتعارض مع الاجتهادات القضائية المستقرة، فالاجتهاد القضائي هو مصدر هذه النصوص. Judge Made Law. بينما تتولى السلطات التشريعية في دول كفرنسا وإيطاليا وضع القوانين، بدون أن تكون لأقضية المحاكم قدسية أو تأثير مباشر عليها.

إن رجوع الباحث إلى التشريعات يحتاج منه الإلمام ببعض المهارات ونتحدث عن كل منها تباعا.

اولا: صور النصوص القانونية

عندما يتناول نصان قانونيان ذات المسألة في قانون واحد ولكن في مواقع مختلفة منه، يثور التساؤل حول تمييز النص العام من الخاص. فالنص العام يشكل الحلقة الأوسع بينما يمثل النص الخاص الحلقة الأضيق من حيث الارتباط بالموضوع[1].

كما يحتاج الباحث أحيانا التمييز بين قانون عام وقانون خاص، وليس المقصود بذلك التفرقة التقليدية بينهما على أساس وجود الدولة طرفا في العلاقة باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة، وإنما يكون التمييز على أساس أن القانون الخاص يلامس الموضوع مباشرة وبطريقة أكثر تفصيلا مما هو عليه الحال في القانون العام.

وبناء على ما تقدم تختلف صور النصوص القانونية، ويعنينا في هذا المقام النصوص العامة والخاصة سواء وجدت في نفس القانون أم في قوانين مختلفة والقواعد الآمرة والمكملة، حيث يجب أن تكون لدى الباحث القدرة على التمييز بينها وتحديد نطاق انطباق كل منها على المشكلات التي يتعرض لها أثناء إعداده للبحث، وفيما يلي معالجة هذه المسائل بالقدر الذي يهم الباحث القانوني.

1. التمييز بين النصوص العامة والنصوص الخاصة:

وهذا المفهوم قد يوجد بنفس القانون أو في العلاقة بين قانون وآخر. وفيما يخص النص العام والخاص بنفس القانون نسوق الأمثلة التالية من القانون المدني الأردني[2].

1. النص العام والخاص بنفس القانون:

مثال رقم (1):

تنص المادة 115 من القانون المدني الأردني على ما يلي:

---

[1] د:رجب كريم عبد اللاه "أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص65.

[2] جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن: 2000، ص: 66.

لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء أكان التعاقد لحسابه هو أم الحساب شخص آخر.... على أنه يجوز للأصيل أن يجيز التعاقد... في حين تنص المادة 548 من نفس القانون على ما يلي " لا يجوز لمن له النيابة عن غيره بنص القانون أو باتفاق أو أمر من السلطة المختصة أن يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار....

إن المتأمل في النصوص السابقة يجد بأن الموضوع واحد وهو تعاقد النائب مع نفسه عندما يكون موكلا من شخص معين في إبرام تصرف قانوني معين. على أن الحكم القانوني في النصين مختلف؛ ففي نص المادة 115 حكم التصرف أنه موقوف على إجازة الأصيل، بينما هو باطل في ظل نص المادة 548.

ولفهم هذا التعارض والتعامل معه نقول بأن المادة 115 قد وردت في القواعد العامة في النيابة في التعاقد، بينما وردت المادة 548 في القواعد الخاصة بعقد البيع، مما يجعل المادة 115 نصا عاما والمادة 548 نصا خاصا، والنصان وردا بنفس القانون. فكلما كان الأمر يتعلق بعقد بيع طبقنا المادة 548، وإذا تعلق بغير البيع طبقنا المادة 115. وسند ذلك قاعدة " الخاص يقيد العام.

مثال رقم (2)

تنص المادة 485 من القانون المدني الأردني على ما يلي: تنتقل ملكية المبيع بمجرد تمام البيع إلى المشتري ما لم يقض القانون أو الاتفاق بغير ذلك.... وتنص المادة 1147 على ما يلي لا تنتقل ملكية المنقول غير المعين بنوعه إلا بإفرازه طبقا للقانون[1] وتنص المادة 1149 على ما يلي التعهد بنقل ملكية عقار يقتصر على الالتزام بالضمان إذا أخل أحد الطرفين بتعهده....

وبتأمل النصوص السابقة نجد بأن نص المادة 485 نص عام ينطبق على المبيع مهما كان نوعه باستثناء ما ورد في نص المادة 1147 (المنقول المعين بالنوع الذي تنتقل

[1]– ورد خطأ مادي في نص المادة 1147 حيث المقصود هو المنقول المعين بالنوع.

ملكيته بالإفراز فهذا نص خاص، وكذلك باستثناء العقار المادة 1149 الذي تنتقل الملكية فيه بالتسجيل.

ب. النص العام والخاص في قوانين مختلفة

أما فيما يخص النص العام والخاص في قوانين مختلفة فنسوق الأمثلة التالية:

مثال رقم: (1)

تنص المادة 820 من القانون المدني الأردني على ما يلي:

أ. إذا وفق العامل إلى اختراع أو اكتشاف جديد أثناء عمله فلا حق لصاحب العمل فيه إلا في الأحوال الآتية:

1. إذا كانت طبيعة العمل المتفق عليه تستهدف هذه الغاية.

2. إذا اتفق في العقد صراحة على أن يكون له الحق في كل ما يهتدي إليه العامل من اختراعات.

3. إذا توصل العامل إلى اختراعه بواسطة ما وضعه صاحب العمل تحت يده من مواد أو أدوات أو منشآت أو أية وسيلة أخرى لاستخدامه لهذه الغاية.

4. على أنه إذا كان للاختراع أو الاكتشاف في الحالات السابقة أهمية اقتصادية كبيرة جاز للعامل أن يطالب بمقابل خاص تراعى فيه مقتضيات العدالة كما يراعى فيه ما قدمه صاحب العمل من معونة في حين تنص المادة 20 من قانون العمل الأردني على مايلي:

أ. تحدد حقوق الملكية الفكرية لكل من صاحب العمل والعامل بالاتفاق خطيا بينهما فيما يتعلق بأعمال صاحب العمل إذا استخدم الحامل خبرات صاحب العمل أو معلوماته أو أدواته أو آلاته الأولية في التوصل إلى هذا الابتكار.

ب. تكون حقوق الملكية الفكرية للعامل إذا كان حق الملكية الفكرية المبتكر من قبله لا يتعلق بأعمال صاحب العمل ولم يستخدم خبرات صاحب العمل أو معلوماته أو أدواته أو مواد الأولية في التوصل إلى هذا الابتكار ما لم يتفق خطية على غير ذلك[1].

بشكل كامل يقتصر على المرة الأولى التي يتم الرجوع فيها إليه، ومن ثم يتم توثيقه بذكر رقم المادة واسم القانون فقط. وفيما يلي بعض الأمثلة:

- المادة 14 من الدستور الأردني 1952.

- انظر المادة 36 من قانون العمل الأردني وتعديلاته رقم 8 لسنة 1996 المنشور على الصفحة 1173 من عدد الجريدة الرسمية (4113) بتاريخ 16/ 4/ 1996.

- المادة 40 من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 2006 المنشورة على الصفحة 3993 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4787 بتاريخ 16/ 10/ 2006.

- المادة 6 من نظام الوحدات الإدارية للمجلس القضائي رقم 5 لسنة 2010 منشور في عدد الجريدة الرسمية 5014 تاريخ 16-2-2010 صفحة 1106 صادر بمقتضى المادة 45 من قانون استقلال القضاء رقم 15 لسنة 2001.

من الأفضل الإشارة إلى هوية القانون الذي يتم الرجوع إليه، فمثلا لا يكتفي بذكر القانون المدني وإنما يضاف دائما الأردني وتبرز أهمية ذلك في الدراسات التي يرجع فيها الباحث الأكثر من قانون بنفس الموضوع، حتى لا يلتبس الأمر على القارئ في كل مرة يرجع فيها الباحث إلى نص قانوني.

وفي نهاية حديثنا عن النص القانوني كمصدر من مصادر البحث القانوني، لا بد من الإشارة إلى مسألة جمود النص؛ فعند التعامل مع النص القانوني من قبل الباحث يجب مراعاة ما يلي:

[1] د: جابر جاد الحق نصار" أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص51وما بعدها.

أولا: التفسير المنطقي للنص وعدم التوسع في التفسير، ويجب أن تكون إرادة المشرع لا إرادة الباحث هي الحكم في تفسير النص واستعماله.

ثانيا: بناء على ما ورد في البند أولا لا يجوز تحميل النص ما لا يحتمل، فكل نص قانوني توجد من ورائه حكمة تشريعية يجب مراعاتها، فلا يجوز للباحث أن يتجاوز هذه الحكمة التشريعية ليثبت فكرة يؤمن بها ولكنها مناقضة للحكمة التشريعية.

الفرع الثاني: الفقه : يقصد بالفقه ما كتبه شراح القانون وفقهاؤه من مواد تساعد على فهم وتفسير وتحليل النصوص القانونية والاتجاهات القضائية، كما يقوم الفقه بدور بارز في تقويم السياسة التشريعية والقضائية.

المقصود بتقويم السياسة التشريعية، أن القانون كثيرا ما يتعرض لانتقاد من الفقه فيكون ذلك سببا في تعديله، إلغائه، وأحيانا يكون محل الانتقاد هو فراغ تشريعي فيصدر تشريع تلبية للنقد الذي وجهه الفقه.

المقصود بتقويم السياسة القضائية أنه كثيرا ما تتعرض اجتهادات القضاء للدراسة والتحليل والنقد من قبل الفقه، فيكون ذلك سببا في أن لا تحكم المحاكم على نحو معين في المستقبل متى تشابهت الوقائع مع وقائع القضية محل النقد[1].

وفي معرض الحديث عن الفقه كمصدر في البحث القانوني، يمكن التمييز بين الفقه والفقيه على النحو التالي؛ كل ما كتب في القانون هو فقه ويشمل ذلك الكتب والأبحاث والمقالات والرسائل الجامعية والتعليقات وغير ذلك، وبصرف النظر عن المستوى العلمي لما كتب وهل هو صحيح، دقيق، منطقي، حيث يترك للباحث تحديد هذه المسائل، خاصة عندما نتذكر أنه لا قيود ولا مراجعة تتم على ما ينشر في الكتب. أما الفقيه فهو شخص له باع طويل في القانون وله سمعة متميزة كما سيأتي معنا بعد قليل وعليه فإن كل ما يكتب في

[1] د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص74 و75.

القانون هو فقه ولكن ليس كل من يكتب في القانون هو فقيه. ويجري التمييز في مجال من يكتب في القانون بين المجموعات التالية:

– شراح القانون: وهؤلاء لديهم خبرة وعلم ولكنه محدود ويتلخص دورهم في شرح وتفسير أحكام القوانين المختلفة ولكنهم لا زالوا في البدايات، وينطبق ذلك على معظم مؤلفي الكتب القانونية المنهجية، فالإضافة التي يمكن أن يقوموا بها تظل محدودة.

– فقهاء القانون: وهؤلاء أعلى مرتبة من الشراح فلديهم خبرة ودراية أوسع منهم وعندهم من العلم والمعرفة والتميز ما يجعلهم مؤهلين للإضافة في علم القانون.

– كبار الفقهاء: أما هؤلاء فيتربعون على قمة الهرم وعند الحديث عنهم فنحن نتحدث عن حالات خاصة ونادرة من البشر الذين عندهم ملكة قد لا توجد عند غيرهم ولسنين طويلة وهؤلاء يستمر علمهم وذكرهم حتى بعد وفاتهم ولأجيال من بعد.

إن البحث عن مواد فقهية يرتبط والى حد بعيد بالمكتبة، حيث أنها المكان الطبيعي والتقليدي لوجود المواد الفقهية من كتب ومراجع، ويحتاج الباحث لدى مراجعته المكتبة إلى كل مما يلي ليصل إلى مراده من عملية البحث:

– شخص متخصص يعمل في المكتبة: إن الملفت في الدول الغربية أن من يعملون في المكتبات القانونية هم من القانونيين، بحيث يعطون المساعدة اللازمة للباحثين والطلاب. وهنا لا بد من التأكيد على أن العمل في المكتبة من أهم الأعمال التي لا زلنا في وطننا العربي لا نوليها أهمية، وجل من يعملون في المكتبة في بلادنا يعملون بها على غير أساس مهني أو تخصصي، فالمكتبي وظيفة من لا وظيفة له[1].

فهارس متقدمة ومحدثة وسهلة الاستخدام لكل محتويات المكتبة: والحقيقة أن جامعاتنا الرسمية في الأردن قد قطعت شوطا جيدا في هذا الخصوص، فنجد الفهرس الكتروني

[1] د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص 68.

الموحد لسبع جامعات رسمية أردنية، يؤهل الباحث وهو في بيته من استعراض محتويات هذه المكتبات السبع بأسلوب واضح وسهل.

تشتمل المكتبة على عدد كبير من الأقسام، وبعض هذه الأقسام إدارية ولاتهم الباحث في شيء ولكن البعض الآخر أقسام مهمة ويجب أن يكون لدى الباحث فكرة عنها. وفيما يلي إشارة سريعة لأقسام المكتبة التي يحتاجها الباحث:

– قاعة البحث الالكتروني: يوجد في أغلب المكتبات الجامعية فهرس الكتروني المحتويات المكتبة، ويتم تخصيص قاعة مجهزة بأجهزة الحاسوب يستعملها الطلبة الغايات الاطلاع على المراجع الموجودة في موضوع معين ومن ثم تحديد مكان وجود هذا المرجع في المكتبة. وبنتيجة البحث يظهر للباحث اسم الكتاب واسم مؤلفه والسنة والطبعة والناشر ومكان النشر ورؤوس الموضوعات التي يتناولها الكتاب. أضف إلى ذلك مكان وجود المرجع، فهل هو كتاب عادي، مرجع في قاعة المراجع، رسالة جامعية. كما يبين النظام حالة الكتاب هل هو معار، متوفر أم ممنوع من الإعارة. ويشير النظام إلى رقم يسمي رقم الاستدعاء وهو الرقم المطبوع على جانب الكتاب والذي من خلاله يمكن تحري الكتاب على الرف. وحري بالذكر هنا بأن الباحث يستطيع إجراء عملية البحث هذه من أي مكان وليس بالضرورة من هذه القاعة، بحيث يحدد الكتب التي يريدها ويدون البيانات التي تسهل عليه التقاطها من على رف المكتبة، ومن ثم يراجع المكتبة لأجل الحصول عليها[1].

– قاعة المراجع: وتشتمل على الموسوعات والكتب العامة والمطولات والمعاجم باللغتين العربية والانجليزية. وهذه لا يسمح باستعارتها من المكتبة، وعلى الباحث إما التصوير أو الجلوس في قاعة المراجع وتصفحها واخذ ملاحظات.

– قاعة المخازن: ويتوفر فيها مجموعات ضخمة من الكتب في جميع التخصصات وبلغات متعددة، مقسمة على عدة مساحات واسعة في المكتبة اعتمادا على التخصص. وغالبا

[1] د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص76.

تخصص أرقام أو حروف لكل تخصص. ومن هذه القاعات يتم الحصول على الكتب المسموح استعارتها.

– قاعة الرسائل الجامعية: وفيها تحفظ نسخ جميع الرسائل الجامعية التي تم إعدادها في نفس الجامعة وأخرى تحصل عليها المكتبة من جامعات أخرى مثل الجامعات المصرية أو اللبنانية أو غير ذلك. والرسائل الجامعية ممنوعة من الاستعارة أيضا.

– قاعة الدوريات هي المجلات العلمية المحكمة التي تصدر بشكل دوري، وتحتفظ مكتبة الجامعات عادة بهذه الدوريات التي تشترك بها، حيث تحتوي على أبحاث علمية مهمة في جميع التخصصات وبلغات متعددة، ولا يجوز استعارة الدوريات. والجدير بالذكر بان بعض الجامعات قد طورت أنظمتها الالكترونية، بحيث أصبحت الرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة في الدوريات تظهر الكترونيا بنصوصها الكاملة، فلا داعي والحالة تلك لأن يفتش الباحث ورقيا، وإنما بإمكانه الطباعة مباشرة، على أن استعمال هذه المصادر الالكترونية يحتاج من الباحث إما رقم دخول خاص إذا كان يستعمل النظام من خارج الجامعة أو أن يستعمل النظام فقط من الجامعة.

وبعد هذه اللمحة عن المكتبة، نفرد الفروع التالية لمناقشة الفقه كمصدر في البحث القانوني:[1]

الفرع الأول: أنواع المراجع الفقهية يمكن تقسيم المراجع الفقهية على النحو التالي: و مراجع عامة (مطولات وموسوعات) وهذه تتناول جميع المواضيع القانونية بما في ذلك الموضوع محل اهتمام الباحث ولكنها لا تسبر أغواره ولا تحلله، وإنما تشير إلى أهم ما يمكن قوله في هذا الموضوع، ثم تنتقل إلى موضوع آخر. ومن الأمثلة على ذلك مرجع بعنوان شرح العقود في القانون المدني الأردني فمرجع بهذا العنوان يتناول عشرات العقود ولكنه لا يركز على أي منها. والجدير بالذكر انه لا يوجد موسوعات قانونية عربية بالمعنى المعروف في الغرب،

[1] ينظر في ذلك: د. قصي الحسين، مرجع سابق، ص 69.

حيث تقوم فكرة الموسوعة على أساس وجود معلومات قانونية حول كل فروع القانون في مكان واحد وهذا غير موجود في المكتبة العربية.

وبالرغم من ذلك تتسم هذه الموسوعات بالغرب بالعمومية والسطحية وليست مراجع في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة تقود الباحث إلى مراجع أخرى متخصصة[1]. وبمعرض الحديث عن المراجع العامة يمكن ذكر القواميس والمعاجم وهذه وإن توفرت في مكتباتنا إلا أننا لا نجد قواميس قانونية، بمعنى شرح المصطلحات القانونية (معجم قانوني من اللغة العربية إلى العربية. مع التذكير هنا بوجود معجم الفاروقي القانوني وهو على درجة من الأهمية ولكنه معني بالترجمة إلى اللغة الانجليزية وهو على جزأين؛ يختص الجزء الأول بترجمة المصطلح القانوني من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية، بينما يقوم الجزء الثاني بترجمة بعض المصطلحات القانونية العربية إلى اللغة الانجليزية. أما في الغرب فمن أفضل القواميس القانونية هو قاموس Black الذي يفسر ويعطي معنى وتعريفة قانونية باللغة الإنجليزية.

المصطلحات قانونية باللغة الانجليزية ومراجع خاصة وهذه تقربنا مربعا من موضوع البحث، حيث تتناول الموضوع العام الذي يدور في فلكه موضوع البحث. وبناء على المثال المتقدم يعتبر مرجعا خاصا أي كتاب يتناول عقدا واحدا من العقود التي تناولها المرجع العام.

ومراجع أكثر تخصصا: وهذه تنصب مباشرة على الجزئية المحددة التي يريد الباحث إجراء بحثه فيها. ويمكن الإشارة هنا إلى الدوريات وما تنشره من أبحاث وكذلك الرسائل الجامعية وفيما يلي ملاحظات على كل منها:

– الدوريات: هي مجلات علمية تنشر أبحاث محكمة؛ أي أن هذه الأبحاث تعرض على أكاديميين متخصصين في موضوع البحث ويبدون ملاحظات على البحث ومدى صلاحيته

[1] – Morris L. Cohen "op.cit" at p 298.

للنشر في هذه الدوريات، وقد يطلبون من الباحث إجراء تعديلات كشرط لنشر أبحاثهم فيها، وعلى ذلك فقد يقبل البحث للنشر وقد لا يقبل إلا بتعديلات أو لا يقبل على الإطلاق. وعملية التحكيم هذه تكون سرية، مما يجعل تقارير المقومين أكثر حيادية وتعكس إلى حد ما الحقيقة، كل ما تقدم يؤدي إلى القول بان معظم الأبحاث المنشورة في الدوريات المحكمة هي جيدة. ترتبط هذه الدوريات بالجامعات فنجد كل جامعة تحرص على إصدار عدد من الدوريات في أنواع مختلفة من المعارف. على أن معظم الدراسات القانونية تنشر في دوريات متخصصة بالعلوم الإنسانية عامة، بمعنى أنها غير متخصصة فقط بنشر الأبحاث القانونية.

فيما يلي قائمة ببعض الدوريات المحلية والعربية والأجنبية التي تنشر أبحاث قانونية. مع التذكير بأن هذه القائمة على سبيل المثال فقط، فالدوريات العربية والأجنبية كثيرة جدا ولا تقع تحت حصر.

الفرع الثالث : الرسائل الجامعية: كثرت الجامعات العربية والأجنبية التي تمنح درجة الماجستير والدكتوراه في القانون، وتشترط معظم هذه الجامعات على طلبتها تقديم أطروحة جامعية استكمالا للتخرج والحصول على الدرجة العلمية، وفي بعض الدول كبريطانيا مثلا تقوم دراسة الدكتوراه فقط على الأطروحة ولا يلزم دراسة أي مساقات. في كل مكتبة جامعية يوجد قسم يسمى قسم الرسائل الجامعية يضم جميع الرسائل التي صدرت ونوقشت في هذه الجامعة. وأكثر من ذلك يمكن أن نجد في قاعة الرسائل الجامعية رسائل قدمت في جامعات أخرى وتم تبادلها ما بين مكتبات الجامعات المختلفة. فعلى سبيل المثال تتواجد مئات الرسائل الجامعية التي نوقشت في الجامعات المصرية في قاعة الرسائل الجامعية في مكتبة جامعة اليرموك. والأصل أن تكون أطروحة الماجستير أو الدكتوراه عملا إبداعيا رفيعا يصلح ليرجع له الباحثون ويستمدون منه بعض المعلومات في أبحاثهم، على أن المؤسف

هنا أنه مسح كثرة طلاب الدراسات العليا وكثرة الجهات المانحة لهذه الدرجات العلمية، بدأنا نلحظ ضعفا في الرسائل الجامعية.

المطلب الثالث: توثيق المصادر والمعلومات في البحث العلمي

الفرع الأول : تعريف الإقتباس

يرى أن الاقتباس ما هو إلا عملية تكرار واستنساخ وتجميع مواد علمية، على أن كلا الفريقين يتفقان على أن الاقتباس المناسب بالحجم المعقول في المكان المناسب أمر يعد من مهارة الباحث أو الكاتب).

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للاقتباس للاطلاع على أعمال الآخرين في استكمال جوانب البحث إلا أن الكثير من العلماء والباحثين لهم موقفان متباينان في مجال الاقتباس:: أولهما: يعتقد البعض من العلماء أن الاقتباس في نظرهم مظهر من مظاهر الضعف في التأليف لاسيما عندما يكون النقل المبحث أو فصل كامل بحيث تختفي شخصية الباحث أو الكاتب من كثرة الاقتباس وتشعبه، ويبقى دور الباحث أو الكاتب مجرد تجميع للموضوعات والمواد وتنظيمها بدون أن تظهر بصمات واضحة للباحث أو الكاتب.

ثانيهما: هناك فريق آخر من العلماء يرى أن الاقتباس المقبول وفق سياقات الأمانة العلمية هو دليل القراءة الواسعة والمعرفة التامة بالأفكار والبحوث القديمة والحديثة مع إبداء وجهات نظر أو إضافات جديدة للمعرفة الإنسانية بأسلوب مبسط ولغة سهلة قابلة للفهم حتى يكسب ثقة القارئ ويطمئن لأفكاره وتوجهاته العلمية.

واعتقد أن الاقتباس المناسب وبالحدود المعقولة مسألة طبيعة إذا أحسن الباحث أو الكاتب استخدامه على وفق مهاراته اللغوية والعلمية وسياقات الأمانة العلمية مع الإشارة إلى المصدر أو المرجع العلمي المقتبس منه بشكل واضح. أنواع الاقتباس

إن العديد من الباحثين المبتدئين ليس لديهم اطلاع واضح وخبرة في مجال استخدام الاقتباس عند كتابة البحوث فيتعرضون إلى الاحراجات أو الصعوبات،

وسوف نوضح باختصار كيف يمكن للباحث، معرفة توشيق الاقتباس بطريقة علمية، وكما يأتي:

والاقتباس الحرفي (النص). واقتباس الفكرة. واقتباس الموضوع[1].

1- الاقتباس الحرفي (النص): وهو أن يؤخذ النص كما هو في المصدر

ويضع بين قوسين صغيرين ويعطى له رقم ويشار بشكل واضح إلى المصدر الذي أخذ منه النص، ويفضل في هذه الحالة اقتباس النصوص القصيرة لا الطويلة، ويجب على الباحث أن لا يستنسخ النصوص إلا من المصادر الأصلية المأخوذة منها ويترك المصادر الثانوية.

2- اقتباس الفكرة: الباحث يحتاج دائما إلى أفكار يقتبسها من المصادر والدراسات السابقة لدعم البحث ويطورها ضمن مهاراته الإبداعية وبأسلوب يتناسب مع مسار البحث وتوجيهاته ويضع الباحث رقم (1) أو (2)، عند نهاية الجملة أو المقطع المأخوذ ويدرج المصدر في أسفل الصفحة بالهامش.

3- اقتباس الموضوع: يلجأ الباحث إلى اقتباس الموضوع عندما يجد أن الاقتباس الحرفي أو اقتباس الفكرة لا تعوض عن المادة العلمية ولا تدعم بحثه ولا تحقق ما يريد الوصول إليه. آن توثيق اقتباس الموضوع يرقم أيضا ويعطى رقم (1) او (2) عند نهاية المقطع أو الموضوع، وفي حالة اختصار الموضوع على شكل نقاط أو فقرات لا يجوز وضع الرقم في نهاية النقطة أو الفقرة لأن ذلك سيدل على أن المصدر لهذه النقطة الأخيرة فقط بل يجب أن يضع الرقم على عنوان الموضوع.

---

[1] من أمثلة الصحف اليومية القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية:

New York Law olinaland Los Angeles Daily Journal

ومما سبق يمكن تلخيص الشروط الأساسية للاقتباس فيما يأتي:

1- الأمانة العلمية: يجب على الباحث اعتماد الصدق والموضوعية والوضوح في تمييز أفكار الباحث عن الأفكار المقتبسة وعدم خلط أو تداخل هذه الأفكار.

2- مراعاة القواعد العلمية والأخلاقية في توثيق الاقتباس.[1]

3- أن تكون الأفكار المقتبسة ذات علاقة مباشرة بالبحث والابتعاد قدر الإمكان عن الحشو المعر الزائد الذي يقلل من القيمة العلمية للبحث.

4- عدم الإسهاب في كمية ونوعية الاقتباس مما يسهم في رفع المستوى العلمي للبحث.

5- مراعاة الدقة في الاقتباس وأن يكون من مصادر علمية أصلية.

6- يجب أن تكون شخصية الباحث واضحة من خلال تسلسل أفكاره وجهوده العلمية في البحث، وأن يتجنب كثرة الاقتباسات التي تضعف من شخصية الباحث وتقلل من قيمة العلمية للبحث.

7- يجب التأكد من ترابط وانسجام بين ما اقتبس وما قبله وما بعده بحيث لا يبدو أي تناقض أو تعارض في محتوى ومضمون البحث. قواعد توثيق الاقتباس المنقول حرفيا:

على الباحث ضرورة التقيد بقواعد الاقتباس المنقول حرفية وهي كما يأتي: وينبغي أن يكون قصيرة وأن لا يتعدى الصفحة الواحدة.

يفضل أن يدمج الاقتباس بأقصى درجة ممكنة في النص حتى يتحقق التسلسل المنطقي، مع العلم أن الاقتباس ليس مجرد سلسلة من جمل وتعبيرات وأفكار الآخرين، فالباحث الجيد يستطيع أن يتناول الاقتباس ضمن أسلوبه الخاص في صياغة أفكار البحث بحيث لا يظهر الاقتباس خارج السياق التعبيري أو الأسلوبي للباحث حتى تبرز شخصية الباحث وجهده العلمي في البحث. ووضع الاقتباس بين قوسين وترقيمه ومن ثم الإشارة إليه

[1] رفيق الاسلام المدني، المدخل الى اعداد البحث، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.

في الهامش، كذكر الرقم، واسم المؤلف، واسم الكتاب، ودار النشر، وعاصمة النشر، وسنة النشر، والصفحة المنقول منها الاقتباس.

وإذا تجاوز الاقتباس الصفحة الواحدة، فلا يجوز النقل الحرفي وإنما يجري الاقتباس بنقل المعنى أي بصياغته بأسلوب الباحث، ويشير نفس المرجع المقتبس منه ويعده من مراجع البحث. وأن تكون المصادر المقتبس منها أصلية وأن يكون مؤلفها ممن له خبرة علمية كبيرة سواء في التأليف أو نشر البحوث أو التدريس. وفي حالة الحذف من الاقتباس يجب الإشارة إليه بوضع ثلاث نقاط فقط أفقية متتابعة محل المحذوف.

• الأمانة العلمية والدقة في الاقتباس ولابد من الإشارة إلى مصدره وتدوينه بشكل واضح وعدم نسبته إلى الباحث إذ يعد ذلك سرقة لا تليق بالباحث العلمي.

الفرع الثاني: تدوين الهوامش : أصبحت الهوامش جزءا لا يتجزأ من الدراسات والبحوث العلمية المعاصرة، وهي تعبر عن مدى مصداقية الباحث وأمانته العلمية، فالباحث يقدمها للقارئ أو الدارس، وعلى العموم تستخدم الهوامش في الحالات الآتية:[1]

1- الإشارة إلى المصدر ثم الاقتباس منه أو الرجوع إليه، ويتم وضع معلومات كافية عن المصدر.

2- توضيح فكرة أو معنى ومصطلح أو عبارة معينة وردت في النص.

3- توجيه القارئ أو الدارس للرجوع إلى مصادر معينة أو بعض الأجزاء في الكتاب الذي يعطي معلومات أكثر حول الموضوع.

4- شكر وتقدير بعض الأفراد أو المؤسسات أو المنظمات التي ساعدت الباحث وقدمت له أية معلومات أو بيانات أو مساعدة مادية أو معنوية.

[1] ورد خطأ مادي في نص المادة 1147 حيث المقصود هو المنقول المعين بالنوع.

المطلب الرابع: تصنيفات المكتبة وآدابها:

لا بد للباحث ومن يرتاد المكتبة أن يكون ملما بقواعد تصنيف المكتبة وكذلك من الضروري أن يراعي الباحث ضوابط العامل مع المكتبة (آدابها)، وسنتناول في كل من هذين الأمرين، وكالآتي[1]:

الفرع الأول تصنيف المكتبة.

من المهم جدا للباحث أن يعرف التصنيف الذي يقوم عليه النظام الحديث في المكتبات، ولا سيما عند الشروع بعملية جمع المصادر والمراجع التي تتطلب معرف الباحث بتلك التصنيفات وكيفية استخراج الكتاب أو أي مرجع آخر من المكتبة. والتصنيف بهذا المعنى يعني وضع المراجع المتشابهة بعضها بجانب البعض الآخر لتقاربها في الموضوع الذي تعالجه، فمثلا توضع مراجع القانون في تصنيف أساسي واحد ثم تصنف الأقسام الدقيقة داخل تصنيف القانون هذا إلى أقسام فرعية مثل: (إداري، دستوري، مدني، دولي، مرافعات، تجاري،...).

والتصنيف المعتمد اليوم في المكتبات هو تصنيف الدكتور الأمريكي M. dewey والذي وضعه عام 1876 م، وفي عام 1892 أسس المحاميان (بول أوتليه) و(هنري لافوتين) في بروكسل مكتبة متخصصة للمراجع ثم حولاه عام 1895 إلى (المؤسسة الدولية للمصادر والمراجع) للقيام بتدوين بطاقات تصنيف المؤلفين والتي بلغ عددها حتى عام 1900 م حوالي سبعة عشر مليون بطاقة، وبعد اتصال أو تليه ب (ديوى) أطلق عليه اسم (التنظيم العشري العالمي في مطلع هذا القرن وسرعان ما أنتشر في السويد وأوروبا الوسطى حتى تبناه مؤتمر المكتبيين الدولي عام 1937، وقد جعل ديوي المعارف الإنسانية كلها

[1] جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن: 2000، ص: 66.

تتدرج تحت عشرة أصول رئيسة، وجعل تحت كل أصل عشرة فروع وتحت كل فرع عشرة أجزاء وخص كل جزء برقم يشار إليه، ولعل هذه الأقسام العشرة هي:

الرقم (300) للعلوم الإجتماعية، ثم أخذ الإنسان يتحاور مع غيره في المجتمع محاولة للحصول على الرموز والأصوات فأعطر للغات رقم (400) وبعدها بدأ الإنسان في دراسة قوانين الطبيعة والمظاهر المحيطة بها والقوى التي تعد فوق طاقته فأعطى الرقم (500) للعلوم البحتة، ثم أخذ الإنسان بعد ذلك صناعة الأشياء المفيدة من أجل تحقيق رفاهيته فأعطى الرقم (600) للعلوم التطبيقية «التكنولوجيا»، كما قام الإنسان بصنع أشياء جميلة تتميز بعناصر فنية فأعطى الرقم (700) للفنون الجميلة، ثم أعطى الرقم (800) للآداب باعتبار إن الإنسان أخذ في التعبير بالكتابة عن نفسه، وبعد ذلك قام الإنسان بتسجيل الحوادث التاريخية والرحلات والإستكشافات الخاصة بسطح الأرض كما قام بترجمة حياة الذين أسهموا في مراحل النمو في أي مجال من المجالات، فأعطى الرقم (900) للتاريخ والجغرافية والتراجم. أما المعارف العامة التي رمز لها بالرمز (000) فهي خليط من أقسام مختلفة ومن المتبقي من فروع المعرفة الإنسانية الأخرى كعلم المكتبات والصحافة ودوائر المعارف والدوريات[1].

000 = الأعمال العامة. 100 = الفلسفة. 200 = الديانات. 300 = العلوم الإجتماعية. 400 = اللغات

500 = العلوم البحتة. 600 = العلوم التطبيقية. 700 = الفنون. 800 = الآداب. 900 = التاريخ والجغرافية والتراجم.

ومن هذه الأقسام يتبين أن ديوي عمد إلى ترتيب موضوعات المعرفة الانسانية كالترتيب الذي بدأ به الإنسان، فلقد بدأ الإنسان يفكر فأعطى للفلسفة الرقم (100)، ثم بدأ يفكر في

[1] ينظر: د. علي مصباح إبراهيم، منهجية البحث القانون، بدون مطبعة، بيروت، 2001، ص 171.

الخالق الذي خلق الموجودات من حوله والظواهر الكونية فأعطى للديانات رقم (200)، ثم بدأ الإنسان يقيم علاقاته مع غيره وأخذ يعيش في المجتمع فأعطى

وهذه الأقسام العشرة تصنف إلى تصنيفات فرعية يقع علم القانون في التصنيف الثالث (العلوم الإجتماعية) وتحديدا في الفرع رقم (340 – 349)، لهذا نجد الباحث في القانون يبحث عن المرجع القانوني الذي يريده ضمن الفرع أعلاه. (للمزيد ينظر الملحق رقم 1). ويتكون الرقم الخاص بطلب الكتاب من على الرف من رقم التصنيف والحرف الأول من أسم المؤلف أو الحرف الأول من اسم والده في حالة الأسماء العربية، واسم العائلة في حالة الأسماء الأجنبية، وبموجب هذا التصنيف يتم ترقيم الكتاب على رفوف المكتبة.[1]

الفرع الثاني: آداب المكتبة وضوابط الإعارة:

لا يمكن للباحث أن يتم بحثه أو أبحاثه ما لم يلجأ إلى المكتبة لا سيما إذا لم تكن له مكتبة شخصية، وعند ذاك فلا بد من مراعاة آداب وضوابط معينة عند التعامل مع المكتبة، فضلا عن ذلك لا بد من إلمام الباحث بنظم الإعارة في المكتبات، وهذا ما سنبينه تباعا، وكالآتي:

الفرع الثالث: آداب المكتبة وضوابطها :

بما أن الهدف من إنشاء المكتبات هو خدمة الباحثين والجمهور، لذا كان لا بد من أن تكون هنالك أنظمة سلوكية معينة وضوابط لا بد من مراعاتها عند التعامل مع المكتبة عند ارتيادها والإستفادة من خدماتها العلمية، لا سيما إذا علمنا أن المكتبة مكانا يجمع العديد من القراء والباحثين والأساتذة وهواة البحث العلمي وغير ذلك ممن يرتادون المكتبة مما يصبح

[1] ينظر في عرض هذا التصنيف: د. محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص237.

معه من الضروري توفير المناخات الملائمة الهم ولإتمام مهامهم البحثية، ولعل أهم الآداب والضوابط التي يجب أن يتحلى بها مرتادو لإنجاح عملية الإستفادة من المكتبة:[1]

- الإهتمام بالمراجع التي يستعيرها من خلال ارجاعها إلى الأماكن المخصصة لها في حالة الرفوف المفتوحة «Open Shelves» (أي تلك المراجع التي تضعها بعض

المكتبات على جوانب طاولات القراءة وعدم تقييدها بنظم الإعارة والتي تكون بمتناول يد الباحثين كبعض الدوريات... المحافظة على الكتاب من التلف والسرقة والضياع وأية صورة من صور الضرر.

- تقديم المساعدة إلى الباحثين الآخرين، لاسيما إذا كان الباحث من مرتادي المكتبات بإستمرار، لأن العديد من الباحثين الذين يقصدون المكتبات لأول مرة أو في بدايات بحثهم يجهلون نظم الإعارة والمراجع المهمة وأماكن الفهارس وغير ذلك مما يجعلهم بحاجة لغيرهم من الباحثين المتخصصين والمتمرسين لاسيما في تشخيص المراجع المهمة والمتخصصة.
- التعرف على أقسام المكتبة وفهارسها لأن ذلك يسهل من مهمة الباحث وبشكل كبير.

التزام الهدوء داخل المكتبة وعدم التحدث أو القراءة بصوت مرتفع لانها مكان علمي يحتاج المتواجدين فيه وإذا كانت تلك الضوابط التزامات تقع على مرتادي المكتبات غيرها فغالبا ما يتم اعتماد نظام موحد للجميع.

من جهة وتشكل حقوقه للمكتبة من جهة أخرى، فأن للباحثين حقوقا أيضا وهي ما تمثل التزامات المكتبة تجاههم، أهمها: حسن التعامل مع الباحثين وإرشادهم إلى أماكن الفهرس

[1] أحمد عبد الكريم سلامة " الأصول المنهجية للإعداد البحوث العلمية " مرجع سابق ص 48، د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص 51 وما بعدها.

وسعة الصدر وإفهام المبتدئين منهم بنظم الإعارة وغير ذلك مما يعزز الثقة بين الطرفين ويحقق الهدف من إنشاء المكتبات.[1]

الفرع الرابع: الإعارة وضوابطها:

ليس الهدف من وجود المكتبات الإحتفاظ بالكتب وخزنها، إنما الهدف منها أصبح اليوم تيسير المراجع ومصادر المعلومات للباحثين بما يتفق النهضة العلمية والفكرية التي ينشدها عالم اليوم. وتتحدد أنظمة الإعارة في الغالب بلوائح داخلية تحددها إدارة المكتبة أو إدارة المؤسسة التي تتبع لها المكتبة كما في مكتبات الكليات، وإن كان العديد من تلك الأنظمة لا تكاد تختلف بين مكتبة وأخرى إلا في قضايا جزئية يسيرة. ونرى من الضروري أن يطلع الباحث القانوني على أهم نظم الإعارة هذه الأهميتها في تيسير إتمام البحث وإنجازه بأحسن صورة، فضلا عن حسن الإنطباع الذي يتركه الباحث لدى العاملين في المكتبة بعد الإنتهاء من بحثه إذا ما إلتزم بها. ولعل أهم هذه الضوابط هي:

على الباحث إرجاع الكتب والمراجع المستعارة بنفس حالتها دون إحداث أي سلوك سلبي يؤثر فيها كطي أوراق معينة منها أو التأشير على بعض الصفحات بالقلم والكتابات الجانبية وتشويه الصفحات أو حتى في بعض الأحيان انتزاع بعض الصفحات من الكتاب الذي تمت إستعارته الان ملكية هذه المراجع والكتب ملكية عامة.

- هنالك طائفة من المراجع والمصادر لا يمكن إعارتها إعارة خارجية للباحثين، وهي غالبا ما تكون في المجلدات الكبيرة، أو تلك الكتب التي تتوفر منها نسخة واحدة فقط، أو كتب الفقه الإسلامي الأساسية أو الموسوعات وغير ذلك من الكتب النادرة، وذلك بغية إفادة أكبر عدد من الباحثين منها وعدم استئثار باحث بها دون آخر باستعارتها.

[1] د. رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص74.

- تقيد العديد من المكتبات وحسب أنظمتها الباحثين بعدد المراجع التي يحق له استعارتها، وهذا العدد يختلف فيما إذا كان المستعير من الطلبة والباحثين عنه إذا كان المستعير من أعضاء الهيئة التدريسية.

وفي الغالب تكون مدد الإعارة في المراجع التي تعار إعارة خارجية، أسبوعان وبعض المكتبات بأقل من ذلك كما لو كان عشرة أيام أو أسبوع واحد.

تكون المدد أعلاه لطلبة الدراسات الأولية، أما التدريسيين وطلبة الدراسات العليا فتكون في الغالب مدة مضاعفة. مع ملاحظة إن هذا الأمر في مكتبات الجامعات، أما في كذلك توجد مجموعة أخرى من المراجع والمصادر في المكتبة التي لا يسمح حتى بلمسها أو تصويرها، إنما فقط لإطلاع الباحثين عليها وهي غالبا ما تكون في المخطوطات القديمة النادرة وما شابه. أو السماح بتصويرها والتعامل معها داخل أماكن خاصة في المكتبة ووفقا للضوابط المحددة لذلك[1].

المبحث الثاني: المراجع والمصادر القانونية

بعد أن يختار الباحث موضوع بحثه وتحديد عنوانه فانه سيعمد إلى جمع معلومات وبيانات البحث والتي تعد المصادر والمراجع ابرز صورها وأهم أدوات البحث القانوني فيها من خلال قراءة ودراسة المصادر والمراجع التي تتعلق بموضوع بحثه ومن ثم تدوين ما يفيده منها، ولأهمية المراجع والمصادر القانونية في إتمام البحث القانوني فقد تناولنا المقصود بالمرجع والمصدر وأهم صور تلك المصادر والمراجع وكيفية التعامل العلمي معها بالإستفادة من معلوماتها وفي ثلاثة مطالب. وكالآتي:

أصبحت المكتبات اليوم توفر ما يسمى ب (خدمة المكتبة الاليكترونية من خلال اعتماد نظام).

[1] د:جمال عبد العزيز "مبادئ البحث القانوني "مرجع سابق ص 44، د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص 76 وما بعدها.

المطلب الأول: ماهية المراجع والمصادر:

في اللغة يراد بالمصدر مكان الصدور أي الرجوع، وما يصدر عنه الشيء وهو عند علماء اللغة صيغة إسمية تدل على الحدث فقط، ويقال رجل مصدر أي قوي الصدر شديدة[1]، أما المرجع فهو من الرجوع وهو محل الرجوع أو الأصل وما يرجع اليه في علم أو رجع أي انصرف. قال تعالى: "وإلى الله مرجعكم جميعا" وقال عز وجل وإن إلى ربكم الرجعي.

أما في الإصطلاح فيفرق العديد من الكتاب في علم مناهج البحث بين المرجع والمصدر، ولديهم أن المصدر «Sourse» هو أقدم ما يحوي مادة علمية عن موضوع ما، أو هو الوعاء الذي ينشر موضوعة لأول مرة كالمخطوطات والوثائق والمذكرات والكتب القديمة، وهذه تسمى أيضا ب (المصدر الأصلي أو الأساسي أو الأولي) « Primary source». أما المرجع «Reference» أو ما يسمى با المصدر الثانوي) « Secondary sourse»، فهو ذلك الذي يعتمد في مادته العلمية أساسا على المصادر الأساسية الأولى فتتعرض لها بالنقد والتحليل والتعليق والشرح والتلخيص أو هو الوعاء الذي نشرت فيه المادة العلمية في وقت لاحق على نشرها في المصدر المأخوذة عنه، كما يمكن أن نعتبر صاحب كل فكرة جديدة مصدرا لها... ويذهب (Modeg) في كتابه (المرشد إلى المراجع Guide to reference books) إلى أن الكتب من حيث الاستخدام نوعان، أولها الكتاب الذي وضع ليقرأ بتتابع للترويح عن النفس أو إستزادة المعلومات وثانيها الكتاب الذي وضع ليتم العودة إليه لتأكد من صحة معلومة أو معلومات معينة.

صورها والوثائق القانونية والأحكام القضائية وغير ذلك من صور «المادة» المرجعية الأصلية في القانون تعد ممن قبيل (المصادر)، أما الشروحات والتعليقات والتفسيرات على تلك النصوص والوثائق والعمليات الأكاديمية التي تجري على تلك المصادر فأنها تعد من

[1] ينظر: المعجم الوسيط مرجع سابق، ص 510.

قبيل (المراجع). فمثلا: متون القوانين تعد من قبيل المصادر وشروحاتها من قبيل المراجع. وبشكل أوضح يعد (القانون المدني المصري من قبيل المصادر أما (شرح القانون المدني المصري لأي من الفقهاء وأساتذة القانون من قبيل المراجع، وهكذا. وعلى الباحث عند الإستعانة بالمراجع «المصادر الثانوية» أن يتحقق من العديد من معلوماتها خشية الخطأ والسهو وسوء الفهم، فمثلا إذا وجد الباحث أن مرجعا بإسم (شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات في التشريعات الجزائية العربية) يحتوي على العديد من أرقام المواد القانونية ونصوصها، فعليه التأكد من تلك النصوص والأرقام من مصادرها قبل اعتمادها بهذا الشكل غير المباشر.

وفي الميدان القانوني يمكننا القول: إن التشريعات بمختلف ومع ذلك فهنالك خلاف[1]حول أهمية الإستعانة بالمصادر الثانوية، حيث يذهب البعض الى إن الإستشهاد «بالمصدر الأساسي – الأصلي – ليختلف في قيمته إختلافا تاما عن الإستشهاد بالمصدر الثانوي وليس هذا تقليلا من أهمية المصادر الثانوية فمعرفتها ضرورية للباحث...». فيما يذهب البعض الآخر «إنه في العودة إلى المراجع أهمية تعادل أهمية المصادر، معللين ذلك بفقدان المصادر الأصلية وضياعها». ونرى أن هذا القول لا يخلو من صحة في ظل الدراسات الدينية أو التراثية والتاريخية وما شابه، أما في القانون فلا تثار مثل هذه المشكلة لأنه – في الغالب – كلا النوعين من المصادر «الأصلية والثانوية» متاحا وليس لدينا في القانون هكذا كتب قديمة مهترئة.

كما أنه ليس بإمكان الباحث القانوني أن يعتمد على المصادر دون المراجع أو العكس، إذ لا بد من الإستعانه بكليهما. كما انه من المعروف أن قيمة وتقييم البحوث في تلك الدراسات الأخرى يعزى إلى عدد وقيمة «المصادر الأصلية القديمة التي رجع إليها

[1] ينظر في ذلك: د. قصي الحسين، مرجع سابق، ص 69.

الباحث في بحثه، وهو أمر أيضا لا ينطبق على البحث القانوني لحداثة هذا الفرع من العلوم الإنسانية وحداثة مراجعه ومصادره.[1]

المطلب الثاني: أهم صور المصادر والمراجع في البحث القانوني

بهذا الصدد يمكن التفرقة بين أهم صور المصادر والمراجع التي يرجع إليها الباحث القانوني وأهم صورهما، وكالآتي:

وعلى العموم فإن أهمية العودة إلى المصادر والمراجع في كتابة البحث القانوني تتضح في القيمة العلمية التي تعطيها تلك المصادر والمراجع للبحث وكذلك تؤكد الجانب التوثيقي لمعلومات البحث، حتى إن واحدة من أهم عوامل تقييم البحوث القانونية وتألقها بأعلى الدرجات والتقديرات تعود إلى القيمة العلمية للمراجع المستخدمة في البحث، وتتوقف في كثير من الأحيان صلاحية البحث على قيمة المراجع المستخدمة وعمرها ودقة الإشارة إليها، فضلا عن إنه من غير المنطقي – في الغالب – أن يتم الباحث بحثه دون العودة إلى تلك المصادر والمراجع.

الفرع الأول: المصادر: تقدم أن المصادر هي الوعاء الذي ينشر موضوعا لأول مرة، وفي المجال القانوني تتوزع تلك المصادر على عدة صور أهمها: القرآن الكريم، كتب الحديث النبوي، معاجم اللغة العربية وقواميسها، التشريعات، المجموعات القضائية، المصادر التي تحتوي على النظريات، الوثائق. وكالآتي:

أولا: القرآن الكريم وكتب الحديث النبوي الشريف:

وعلى هذا فستكون تسمية المصدر هي الأنسب بالنسبة للتشريعات وأحكام القضاء والوثائق القانونية بل وحتى كتب الفقه الإسلامي القديمة وكتب الحديث الشريف وكتب التاريخ الأولى عند الإستعانة بها في البحث، أما سائر الكتب القانونية من شروحات

[1] الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص90.

وتعليقات وتحليلات ودراسات مقارنة هي من قبيل المراجع القانونية، مع الإشارة إلى أن كتب أصحاب النظريات القانونية تعد من قبيل « المصادر»[1].

ومن أمثلتها كتاب العقد الإجتماعي لجان جاك روسو وكتاب روح الشرائع المونتسكيو وكتاب الجرائم والعقوبات لبيكاريا وغيرها من المصادر التي احتوت على نظريات جديدة في القانون غير منقولة عن الغير.

يعد القرآن الكريم على رأس «المصادر التي يرجع إليها الباحث وغالبا ما يضمن الباحث بحثه أو رسالته عددا من النصوص القرآنية التي تتعلق ببحثه، لهذا غالبا ما يكون القرآن الكريم المصدر الأول من بين المصادر التي يعتمدها الباحث.

رابعا: المجموعات القضائية:

من قبيل «المصادر التي لا غنى للباحث عنها لا سيما في الدراسة القانونية المقارنة بالفقه الإسلامي.: ثانيا: معاجم اللغة العربية وقواميسها:

يمتلك الفكر العربي رصيدة ضخمة من المعاجم والقواميس اللغوية التي بدأ العمل بها منذ اثني عشر قرنا بعد أن اتسع العالم الإسلامي وأصبحت الحاجة ماسة إلى ضابط للغة العربية، وهذه المعاجم والقواميس ضرورية في تحديد المعنى اللغوي لمشكلة البحث وأهم المفردات التي يرى الباحث من المهم إيراد تعريف لغوي لها. وقد تعددت هذه المعاجم في الوقت الحاضر (ينظر الملحق رقم)[2].

خامسا: التشريعات:

تعد التشريعات من أهم صور «مصادر» البحث القانوني، وعلى اختلاف مستوى تلك التشريعات سواء كانت تشريعات: دستورية عادية (قوانين)، فرعية (أنظمة وتعليمات ولوائح)، دولية (مواثيق ومعاهدات..)، ولا يمكن للباحث القانوني الخوض في موضوع بحثه

[1] الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 29.

[2] الدكتور عبد الرحمان بدوى، المرجع السابق، ص132.

ما لم يتم إعتماد التشريع أو عدد من التشريعات مصدرا للبحث. وتسمى المطبوعات التي ترد فيها تلك التشريعات ب (متون القوانين) التي تأتي على شكل كتب أو كتيبات أو موسوعات تجمع أكثر من تشريع، وقد يكون مصدر الحصول على تلك النصوص التشريعية هو النشرة الرسمية التي تصدرها معظم الدول والتي يعتبر نشر التشريع فيها هو المعتمد رسمية، وهي في العراق تسمى ب « الوقائع العراقية» وفي ليبيا تسمى ب « الجريدة الرسمية»

. ويتم ترتيب تلك التشريعات في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث بحسب التسلسل الزمني لصدورها.

تمثل المجموعات والموسوعات التي تحتوي الأحكام القضائية من المصادر المهمة التي تعتمد من قبل العديد من الباحثين القانونيين لما تحتويه هذه الموسوعات والمجموعات من جوانب تطبيقية للقانون. وفي بعض البلدان يتم جمع الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز» النقض «في مجموعات خاصة كما في (مجموعة أحكام النقض) الصادرة عن محكمة النقض المصرية، وفي أحيان أخرى يتصدى بعض رجال القضاء أو الكتاب إلى جمع عدد من تلك الأحكام مع التعليق عليها أو بدون التعليق في كتب خاصة تحمل أسماءهم، كما قد تنشر العديد من الدوريات الحقوقية عددا من تلك الأحكام القضائية مقسمة إلى الأحكام: الجزائية المدنية...، ومع ذلك فأن مثل هذه القرارات تعتبر «قرارات منشورة»، ولكن في بعض الأحيان يعتمد الباحث على عدد من تلك الأحكام «غير المنشورة» التي قد يحصل عليها من أرشيف المحكمة المختصة بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

خامسا: المصادر التي تحتوي على النظريات:.

إن العديد من النظريات القانونية أودعها أصحابها في كتب خاصة بهم أو أساسا هي استخلصت من كتبهم ومثال ذلك كتب بيكاريا وروسو ومونتسكيو، فضلا عن ذلك فأن العديد من النظريات المعروفة في القانون تعتبر مصادرة قانونية وتحديدا عند الإشارة إلى الكتب الأساسية التي وردت فيها كنظرية تحمل التبعة ونظرية الموظف الفعلي ونظرية الخطأ

المفترض ونظرية الظروف الطارئة وغيرها من النظريات التي كان لها دور واضح في البناء التشريعي والقضائي[1].

سادسا: الوثائق

في بعض الأحيان يجد الباحث القانوني نفسه ملزمة بإيراد بعض الوثائق القانونية في البحث لأهميتها في تدعيم البحث وتوثيق محتواه كنصوص المعاهدات والوثائق «وإن كان يمكن اعتبار هذه من قبيل التشريعات» وكذلك بعض الخرائط الهامة أو النصوص الأصلية البعض المخاطبات الرسمية التي لها أثر قانوني معين أو بعض الوثائق والمقررات الصادرة عن المنظمات الدولية، وغير ذلك.

لعل أهم تلك المراجع، هي: أولا: كتب القانون[2]:

سابعا: الأعمال التحضيرية

من المصادر التوثيقية المهمة التي يستخدمها الكتاب والباحثون في كتاباتهم وأبحاثهم، الأعمال التحضيرية والتي يقصد بها تلك المناقشات والمداولات التي جرت بمناسبة تشريع القوانين، والوقوف على هذه الأعمال التحضيرية مهم في فهم فلسفة التشريع والخلفية التي صدر فيها بما يسهل فهم القانون وتفسيره، وغالبا ما يتم توثيق هذه الأعمال التحضيرية في مجموعات وموسوعات خاصة.

ثامنا: الأسباب الموجبة

من أهم المراجع التي يستخدمها الباحثون في أبحاثهم، الشروحات والكتابات الفقهية التي تدور في فلك التشريعات والنظريات القانونية. وهذه المراجع قد تكون عامة وقد تكون متخصصة. ويقصد بالأولى هي تلك الشروحات التي تجري على مساحة كبيرة من التشريعات ومثالها (الأحكام العامة في قانون المرافعات) أو (مبادئ القانون التجاري) أو

[1] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص67.

[2] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص29-32.

(شرح قانون العقوبات – القسم العام –) أو (الوسيط في عقد المقاولة) وغيرها، أما الثانية فيقصد بها تلك التي تتناول موضوعا من المواضيع الدقيقة في القانون ومثالها (الشروع في الجريمة) أو (الحماية المدنية للإسم التجاري) أو (إعادة المحاكمة في القانون المصري) أو (حق المتهم في الصمت) وغيرها من المواضيع الدقيقة. وعلى العموم فإن مثل هذه المؤلفات تصنف ضمن مجموعات الفقه القانوني.

ثانيا: الدوريات

عادة ما تختم القوانين التي تصدر أو تعديلاتها بنبذة عادة ما تكون مختصرة تبين الأسباب التي دعت إلى صدور هذا التشريع أو إحداث ذلك التعديل، وهذه الأسباب تعد وفقا للمبادئ العامة في القانون أحد الأساليب المهمة في تفسير القانون. وكثيرا ما يتم الرجوع اليها من قبل الباحثين لفهم التشريع وفلسفته.

ومع ذلك يمكن أن نعتبر الاستبيان والمقابلة والملاحظة والإحصائيات من ابرز الطرق في جمع المعلومات المساعدة في حل المشكلات في البحث القانوني.

يقصد بالدوريات كل المطبوعات التي تصدر بصورة دورية سواء كانت مجلة أم صحيفة أم نشرة، وسواء كانت يومية أم أسبوعية أم شهرية أم فصلية[1].

ثالثا: الكتب المترجمة

هنالك العديد من الكتب القانونية التي ترجمت إلى اللغة العربية سواء من اللغة الفرنسية وهو الغالب أو الإنجليزية أو الألمانية أو غيرها من اللغات الأخرى. ولأهمية بعض الكتب المنشورة بتلك اللغات فأنه يتم ترجمتها إلى اللغة العربية خدمة للباحث القانوني العربي.

رابعا: مراجع الانترنت:

[1] الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 29-32.

في الغالب الرجوع إلى الصحف والمجلات الأسبوعية المنوعة بل يفضل في مجال الدوريات الرجوع إلى تلك المجلات العلمية والقانونية المتخصصة التي تصدر عن جهات أكاديمية وعلمية وهي في الغالب دوريات شهرية أو فصلية. وهذه الدوريات قد تكون عامة أي تنشر فيها مختلف التخصصات الإنسانية والعلمية ولا سيما تلك الدوريات التي تصدر عن الجامعات ويكون عادة من بين البحوث المنشورة فيها بحوثا قانونية. وقد تكون دوريات قانونية متخصصة وهي تلك التي تصدر عن كليات الحقوق أو تلك التي تصدر عن نقابات المحامين أو مؤسسات حقوق الإنسان وغير ذلك. وقد تكون هذه الدوريات أكثر تخصصا في القانون بحيث تتخصص في فرع واحد من فروع القانون كالمجلة الجنائية القومية الصادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة التي تتخصص ببحوث القانون الجنائي. وعلى العموم فإن مثل هذه الدوريات الأكاديمية والقانونية المتخصصة تعد اليوم رصيدة جيدة بل ممتازة في البحث العلمي والقانوني لما تحتويه من أبحاث رصينة تتناول جزئيات دقيقة ومشكلات هامة في القانون. ولا يقتصر ما تحتويه الدوريات المتخصصة في القانون على الأبحاث القانونية فحسب إنما تنشر فيها العديد من التعليقات القانونية على الأحكام القضائية الهامة.

يعتبر الانترنت اليوم من أهم موارد المعلومات من خلال ما ينشر فيه من أبحاث ومؤلفات تتاح للمستخدمين في كل مجالات العلوم ومنها القانون، بحيث توجد اليوم العديد من المواقع الاليكترونية المتخصصة بالقانون، والعديد مما ينشر على الإنترنت يتاح للمستخدمين بشكل مجاني والآخر لا يتاح إلا بعد دفع قيمة تلك الأبحاث والمؤلفات عن طريق بطاقات مالية خاصة. والمهم إن على الباحث أن يتعامل مع تلك المنشورات بحذر لأن العديد منها يعبر عن وجهات نظر خاصة والآخر يفتقر إلى الدقة والموضوعية وغير

ذلك. لذا يفضل عدم الإشارة إلى ما ينشر في هذه الوسيلة إلا عند الضرورة أو عند التحقق من رصانة ما منشور[1].

خامسا: المحاضرات والبحوث غير المنشورة:

وعلى العموم فهذه الدوريات تعد معينة خصبة للأبحاث القانونية التي يعد العديد منها رصينة، سيما وإن ضوابط النشر في العديد منها – لا سيما تلك الصادرة عن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية –، تتطلب عرض البحث على خبير علمي أو أكثر لإقرار صلاحية البحث للنشر، حتى تصبح مسألة نشر كتاب في الكثير من الأحيان أسهل من نشر بحث في تلك المجلات الرصينة والمحكمة.

العديد من البحوث غير المنشورة التي يقدمها الباحثون في المؤتمرات والندوات العلمية والقانونية المتخصصة التي تقدم إلى جهات أكاديمية وعلمية لم تتح لها فرصة النشر، وهي عموما تصنف ضمن فئة البحوث القانونية غير المنشورة والتي تعد مرجعا للعديد من الباحثين في القانون وكذلك الأمر في المحاضرات الأكاديمية التي قد تأخذ طريقها للنشر.[2]

سادسا: الأبحاث والرسائل الجامعية

يكون الهدف الرئيس للمصدر أو المرجع بنظر الباحثين عموما، تقديم المعلومة أو المعلومات التي تخدم الباحث، وهذا لن يكون إلا إذا تم قراءة هذه المصادر أو المراجع قراءة صحيحة وتم استخراج المعلومات المطلوبة منها بشكل منظم. وسنتناول في هذا المطلب قراءة المصادر والمراجع ومراحل تلك القراءة وأهم الضوابط الأساسية في القراءة واستخراج المعلومات من المصادر والمراجع، الآتي:

تعتبر الرسائل والأطاريح الجامعية من أهم المراجع التي يرجع إليها الباحثون في مجال القانون اليوم، لاسيما تلك التي تصدر عن مؤسسات أكاديمية وجامعات عرف عنها

---

[1] الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص50.

[2] الدكتور فاخر عاقل، المرجع السابق، ص 255.

التزامها بالمنهج العلمي الرصين والإلتزام بالأعراف الأكاديمية الرصينة، ولا سيما تلك الرسائل والأطاريح التي تناولت موضوعات مهمة أو دقيقة من مواضيع القانون. وتقوم العديد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بأعداد فهارس لتلك الرسائل والأطاريح التي نوقشت فيها، والبعض منها يتولى طبع تلك الرسائل ففي أمريكا مثلا تقوم مؤسسة

University Microfilm» بولاية ميشغن بطبع وتصوير البحوث التي حصلت على تقديرات علمية في الجامعات الأمريكية والأوربية، كما تصدر فهرسها الشهير « Dissertation Abstract» الخاص بتلك الأبحاث.

سابعا: المراجع المساعدة

لا يقتصر الباحث القانوني على تلك المراجع القانونية بل يتطلب البحث في العديد من الأحيان الرجوع إلى بعض المراجع المساعدة في علوم: الإجتماع أو الطب أو علم النفس كما في بعض بحوث القانون الجنائي التي تتداخل فيها بعض مباحث تلك العلوم مع مشكلة البحث.[1]

ليست القراءة بالأمر السهل كما يظن العديد من الباحثين، بل هي من أدق المسائل التي تواجه الباحث العلمي لأن هذه القراءة هي التي تمكن الباحث من هضم موضوعه واستيعاب مفرداته وبالتالي تمكنه من انتقاء المعلومات التي يمكن أن يتبناها في البحث وتلك التي يرفضها فيهملها والأخرى التي ينتقدها أو يحللها.. وهكذا، مما يتطلب من الباحث أن يقف على حقيقة المعلومات والأفكار التي يقرأها وأن يفهمها بعمق وأن يقرأها كاملة بشكل غير مبتور من التفاوت ومجانبة التطابق بين ما هو موجود على الورقة وما هو ظاهر على شاشة الجهاز الآلي، ومثل هذه الأخطاء تعد أخطاء علمية أو جوهرية من قبل الجنة مناقشة البحث العلمي أو الأطروحة أو الرسالة العلمية، وبطبيعة الحال فإن استدراك مثل هذا الخطأ، ومعالجته تكون ميسورة في النظام الآلي الخزن المعلومات، ومن هذا يتبين بوضوح

[1] الدكتور فلاديمير كورغانوف، مناهج البحث العلمي،المرجع السابق، ص18.

أن النظام الآلي يخدم الباحث العلمي خدمة جليلة في طبع المعلومات والحقائق وتخزينها وتعديلها عند الحاجة والضرورة، واسترجاعها في أية دقيقة يشاء.

المبحث الرابع : علاقة الطالب بالأستاذ المشرف :

الفرع الأول : اختيار المشرف

يقتضي التمييز بين ثلاث حالات يواجهها الطالب، والتي على أساسها يحدد مجال اختيار المشرف:

أ – الحالة الأولى: خلال السنوات الدراسية في الجامعة هناك أبحاث يطلبها الأساتذة وتكون عادة بحجم المقالة، وهنا لا مجال أمام الطالب في الاختيار فهو ملزم بإعداد بحثه بإشراف أستاذ المادة.

ب – الحالة الثانية: في مرحلة الدراسات العليا يكون أمام الطالب عدة مجالات وفقا لعدد المواد التي تابع دراستها حيث يرتبط الاختيار بعاملي الموضوع والاختصاص: دستوري، إداري، دولي،...، بالإضافة إلى أستاذ المادة الذي يمكن له عادة فرصة الإشراف على عدد معين من الطلاب. لكن لا يشترط أن يكون المشرف هو نفسه أستاذ المادة ويتم التنسيق مع إدارة الكلية أو معهد الدكتوراه الذي أنشئ حديثا.

ج – الحالة الثالثة: وهي مرحلة اختيار الأطروحة حيث المجال أوسع أمام الطلاب في اختيار المشرف، لكن ضمن الاختصاص الذي تابع فيه الطالبة دراسته بالماستر: قانون عام أو خاص او إدارة أعمال، علاقات دولية،...، كشرط أول، والشرط الثاني هو أن يكون المشرف متخصصة في ميدان البحث أو في ميدان له صلة وثيقة به أو كتب بحثا قريب منه.

وفي جميع الحالات يبقى اختيار المشرف على البحث خطوة أساسية قد يتوقف عليها نجاح العمل أو فشله. وفي حال الفشل فإن الطالب هو من يتحمل نتائجه في أكثر الأحيان[1].

الفرع الثاني: واجبات المشرف : هناك واجبات مشتركة على المشرف ومتعارف عليها في الأوساط الأكاديمية، بغض النظر عن نوع البحث وفي أي اختصاص، من أبرزها:

1. التأكد من أن الطالب قد تفهم بشكل صحيح موضوع البحث وعرف: الأهداف وحدد البحث.

2. تقديم المساعدة للطالب في إعداد الخطة الزمنية والخطة التمهيدية.

3. مناقشة الطالب في المادة العلمية واعطاء الملاحظات تباعا.

4. مراجعة النتائج التي توصل إليها الباحث وتقدير مدى مطابقتها مع موضوع البحث.

5. تحديد نقاط الضعف والقوة في البحث لمناقشة الباحث لتلافي نقاط الضعف.

6. دراسة البحث بصفة عامة بعد استكماله لتقديم تقرير يتضمن رأيه في البحث وتقييمه.

7. على المشرف أن يترك للطالب المجال لإخراج بحثه بأسلوبه وقدراته العلمية الخاصة.

الفرع الثالث: علاقة المشرف بالطالب : يوجد بعض الخصائص والمميزات التي يتحلى بها المشرف إجمالا ومن أبرزها:[2]

1. علاقة أبوية تتضمن الإرشاد والتوجيه إلى الر اتر والسراج والنصائح حول الأساليب الواجب اتباعها.

---

[1]- جان بيار فرانبير: كيف تنجح في كتابة بحثك، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 1988، الطبعة الأولى، ص:59

[2] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص66.

2. الابتعاد عن فرض الآراء الشخصية مهما كانت صائبة لأن الطالب، هو أولا وأخيرا المسؤول عن بحثه.

3. تحديد مواعيد للطالب تتناسب مع سرعة إنتاجيته ومدى تقدمه في بحثه

4. تصحيح الأخطاء التي يرتكبها الطالب من الناحية المنهجية أو من ناحية المعلومات الواردة في البحث.

5. السماح للطالب بطباعة بحثه وتقديمه للمناقشة، عندما يصبح منجزة ومقبولا.

رابعا: واجبات الطالب نحو المشرف

مقابل حقوق الطالب التي له عند المشرف فإن عليه واجبات تجاهه، من أبرزها:[1]

1. على الطالب احترام المشرف احترامه لأبيه أو لأخيه الأكبر وعليه الامتثال لنصائحه واطلاعه على ما يعترضه من مشاكل.

2. الابتعاد عن الغرور أو الثقة الزائدة في النفس حتى لو كان أعرف بموضوعه من الأستاذ المشرف، لأنه يبقى دون معلمه من جهة الخبرة في الأبحاث والنضج والمعرفة والثقافة العامة.

3.تقبل النقد بصدر رحب حتى ولو كان غير ملزم بالتقيد بكافة آراء معلمه، وخاصة تلك التي لا تنسجم مع قناعته، عندها عليه الاستعداد للدفاع عن وجهة نظره دون مكابرة أو عناد.

4. يمكن تقديم المسودة الأولى للبحث إلى المشرف إما فصلا أو مسودة كاملة للبحث، وحسب توجيهات المشرف وبناء الاتفاق سابق بين الطرفين.

[1] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 64.

5. على الطالب الالتزام بالمواعيد التي يحددها المشرف للتمكن من متابعة عمل الطالب. وإذا لم ينجز المطلوب في الوقت المحدد فعليه الاتصال مسبقا للاعتذار وطلب تحديد موعد آخر مع شرح الأسباب التي حالت دون القيام بما هو متوقع منه.

الفرع الرابع : الباحث في علم القانون

الباحث في علم القانون ليس هو من يقوم بعمل دراسة قانونية في صورة بحث أو رسالة ماجستير أو دكتوراه أو من يقوم بعمل مؤلف عام أو متخصص، بل أنه وصف يمكن إطلاقه على كل من يبحث عن المعرفة أو الحقيقة القانونية أو من يبحث عن الحكم العملي للقانون.

الباحث هو الشخص الذي يبحث عن المعرفة القانونية، فيقوم باختيار موضوع البحث، ويحدد نطاقه والمناهج الواجب إتباعها في دراسته، ووضع الخطة العلمية المناسبة لدراسته، ثم يقوم بفرض الفروض واستخلاص النتائج[1].

يقوم الباحث في علم القانون بحث المسألة موضوع البحث ويحدد الفروض والتساؤلات المتعلقة بها، ثم يكون باستخلاص النتائج التي من خلالها يقوم الباحث بعمل خطة مبدئية للبحث تتناول ما توصل إليه الباحث من معلومات أولية، تعكس ملاحظات الباحث واستنتاجاته من المعلومات والبيانات والمراجع والرسائل والمقالات والتقارير التي صادفته، ثم يقوم الباحث بالبحث مرة أخرى عن تفاصيل تلك الخطة، ومن خلال ما يتوصل إليه الباحث من معلومات أثناء فترة التدوين، يقوم الباحث بعمل صياغة مبدئية للمعلومات العلمية تتمشى مع الاتجاه العام للبحث أو للرسالة، ثم يقوم الباحث بمواصلة البحث في الأجزاء التي تلي ذلك، حتى يكتمل مشروع البحث أو الرسالة، وعندئذ يخلص الباحث لما توصل إلى من نتائج وتوصيات.

[1]– د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص 68.

وصف الشخص بأنه باحث من عدمه لا يتعلق بالغاية من البحث العلمي وهل يهدف للقيام بدراسة نظرية أم ببحث عملي عن حكم القانون، كما أنه لا يتعلق بكون القائم به يهدف لتحقيق نتيجة من بحثه أم لا، كما أنه لا يتعلق بكونه يعمل في وظيفة معينة أم لا، فالبحث العلمي ملكة وليس وظيفة، وكثيرا ممن يملكون أدوات البحث العلمي لا يعملون في مؤسسات بحثية، كما أن بعض العاملين في المؤسسات البحثية تنقصهم ملكة البحث، فالبحث العلمي في علم القانون هو موهبة يتمتع بها بعض الأشخاص دون البعض الأخر، بصرف النظر عن قدرات الشخص وتفوقه، فالبحث خلق وإبداع وابتكار لدى بعض الأشخاص، فهو قدرة خاصة تبرز أو تتألق عند بعض الأشخاص وتنقص أو تنعدم لدى البعض الأخر[1].

وقد ثبت من الناحية الواقعية فشل نظرية التفوق كأساس لاختيار الباحثين في بلادنا، بسبب إتباع النظام التلقيني في تقييم مستوى تحصيل الطلاب، فكثيرا من المتفوقين في جامعاتنا والأوائل منهم لا يقدرون على مواصلة البحث الأكاديمي أو الدراسي في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه، وسبب ذلك مرجعه عدم إتباع الأسلوب البحثي في الدراسة الجامعية واعتماد الجامعة والأستاذ على الأسلوب التلقيني واعتباره المرجع في تقييم الطلاب، الأمر الذي من شأنه أن يتفوق من هم أكثر الناس قدرة على الحفظ والتلقي وليس أكثر الفاهمين للقانون، وبعدها يصدم هؤلاء بعدم قدرتهم على مواصلة المشوار.

ثانيا: الخصائص والشروط التي يتعين توافرها في الباحث في علم القانون

– البحث العلمي هو عملية عقلية وذهنية منظمة تعتمد على الأسلوب العلمي في التفكير التحليل والاستنتاج[2]، وهو موهبة ومقدرة لا تتوافر في كل شخص [1]، والباحث في علم

[1]– الأستاذ د: أحمد شلبي " كيف تكتب بحثا أو رسالة " مرجع سابق ص 41، د: أحمد عبد الكريم سلامة " الأصول المنهجية للإعداد البحوث العلمية " مرجع سابق ص ٤٨، د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص 51 وما بعدها.

[2]– د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص

القانون يتعين أن يتحلى مجموعة من الخصائص والشروط لإنجازه للبحث العلمي في علم القانون بنجاح، مثل الموهبة والرغبة في التحصيل والإضافة والصبر والسعة المعرفية والقدرة على توصيل المعلومة والإقناع العلمي في عرض المعلومات، كما يتعين التزام الباحث بالموضوعية والصدق مع التزامه التام بالأمانة العلمية في رصد الحقائق، كما يشترط إلمامه بأدوات وأساليب البحث العلمي، وهو ما يمكننا تناوله على النحو الآتي:

1- الموهبة والرغبة في التحصيل والإضافة

البحث العلمي ليس إلا مقدرة وموهبة يتميز بها الباحث عن غيره من الأشخاص[2]، فلا يعتبر مجرد الاستنتاج لحكم قانوني من قبيل البحث العلمي في علم القانون، كما لا يعتبر مجرد التوصل العشوائي لأي من أحكام القانون من قبيل البحث العلمي في علم القانون، إنما ينبغي أن يكون الباحث في علم القانون ذو موهبة ورغبة في التحصيل وحرص على الإضافة والتجديد والابتكار في مجال القانون[3]، وإلا اعتبر البحث مجرد تلهي أو تضييع للوقت والجهد والمال.

2 - القدرة على توصيل المعرفة القانونية والإقناع

لعل أهم ما يتميز به الباحث عن غيره هو قدرته على توصيل المعلومات بشكل مرتب ومنظم، يساعد على توصيل المعلومة والإقناع.

الميزة السابقة تميز الباحث نفسه عن غيره من الباحثين، فلاشك أن المميز الرئيسي بين رجال القانون يرجع في قدرة بعضهم وتفرده بأسلوب بحثي عن غيره، وأنه يعتبر من قبيل عدم التوفيق في البحث عدم تملك الباحث للقدرة على توصيل المعلومات والإقناع،

---

[1]- أحمد عبد الكريم سلامة " الأصول المنهجية للإعداد البحوث العلمية " مرجع سابق ص 48، د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص 51 وما بعدها.

[2]- د: جابر جاد الحق نصار" أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص51وما بعدها.

[3]- د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق الإشارة ص 56.

على الرغم من تملكه للمعلومات، فكثيرا من الأبحاث يهجرها الفقه ويتنافر منها القراء بسبب عدم قدرة أصحابها على توصيل المعلومة إلى القراء.

والإقناع العلمي يتمثل في قيام الباحث بعرض الأوجه والفروض المختلفة للمسألة محل البحث، منطلقا من المقدمات الواقعية والمنطقية لها، ثم يقوم باستخلاص ما يترتب على تلك الفروض من نتائج، وأن يدلل على ما انتهي إليه بالحجة والبرهان ملتزما الموضوعية، وأن يتوخى في استخلاص تلك النتائج اتفاقها مع العقل والمنطق والأصول القانونية[1].

3- الصبر والتفرغ وصفاء الذهن ونقاء السريرة

البحث العلمي عموما والبحث القانوني على وجه الخصوص يحتاج الكثير من الصبر والمثابرة والإخلاص، فالبحث طريق شاق وطويل يحتاج للصبر والمثابرة[2]، فيتعين أن يكون الباحث صبورا فلا يستعجل الوصول للنتائج[3]، كما أنه يحتاج لصفاء الذهن ونقاء السريرة، إذ من العناصر الهامة لإنجاز البحث العلمي في سياق سليم، هو تحمل الباحث لعناء البحث وعدم انشغاله بالأمور المادية، وصفاء ذهنه ونقاء سريرته، فالبحث عمل ذهني لا تتأتي نتائجه على نحو سليم إلا إذا توافر فيه للباحث المناخ الذي تتولد فيه النتائج.

وواقع الحال يؤكد أن بيئة البحث الهادئة والمستقرة أكثر عطاءا عن غيرها من البيئات، ولعل تفوق أبناء مصر في الخارج على أبناء الغرب في بلادهم، يؤكد ضرورة توافر المناخ المناسب للباحثين في ميدان البحث العلمي، سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية المادية[4].

---

[1]- د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص74 و75.

[2]- د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص

[3]- د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص

[4]- ولعل مثال واحدا يكفينا أن نشير للعالم المصري الفذ د أحمد زويل، وما استطاع تحقيقه لمصر والعالم العربي من مكانة علمية وسط علماء العالم وحصوله على جائزة نوبل، بفضل توافر البيئة والإمكانيات العلمية له في الخارج.

ومن الأعراف المهنية في ميدان البحث العلمي في مصر، هو ضرورة التفرغ التام أثناء فترة إعداد رسالتي الماجستير والدكتوراه لمعاوني أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، إلا أن واقع الحال يجري على خلاف ذلك تماما، فبسبب الازدحام الشديد لأعداد الطلاب في كليات الحقوق، نجد الكم الكبير من العمل الإداري في كليات الحقوق منصبا على معاوني أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي يجعل تفرغهم حبرا على ورق..

والتفرغ للبحث ليس من الالتزامات الملقاة على الباحث فقط، بل أنه التزام على المشرفين على الأبحاث العلمية، وفي الخارج يتفرغ أستاذ الجامعة في عمل الأبحاث العلمية والإشراف على طلاب الرسائل، فيكون الأستاذ على اتصال دائم بالطلاب خلال الأسبوع الواحد، إذ ينبغي على الطالب تقديم شيء جديد للأستاذ كل أسبوع مع تثبيت ميعاد أسبوعي للطالب بع أستاذه يخصص لعرض ما توصل إليه خلال الأسبوع، الأمر الذي يجعل الأستاذ ملما بموضوع الطالب وتطوراته المختلفة.

وفي مصر ينشغل الأساتذة بالمكاتب والعيادات حتى لا يرى المشرف الطالب إلا بعد انتهاء الطالب من الكتابة ووقتها يفاجئ الأستاذ والطلاب بانتقاد المشرف للطالب، فيستغرب الناس كيف قرر الأستاذ صلاحية العمل للمناقشة في بعض الحالات التي ترفض فيها اللجنة الرسالة.

في الحقيقة، أن المشكلة ليست في انشغال الأساتذة بمصالحهم الشخصية، بالقدر الذي يتعين على الدولة نفسها تهيئة المناخ المناسب للأساتذة للإشراف العلمي على نحو سليم، وتحفيز الأساتذة المشرفين على الإقبال والسعي إليه، وتوفير كافة الاحتياجات المادية اللازمة للأعضاء هيئة التدريس وتفرغهم في أعمالهم.

وفي هذا الخصوص يتعين النظر بعين الاعتبار للحافز المادي لأعضاء هيئة التدريس في الإشراف على الأبحاث والرسائل العلمية كما هو الحال في الدول المتقدمة، التي يحصل فيها الأستاذ المشرف على مرتب شهري على كل طالب يخضع لأشرافه بالإضافة

للميزات الأخرى، فلا يبحث الأستاذ عن احتياجاته المادية خارج الجامعة، بل أنه يجد في عمله داخل الجامعة الكفاية عن الاشتغال بأعمال أخرى.[1]

وحرصا على تفرغ أعضاء هيئة التدريس للعمل بالجامعات وللأشراف على الأبحاث والرسائل العلمية، فقد حظر قانون المحاماة على أساتذة القانون من العمل بالمحاماة إلا بعد الحصول على درجة أستاذ، يجوز بعدها للأستاذ الترافع أمام محكمة النقض.[2]

كما حظرت المادة 471 من القانون المدني على القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين أو الكتبة أو المحضرين أن يشتروا بأسمائهم أو بأسماء مستعارة الأشياء محل النزاع المعروض عليهم، إذا كان النظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتهما وإلا كان البيع باطلا كما يمنع قانون السلطة القضائية المصري القضاة وأعضاء النيابة العامة من العمل بالتجارة.

4 – السعة المعرفية وتملك أدوات البحث وأساليبه:

لعل أهم ما يميز الباحث عن غيره هو سعة اطلاعه العلمي على المراجع وإلمامه بمناهج وأساليب وأدوات البحث العلمي في علم القانون.

من ناحية، يتعين على الباحث الإلمام جيدا بموضوع البحث[3]، وذلك عن طريق اطلاعه بما يتعلق به من مراجع عامة ومتخصصة ومؤلفات و مقالات وما يتعلق به من أحكام قضائية، يحدد على أساسها موضوع البحث وما يتعلق به من فروض وتساؤلات، حتى يمكنه استخلاص النتائج.

---

[1] د: رجب كريم عبد اللاه "أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص 75.

[2] – قضى بعدم دستورية المادة 15 من قانون المحاماة رقم 17 لسنة 1983، أنظر حكم المحكمة الدستورية في الدعوى رقم 6 لسنة 13 قضائية دستورية بتاريخ 4 يونيه 1992.

[3] – د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون"مرجع سابق ص 71

من ناحية ثانية، يتعين أن يكون الباحث ملما بالثقافة العامة لموضوع البحث، حتى يمكنه القيام بالبحث في موضوع المسألة على أكمل وجه.[1]

من ناحية أخرى، يجب أن يلم الباحث في علم القانون بصور البحث ومناهجه، كما يتعين على الباحث الإلمام بالنواحي المعرفية والمكتبية المختلفة، كما يتعين إجادته للغات الأجنبية المختلفة، حتى يمكنه إجراء المقارنات المختلفة.

5- الموضوعية في البحث العلمي

يقصد بالموضوعية عدم انحياز الباحث في بحثه لأي فكر أو سياسة أو معتقد[2]، فيجب أن يتوجه الباحث في بحثه إلى معرفة الحقيقة القانونية، دون أن يكون منحازا لأي جانب من جوانب البحث أو يكون البحث لخدمة أي توجه ديني أو سياسي أو منهجي أو لتحقيق دوافع شخصية.

الموضوعية بالإضافة لكوها منهج من مناهج البحث – كما سبق وبيّنا ذلك – فهي التزام على الباحث في بحثه عن المعرفة أو الحقيقة القانونية فينبغي التزام الباحث بمعطيات البحث وأدواته وأن يستخلص في ضوء تلك المعطيات النتائج والتوصيات، دون أن يكون خاضعا لأي تأثير سياسي أو ديني أو فكري ودون أن يحدد مسبقا نتائج البحث..

كما سبق ووضحنا أنه لا يتعارض مع تلك الموضوعية إتباع الباحث – للمنهج الذاتي أو الشخصي في عرض الأفكار أو النظريات، إذ العبرة في إتباع ذلك المنهج بأمانة الباحث في عرض الفروض واستخلاص النتائج.

ومن ثم يتعين على الباحث في بحثه أن يتجرد من الأفكار المسبقة والانحياز لأي توجه ديني أو سياسي أو فكري عند تناوله لفروض ومعطيات البحث واستخلاصه للنتائج

---

[1]- د: رجب كريم عبد اللاه "أصول البحث العلمي في مجال القانون" مرجع سابق ص71

[2]- د.جابر جاد الحق نصار" أصول وفنون البحث العلمي"مرجع سابق ص ٥٩ وما بعدها.

والتوصيات العلمية المتعلقة بموضوع بحثه، ولا يمنع ذلك من قيامه بالبحث والتنقيب والشك العلمي.[1]

فالشك هو الطريق لليقين[2]، فيتعين على الباحث أن يتحرى كل معلومة، وألا يقبلها إلا بعد الفحص الكامل لأسانيدها وأسسها القانونية.

- الأمانة العلمية:

الأمانة العلمية هي الركن الركين في البحث العلمي الهادف في علم القانون، كما أنها تعد أصل من أصول البحث العلمي التي تعتمد على الابتكار والإبداع والتطوير، وبدونما يتحول البحث العلمي إلى عبث وجهد ضائع لا قيمة له[3]، فالباحث يبحث عن الحقيقة، والحقيقة تقتضي الأمانة والإخلاص، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " خيانة أحدكم في علمه أشد من خيانته في ماله [4]، ويقصد بالأمانة العلمية في البحث في علم القانون التزام الباحث برد جميع ما يتوصل إليه لأصحابها بموضوعية ونزاهة، مع الالتزام بعدم تحريف المعلومة أو تخريجها على نحو يخالف مقصود صاحبها[5].

---

[1]- د: أحمد عبد الكريم سلامة " الأصول المنهجية للإعداد البحوث العلمية " مرجع سابق ص51و52.

[2]- د: رجب كريم عبد اللاه "أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص 75.

[3]- د:جابر جاد الحق نصار" أصول وفنون البحث العلمي" مرجع سابق ص 59 وما بعدها.

[4]- هذا الحديث من الأحاديث المشهورة غير أنه لم يتوصل لأصله في كتب الحديث. المعتمدة، وقد ردده بعض الكتاب في كتبهم، الأستاذة: منى محروس " أسس المنهج العلمي في القرآن الكريم " ندوة علمية 7 سبتمبر 2009 منشور على الموقع الإلكتروني بمفكرة. الإسلام، وقد ورد برواية " تناصحوا في العلم فإن خيانة أحدكم في شر.. من خيانته في – ماله وأن الله سائلكم يوم القيامة"، رواه الطبراني في الكبير، وقال في مجمع الزوائد " فيه أحد الرواه مختلف فيه وبقية رجاله ثقات" ج 1ص 146، وهو حديث ضعيف
جدا، ابن الجوزي " الموضوعات " ج 1 ص 197، الذهبي " ترتيب الموضوعات" ص 58، الهيثمي " المجمع " ج 1 ص 191.

[5]- د: أحمد عبد الكريم سلامة" الأصول المنهجية للإعداد البحوث العلمية "مرجع سابق ص53 وما بعدها، د:جمال عبد العزيز "مبادئ البحث القانوني "مرجع سابق ص 44، د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص 76 وما بعدها.

ولا يتعارض مع الأمانة العلمية قيام الباحث باقتباس بعض المعلومات من الغير، إذ العبرة في الاقتباس بقيام الباحث برد المعلومة لصاحبها، وألا يكون ذلك خرفيا أو نصيا وإلا كان اقتباسا مذموما.

الاقتباس المذموم هو الذي يتجاهل فيه الباحث الإشارة لصاحب المعرفة، أو يقوم بنسبة تلك المعلومة له شخصيا، وهو ما يعد من قبيل السرقة العلمية.

وفي كل الأحوال، يتعين على الباحث أن يقرأ المعلومة بذهن صافي تماما، ثم يقوم باقتباس المعلومة التي تتعلق بموضوع بحثه، متوخيا السياق العام الفكرة الباحث، ويكتبها بأسلوبه هو مع الإشارة لمصدر المعلومة مع توثيقها من حيث الفقرة والصفحة والطبعة.

يتعارض مع هذه الأمانة قيام الباحث بالنقل حرفيا أو بالمعنى من الغير دون إشارة له، إذ يعتبر ذلك من قبيل المساس الأدبي والجنائي بحق المؤلف[1].

وفي هذه الحالة يتعين على الباحث أن يشير لفكر واستخلاص صاحب المرجع فيما يتعلق بموضوع ونطاق بحثه، وأن يراجع المراجع التي أشار إليها صاحب المرجع ويتفحص ما بها من معلومات يقوم هو بنفسه باستخلاصها من مراجعها الأصلية، متحررا من المراجع الوسيطة التي قد تقوده المعين مغاير أو مختلف لما قصده صاحب الفكرة.

الأمانة العلمية تقتضي أن يقوم الباحث بعرض الحقيقة دون تبديل أو تحريف، فالأمانة تقتضي الموضوعية في البحث، كما أنها تقتضي الإشارة للمراجع التي اعتمد عليها بكل أمانة، دون محاولة لانتزاع وسرقة أفكار الغير، كما تقتضي هذه الأمانة عرض لأراء الغير بكل دقة[2].

تطبيقا لذلك لا يجوز للباحث في علم القانون أن يشير لمرجع أو حكم من خلال مرجع أو دراسة قانونية إلا بعد الرجوع للمرجع أو الحكم القضائي نفسه، كما أنه لا يجوز

---

[1]– د: مدحت رمضان "رمضان" الحث القانوني –دراسة نظرية تطبيقية" 1998–1999 ص3.

[2]– د:رجب كريم عبد اللاه "أصول البحث العلمي في مجال القانون " مرجع سابق ص77

الإشارة لموقف فقهي أو قضائي مقارن إلا بالرجوع للمراجع العامة أو المؤلفات العامة والمتخصصة أو الأحكام في هذا الفقه، كما لا يجوز الحكم على تشريع أو نظام قانوني من خلال مرجع وسيط دون الإشارة لهذا المرجع أو الدراسة وتوضيح مصدر المعلومة، وهل اعتمد الباحث في تلك المعلومة على المرجع الأصلي أم لا.

7- التواضع:

التواضع من الصفات الجميلة التي يجب أن يتحلى بها أي باحث، فالباحث مهما كان علمه يجب أن يكون متواضعا في عرضه للحقيقة القانونية، فكلما زاد الشخص علما كلما زاد تواضعا، فالتواضع من خصال العلماء[1].

التواضع التزام تقتضيه الموضوعية في البحث، كما تقتضيه الأمانة العلمية للباحث، فينبغي أن يتوخى الباحث الحقيقة عارضا لرأي الغير دون تبديل أو تحريف، وبأسلوب سهل بعيدا عن الغرور والكبر، من ثم يتعين على الباحث عدم التقليل من شأن الغير، وأن يعرض الرأي الغير بأمانة ودقه، كما يتعين عليه عرض رأيه بأسلوب مبسط.

ثالثا: علاقة الباحث بالمشرف.

يتولد على أثر الرغبة في البحث العلمي عامة وعلم القانون خاصة واختيار الباحث للعلم موضوع التخصص، وشروع الباحث في اختيار موضوع البحث، علاقة بشخص أخر هو المشرف le directeur على البحث، الذي يمثل العنصر الشخصي الثاني في البحث العلمي، ودوره يبدأ منذ تولد فكرة البحث لدى الباحث وحتى مناقشة البحث، ومن ثم يقوم المشرف بدور جوهري في حسن اختيار موضوع البحث وتنظيمه وترتيبه وإخراجه في أحسن صوره للمناقشة[2].

---

[1]- د:رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون" مرجع سابق ص78.

[2]- د: أحمد عبد الكريم سلامة " الأصول المنهجية للإعداد البحوث العلمية " مرجع سابق ص 57 وما بعدها، د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص 60 وما بعدها.

المشرف على البحث قد يكون الأستاذ المحاضر بالنسبة للأبحاث. المدرسية أو الصفية أو حتى الأبحاث المنهجية، كما قد يكون أستاذ الجامعة بالنسبة للأبحاث في مرحلة الماجستير أو في مرحلة الدكتوراه.

الأصل أن القسم العلمي الذي يتعلق بالتخصص موضوع البحث هو الذي يختار المشرف، إلا أنه يجري عملا قيام الباحث باختيار المشرف، حيث تنص المادة 98 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم 49 السنة 1972على أنه " يعين مجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المختص أستاذا يشرف على تحضير الرسالة، وللمجلس أن يعهد بالإشراف على الرسالة إلى أحد الأساتذة المساعدين، ويجوز أن يتعدد المشرفين من بين أعضاء هيئة التدريس أو من غيرهم، وفي هذه الحالة يجوز للمدرسين الاشتراك في الإشراف "[1]

المشرف هو الذي يعتمد خطة البحث المبدئية، ثم يقوم بمتابعة الباحث طوال فترة البحث طالت أم قصرت تلك المدة، كما أنه الذي يقرر صلاحية ما توصيل إليه الباحث في بحثه من نتائج علمية للمناقشة.

على الباحث اختيار المشرف المتخصص القدير المعطاء المشهود له بالكفاءة العلمية، الخلوق العارف بأصول البحث والمتشدد في البحث ع ن الحقيقة، والواعي بأمانة البحث العلمي وجلالها، فلا يترك باحثيه حتى لحظة التقييم والمناقشة، غير البخيل على طلابه بما وسعه الله من علم[2].

كما يتعين أن يكون المشرف علة صلة علمية بموضوع البحث، وأن يكون أمينا في تعامله مع الباحث، وأن يكون محايدا مدر كا حدود مسئولياته مع الباحث، فلا يفرض عليه

[1]– د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص61 وما بعدها.

[2]– د: أحمد عبد الكريم سلامة " الأصول المنهجية للإعداد البحوث العلمية " مرجع سابق ص58وما بعدها.

رأي أو فكر أو توجه أو اعتقاد، كما يتعين أن يكون أمينا على أعمال الباحث، فيحتفظ للباحث بما توصل إليه، وأن يكون موضوعيا في تقييم أراء الباحث واجتهاداته[1]..

على كل الأحوال تنشأ بين الباحث والمشرف علاقة وطيدة أساسها. العلم، يلتزم بمقتضاها الباحث بإتباع تعليمات وتوجيهات المشرف فيما يتعلق بخطة البحث، دون ثمة التزام فيما يتعلق بالمضمون العلمي، فيكون للباحث الحرية التامة في تحديد نسيج موضوعه وسياقه، إلا أنه ملتزم.

المبحث الخامس : مرحلة القراءة:

مرحلة القراءة والتفكير في عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلق وتتصل بالموضوع محل الدراسة والبحث العلمي، وتأمل وتحليل هذه المعلومات والافكار والحقائق عقليا وفكريا حتى تولد في عقل وذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع.

فمرحلة القراءة والتأمل هذه لابد أن تتحقق كافة اهدافها وتجعل الباحث مسيطرا ومستوعيا لكل اسرار وحقائق ومعلومات الموضوع ومتعمقا في فهمها وقادرا على استنتاج الافكار والفرضيات. والحقائق والنظريات منها.

ومرحلة القراءة والتفكير لا يمكن أن تحقق اهدافها الا اذا. تحققت وتمت وفقا لشروطها وقواعدها المنهجية والموضوعية المختلفة، ويجب التطرق في المامة موجزة الى تحديد اهداف مرحلة القراءة، وبيان شروطها وقواعدها الأساسية، ثم تحديد انواع القراءة المختلفة، وذلك على النحو التالي:

أولا: أهداف القراءة.

ثانيا: شروط وقواعد القراءة.

---

[1]– د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص 62وما بعدها، د: عمر فؤاد عمر " أسس وقواعد البحث العلمي في تطبيقها على البحث القانوني مرجع سابق بند ابتداء من بند 31 – 36 ص 49وما بعدها.

ثالثا: أنواع القراءة المختلفة.

المطلب الأول : أهداف مرحلة القراءة والتفكير:

1- تستهدف عملية القراءة الواسعة والشاملة والمتعمقة والواعية لكل الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع واستعان وفهم كافة المعلومات والحقائق والأفكار الموجودة في الوثائق العلمية المتصلة بالموضوع، تستهدف هذه العملية تحقيق الأهداف التالية [1]:

التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على جوانبه، الإعلامية والعلمية والفكرية، بواسطة الاطلاع وفه والعلم بكافة أسرار وحقائق ومعلومات وأفكار الموضوع الموجودة في الوثائق العلمية المختلفة المتعلقة بالموضوع.

2- اكتساب نظام التحليل " متخصص وقوى حول موضوع البحث، أي اكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق والافكار المختزنة في ذهنية وعقل الباحث والمتخمرة والمرتبة والمترابطة والمتكاملة نتيجة القراءة الواسعة والفهم الشامل والعميق والواعي، وفترات التأمل والتفكير والتحليل الباطني، ونظام التحليلي هذا هو وسيلة الباحث العلمي في ملاحظ ة وتجريب وتحليل وبناء واستنتاج جوانب الموضوع محل الدراسة والبحث عن طريق وضع الفرضيات واستخلاص النتائج والنظريات والقوانين العلمية [2].

3. كذلك تستهدف عملية القراءة الواسعة والتفكير السليم اكتساب أسلوبا علميا قويا من طرف الباحث يساعده. في اعداد بحثه اعداد ممتازا.

---

[1]- الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص 181- 182.

الدكتور فاخر عاقل، المرجع السابق، ص251 253.

الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 29:.

الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 64- 65.

الدكتور. فلاديمير كورغانوف، المرجع السابق، ص6237.

2- الدكتور عبد الرحمان بدوى، المرجع السابق، ص130-131. -

الاستاذ و.ا.آ.ب. بقردج، المرجع السابق، ص220_251.

4- تكسب مرحلة القراءة والتفكير الباحث القدرة المنطقية والعلمية والمنهجية في اعداد خطة الموضوع، حيث أن سعة الاطلاع وقوة فهم واستعاب كافة جوانب وحقائق. ومعلومات الموضوع، الاطلاع على تجارب الاخرين الموجودة في الوثائق المشمولة بعملية القراءة، تجعل الباحث قادرا علي اقامة خطة موضوعية جيدة وتقسيم الموضوع على أسس موضوعية ومنطقية صائبة والى اجزاء متوزانة ومتناسقة ومتكاملة في بناء هيكل الموضوع منهجيا[1].

5- تكسب عملية القراءة والتفكير الباحث ثروة لغوية فنية متخصصة، تمكنه من صياغة البحث بلغة علمية سليمة وقوية، الأمر الذي يزيد في القيمة الجمالية والعلمية والفنية للبحث.

6- تدعم عملية القراءة الناجحة كافة الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع مبدأ الشجاعة الادبية لدى الباحث وتقوى من شخصيته في البحث، حيث يعتد الباحث بالثروة والرصيد الكبير من الافكار والمعلومات والحقائق والطرق والأساليب التي اكتسبها بفعل القراءة الواسعة والفهم المتعمق والتفكير الرصين. هذه هي أهم الأهداف والمزايا التي تحققها عملية القراءة والتأمل السليمة والناجحة.

المطلب الثاني : شروط وقواعد القراءة:

هناك عدة شروط وقواعد تتطلبها عملية القراءة السليمة والناجحة، يجب احترامها حتى تحقق أهداف القراءة السابقة البيان، ومن أهم شروط وقواعد القراءة العلمية السليمة ما يأتي:

1- أن تكون القراءة واسعة وشاملة لكافة الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، ويجب ان تكون هذه القراءة متعددة وعميقة الفهم والاطلاع[2].

---

[1]- الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 64.

- الاستاذ و.ا.ب. بقردج، فن البحث العلمي، المرجع السابق، ص 220- 251.

[2]- الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص29.

2 – يجب ان يكون الباحث القارىء ذكيا وقادرا علي تقييم قيمة الوثائق والمصادر والمراجع التي يقرأونها، حتى كسب عملية القراءة والتفكير مقومات الرشادة والفاعلية[1].

3– يجب الانتباه والتحفز والتركيز في القراءة وفي فهم ما يقرأ فهما تاما وواضحا.

4– يجب ان تكون عملية القراءة مرتبة ومنظم لا ارتجالية وعشوائية [2].

5– يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة، فيجب أن تكون عملية القراءة والباحث القاريء في كامل قواه الصحية العقلية والنفسية والعصبية، حتي تكون عوامل وفرص الاستفادة والتحصيل من عملية القراءة مؤكدة وكثيرة لذا يجب على الباحث القارىء الاهتمام بظروفه الصحية السليمة جسميا وعقليا ونفسيا واجتماعيا[3].

6 – يجب اختيار الاوقات المناسبة للقراءة الناجحة والرشيدة، فلقد أثبتت التجارب ليست كل الأوقات صالحة للقراءة والفهم، حيث نتأكد أن الاوقات المناسبة والصالحة العملية القراءة والفهم الصحيح هي ساعات الصباح خصوص، وساعات ما بعد الراحة والنوم على عموما، حيث يكون عقل وفكر القاريء اكثر استعدادا وقدرة وتقبلا للقراءة والفهم والاستيعاب والتحصيل[4].

7– يجب اختيار الاماكن الصحية والمريحة والهادئة للقراءة المتانية والمتعمقة، فلابد من اختيار أماكن أو مكان القراءة الذي تتوفر فيه الشروط والظروف الصحية والنفسي اللازمة لراحة وهدوء القاريء الباحث[5].

---

[1]– الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص66.

[2]– الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص29–32.

[3]– الدكتور فلاديمير كورغانون، المرجع السابق، ص 31–9

[4]– الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص67.

[5]– الدكتور فلاديمير كورغانوف، مناهج البحث العلمي،المرجع السابق، ص 9 –34.

8- يجب ترك فترات للتأمل والتفكير خلال أو مابين القراءات المختلفة، وذلك لتمحيص وغربلة وتحليل ما يقرأ ويستوعب من معلومات وأفكار وحقائق في هدوء وصفاء الذهن والفكر وصحوة العقل وجيدة الخيال العلمي المطلوب[1].

9- يجب الابتعاد عن عملية القراءة والتفكير فترات الازمات النفسية والاجتماعية والصحية للباحث.

هذه بعض الشروط والقواعد التي يطالب من القاريء الباحث احترامها حتى تتم عملية القراءة بصورة سليمة وناجحة ومحققة لأهداف القراءة والتفكير.

المطلب الثالث: انواع القراءة:

تنقسم القراءة – على أساس مدى عمقها ودقتها وتركيزها الى ثلاثة أنواع من القراءات، لكل نوع وظائفه واهداف، وهي القراءة السريعة والفاحصة، والقراءة العادية، والقراءة العميقة والمركزة والمتخصصة.

أ-القراءة السريعة الكاشفة: وهي القراءة الخاطفة والسريعة والتي تحقق عن طريق الاطلاع على فهارس الوثائق وعنوينها وموضوعات في قوائم المراجع والمصادر المختلفة اوكشفات الوثائق المختلفة، كما تشمل القراءة السريعة الاطلاع على مقدمات وبعض فصول وعنوانين المراجع والوثائق والمصادر المتعلقة بالموضوع والخاتمة وفهارس الموضوعات والخاتمة، وقائمة الوثائق والمصادر والمراجع. وأهداف ووظائف القراءة السريعة والاستطلاعية، وهو تحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، وتقدير وتقييم الوثائق المجمعة من حيث درج ة ارتباطها بالموضوع محل الدراسة والبحث، درجة قيمة المعلومات والافكار التي تحتويها كل وثيقة أو مصدر من حيث جدة المعلومات وحيويتها في بناء البحث، كما تستهدف القراءة السريع ة والاستطلاعية تغذية وتدعيم قائمة الوثائق والمصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة، كما تستهدف

[1]- الاستاذ و.ا.آ.ب. بقردج، فن البحث العلمي، المرجع السابق، ص 94- 155.

القراءة السريعة الاستطلاعية ترشيد عملية القراءة والتفكير، حيث تكشف القيم والجدي د والمتخصص والخاص من الوثائق والعام السطحي و القديم م ن الوثائق، فتنحصر وتتركز كل من القراءتين العادية والمتعلقة على الوثائق القيمة فقط[1].

ب – القراءة العادية: والقراءة تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، يقوم بها الباحث القاريء بعمق بتوعدة وهدوء، وفقا لشروط وقواعد القراءة السابقة البيان، واستخلاص النتائج واستخراج الافكار والحقائق والمعلومات، وتدوينها بعد ذلك في البطاقات والملفات المعدة لذلك، أو القيام بالاقتباسات اللازمة وفقا القانون الاقتباس[2].

جـ القراءة العميقة والمركزة: وهي القراءة التي تنصب وتتركز حول بعض الوثائق والمصادر والمراجع والمعلومات ذات القيمة الاعلامية والعلمية والمنهجية الممتازة وذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل الدراسة والبحث، الامر الذي يتطلب التعمق و التركيز في القراءة المتكررة والتمعن والتأمل للاقتداء بالحقائق والافكار والمعلومات الموجودة في هذه الوثائق كافكار وحقائق ومعلومات قائدة ومحركة وموجهة في عملية اعداد البحث العلمي.– وتتطلب القراءة العميقة والمركزة أكثر من غيرها من انواع القراءة صرامة الالتزام بشروط وقواعد القراءة السابقة البيان.

هذه انواع القراءة التي يجب انجازها خلال مرحلة القراءة والتفكير.

وبمجرد الانتهاء من عملية القراءة يستوجب الامر الاختلاء والتفرغ لعملية التأمل والتفكير في ما تمت قراءته وتحصيله – خلال فترة زمنية معقولة، وذلك حتى تتحقق عملية تخم ر

---

[1]– الدكتور فاخر عاقل، المرجع السابق، ص 251 252.

– الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص65– 66.

– الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص181–182.

[2]– الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص66.

الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 29–32.

المعلومات والحقائق والافكار والاساليب والصيغ المكتسبة بفعل القراءات وتتفاعل وتتقولب في عقل وذهنية الباحث، ولتتحرك وتنطلق عمليات الاستنتاج والتخريجات والتصورات العناصر و اجزاء وفروع بناء وهيكل موضوع البحث، واقامة الفرضيات التي تستند اليها، وتصور آفاق خطة بناء هيكل اعداد بناء الموضوع[1].

ثم بعد ذلك تتحرك وتنطلق المرحلة التالية، وهي مرحلة بناء هيكل الموضوع وخطة العامة عن طريق تقسيمه وتبويبه الى عناصر متدرجة ومتسلسلة على أسس ومعايير علمية ومنهجي منطقية واضحة ومتكاملة.

المبحث السادس : تحديد خطة المذكرة :

إذا ما تجمعت لدى الباحث مادة علمية كافية ووفيرة بحيث يصبح من الممكن أن يمشي قدما في عمله كان لزاما عليه أن يقوم بإعداد خطة بحث تحدد مسيرة عمله وتبلور جوهره.

وعلى هذا يمكن تعريف خطة البحث بأنها الإطار العام المجمل للبحث والذي يبين خطوطه العامة الأصلية والفرعية بما يؤدي بالضرورة إلى بيان خاتمته أو نهايته أو نتائجه.

ولكي نعالج خطة البحث فإننا بعد أن عرفناها سوف نحاول بيان أهمية تحديد هذه الخطة (المطلب الأول) ثم نعرج إلى بيان خصائص الخطة (المطلب الثاني) ثم نعالج تقسيمات الخطة (المطلب الثالث) .

[1]– الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 49.

المطلب الاول: أهمية تحديد خطة المذكرة :

إذا كان العزم قد استقر على أن نعالج موضوع ما فإنه يقدر إعداد خطة جيدة بصدده بقدر ما ننجح تماما في تحقيق الأهداف المتوخاة من معالجته وترجع هذه الأهمية إلى أن تحديد الخطة يؤدي إلى ما يلي:[1]

الفرع الأول – تحديد الموضوع تحديدا دقيقا:

وأن عناصر الخطة تبين لنا جسم موضوع البحث وبعبارة أخرى تحدد لنا عناصر الموضوع الأساسي الذي يتركز حوله البحث ومن ثم فإن الباحث يستطيع أن يحدد نفسه تماما في إطار هذا الموضوع ولا يخرج عنه لا سيما إذا كان دقيقا في تحديد النقاط الأساسية والفرعية المتعلقة به. أي أنه كلما كان الباحث دقيقا في تحديد عناصر الموضوع تحديدا ظاهرة في الخطة بوضوح وجلاء وبدقة، كلما استطاع الباحث أن يعالج موضوع البحث بفاعلية أكثر.

ومثال ذلك اختيار الباحث معالجة موضوع إسهام الأقليات في السلطة السياسية فحينذاك يجب عليه أن يحدد النقاط التي سيعالجها فيه تحديدا مبدئيا ومن ثم يمكن أن يضع في حسبانه وفي ضوء المراجع الأولية التي استعان بها تحديد أهمية الموضوع والمشكلة التي يثيرها وسبب اختياره لهذا الموضوع والهدف المتوخى من دراسته ثم يبرز التساؤلات التي يثيرها والتي يمكن أن تتخلص فيما يلي:

أولا: ما مفهوم لفظ الأقليات. أي التحديد الاصطلاحي لهذا اللفظ؟

ثانيا: ما هي أنواع الأقليات؟

ثالثا: ما هي أوضاع الأقليات في العالم المعاصر. وهي تتعايش أم لا مع الأغلبية؟

رابعا: ما هو مدى إسهام الأقليات في السلطة السياسية؟

[1] الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص 181– 182.

• هل تساهم أم لا وما درجة مساهمتها؟

• ما هي العوامل المساعدة على إسهامها في السلطة السياسية؟

• ماي العوامل المعوقة لإسهامها في السلطة السياسية؟

خامسا: ما هي مخاطر ضعف أو انعدام مساهمة الأقليات في السلطة السياسية؟

سادسا: ما هو رأي الباحث فيما تقدم وما هي الحلول التي يقترحها في هذا الصدد؟

وهكذا فإن خطة البحث تؤدي إلى التحديد الدقيق لموضوع البحث بما يمكن الباحث من الاتجاه مباشرة نحو عناصر البحث والعمل على معالجتها بهدف استكمال جوانب البحث المختلفة والوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع التساؤلات المثارة فيه.

وما من شك في أن الباحث قبل تحديد هذه النقاط أو العناصر كان سيتخبط في معالجة موضوع البحث فيعالج ما لا يدخل فيه من عناصر أو يغفل ما يجب أن يعالج فيه.

الفرع الثاني : تحديد إطار عمل للباحث:

ذلك أن تحديد الخطة على نحو ما تقدم سيؤدي إلى تحديد إطار عمل بالنسبة للباحث يسير على هديه وسيقوم بالإجابة على كل تساؤل من تساؤلات البحث على حدة إلى أن يستكمل الموضوع وبدون هذا التحديد لإطار العمل فإن الباحث سيتخبط كما سبق ذكره آنفا على أنه ينبغي التنويه بأنه لا يلزم أن يعالج الباحث تساؤلات البحث المثارة تباعا بل يمكنه أن يتناول أي من هذه التساؤلات بدون ترتيب فمثلا يمكن أن يعالج أوضاع الأقليات في العالم وهي تتعايش أم لا مع الأغلبية قبل معالجة أنواع الأقليات.[1]

ولكن هنا من التساؤلات ما لا يمكن معالجته قبل استكمال التساؤلات المثارة قبله ومثال ذلك الإجابة على التساؤل الخاص برأي الباحث في إسهام الأقليات في السلطة السياسية فهذا الرأي لا ينبغي إبداؤه قبل الإجابة على التساؤلات التي سبقته وذلك حتى يأتي

[1] د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " مرجع سابق ص 75.

ممثلا لمحصلة وخلاصة جهد الباحث معتمدا على النتائج التي سبق له التوصل إليها عبر رحلته البحثية الطويلة مما يجعل لهذا الرأي مصداقية وقيمة علمية.

الفرع الثالث : تجانس ومنطقية الموضوع:

فتحديد الخطة تحديدة سليمة وعلمية سوف يؤدي بلا جدال إلى تجانس موضوع البحث ومنطقيته.

فالخطة تحدد لنا الخطوط الرئيسية لموضوع البحث وفي البلدان فإن الباحث يستعرض جوانب الموضوع دون ترتيب، ثم بعد ذلك يحاول عند إعداده الخطة ترتيب الأفكار ترتيبا منطقيا مستبعدا ما يخرج عن الموضوع ومحاولا إيجاد تسلسل منطقي وواضح في معالجته لأفكاره وهذا لا شك سينعكس على المعالجة النهائية للموضوع فسوف تتسم بالتجانس والمنطقية.

مثال: وإذا ما سرنا في إطار موضوع مشاركة الأقليات في السلطة فإننا نلاحظ أن الباحث وضع النقاط المختلفة لهذا البحث كما يلي:[1]

أي الباحث في مشكلة إسهام الأقليات في السلطة السياسية.

2. ما مدى إسهام الأقليات في السلطة السياسية.

3. ما هي مخاطر ضعف أو انعدام مساهمة الأقليات في السلطة السياسية.

4. ما هي أوضاع الأقليات في العالم.

5. ما هو مفهوم الأقليات.

ومعالجة هذه العناصر قد يغطي موضوع البحث تماما ويجيب على كافة التساؤلات المرتبطة به ولكن نظرا لأن هذه العناصر غير مرتبطة فإن معالجتها وفق ما تقدم يفقد الموضوع تجانس ومنطقية تسلسله.

[1] د: أحمد عبد الكريم سلامة " الأصول المنهجية للإعداد البحوث العلمية " مرجع سابق ص69.

ولكن لو عالج الباحث هذه العناصر وفق الترتيب الذي ذكرناه عند حديثا عن تحديد الموضوع تحديدا دقيقا فإن المعالجة سوف تتسم بالمنطقية وسوف يتصف الموضوع بالتجانس.

وهكذا يبين لنا أن مثل هذا التسلسل لعناصر البحث أكثر تجانسا ومنطقية من التسلسل السالف عرضه، وأن كنا ننوه أن هذه المعالجة التسلسلية للبحث تلزم عند الكتابة النهائية وليس في مراحه الأولوية.

الفرع الرابع : تحقيق أفضل نتائج ممكنة:

فما من شك في إعداد الخطة بشكل محدد ودقيق يشكل كما سبق القول إطار عمل يسير الباحث بمقتضاه مما يؤدي بالضرورة إلى تجانس الموضوع ومنطقيته ومن ثم إلى تحقق أفضل نتائج ممكنة وبوضوح ذلك ما اشرنا إله بشأن إسهام الأقليات في السلطة ومدى إمكان تحقيق أفضل نتائج ممكنة عند ضبط العناصر وتسلسلها ومنطقيتها والعكس بالعكس.[1]

المطلب الثاني: خصائص الخطة:

يجب أن تتميز الخطة بخصائص معينة واهم هذه الخصائص هي (المنطقية، التسلسل، الشمول، الوضوح، عدم التكرار، التوازن، الذاتية) وفيما يلي بيان لهذه الخصائص:

الفرع الأول : المنطقية: فيجب أن تكون عناصر الخطة منطقية والمقصود بذلك أن تكون كافة العناصر الأساسية أو تلك المتفرعة عنها متصلة بموضوع البحث ولا تخرج عنه، ولا تتناقض معه.

والمنطقة يجب أن تتصل كذلك وكما سنرى فيما بعد بتقسيمات الخطة. فقد تحتوي الخطة على جزء نظري ومن ثم يجب أن تحتوي على جزء تطبيقي. وإذا احترت على ذكر

[1] الدكتور. فلاديمير كورغانوف، المرجع السابق، ص6237.

النصوص فيجب أن يخصص فيها جانب الموقف الفقه والقضاء، وإذا خصص جزء منها للمراحل التاريخية بالنسبة لموضوع ما فلا يجب أن تنقل مرحلة دون أخرى.

الفرع الثاني :التسلسل: فيجب أن تكون عناصر الخطة متسعة بالتسلسل بمعنى أن تترابط منطقية. بحيث يقود كل عنصر إلى آخر ويصبح استعراض العنصر الثاني ضرورة لإيضاح العنصر الأول ومعالجة العنصر الثالث إيضاح للعنصر الثاني. وهذا يستلزم دائما اختتام كل عنصر بتساؤل هو بذاته موضوع العنصر الثاني. وهذا التسلسل يقود في النهاية إلى النتيجة النهائية للبحث.[1]

ومثال ذلك أنه عند معالجة موضوع إسهام الأقليات في السلطة السياسية، يمكن معالجة هذا الموضوع كما يلي:

1. يحتل موضوع إسهام الأقليات في السلطة السياسية أهمية كبرى في العالم المعاصر مع ما تثيره الأقليات من مشاكل تعصف بأمن بعض الدول أحيانا وتعصف بكيان البعض الآخر منها أحيانا أخرى مما يدفعنا إلى معالجة هذا الموضوع، ولكن علينا أن نبين أو المقصود بالأقليات.

2. فإذا ما أجاب الباحث على السؤال المتقدم فإنه يطرح تساؤلا جديدة مضمونه إذا ما عرفنا المقصود بالأقليات وحددنا المقصود بإسهامهم في السلطة السياسية فإنه يجب أن نعرف أنواع الأقليات).

3. فإذا ما أجاب الباحث على السؤال السابق فإنه يطرح تساؤلا جديدة مضمونه وإذا ما عرفنا أنواع الأقليات فإنه يجب علينا أن نلمس أوضاع هذه الأقليات في عالمنا المعاصر. وأن نتبين مدى تعايشها مع الأغلبية وأيهما له الغلبة سياسيا).

[1] الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص181-182.

وهكذا تتوالى الأسئلة في ختام كل جزئية من أجزاء البحث، وهي أسئلة مرتبطة بخطة البحث ومستقاه من تساؤلاته التي سبق للباحث إثارتها كما هو الوضع بالنسبة الإسهام الأقليات في السلطة السياسية على نحو ما تقدم بيانه.[1]

الفرع الثالث الشمول: فيجب أن تغطي الخطة كل جوانب الموضوع ويظهر ذلك من عناصر الموضوع التي يجب أن تكون متكاملة شاملة لكل الأساسيات اللازمة للموضوع وتلعب إحاطة الباحث العميقة بمشكلة البحث والاطلاع الأولى على مراجع البحث دورا لا ينكر في اتساع رقعة الخطة وشمولها ولا شك في أن شمول الخطة يعطي مؤشرات ايجابية بالنسبة المدى إمكان النجاح في معالجة الموضوع.

الفرع الرابع الوضوح: فيجب أن تكون الخطة واضحة غير غامضة ويتحقق ذلك بالصياغة الدقيقة لمحتواها، وبعدم غموض أفكار هذا المحتوى.

الفرع الخامس : عدم التكرار: يجب ألا تتكرر عناصر الخطة مرتين، وهذا التكرار قد لا يتحقق بشكل مباشر وإنما قد يظهر عرضيا اثناء معالجة أحد العناصر. أي يكتشف الباحث اثناء تناوله عنصرة معينة من عناصر الموضوع أن هناك نقطة سبق وأن عالجها في موضوع سابق من بحثه أو سوف يعالجها بإسهاب في موضوع تال من هذا البحث، وهنا يجب على الباحث تلافي هذا التكرار.

ولكن قد يكون استعراض مثل هذه النقطة للمرة الثانية لازما لوحدة الموضوع ومنطقيته فيقوم الباحث آنذاك بذكرها بإيجاز ثم يحيل إلى الموضع الذي ذكر فيه بالتفصيل نفس العنصر أو الذي سيذكرفه نفس العنصر فالإحاطة قد تتم لما سلف وقد تتم بالنسبة لما سيلي.[2]

---

[1] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص29-32.

[2] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص65- 66.

الفرع السادس التوازن: ويجب أن يراعي الباحث عقد إعداد خطة البحث إيجاد نوع من التوازن والتناسق بين عناصر الخطة.

وهذا التناسق يتعلق أساسا بتفسيرات البحث – على ما سنعرف بالتفصيل فيما بعد – التي يجب أن تتساوى وتتماثل عددا وحجما.

ويستلزم هذا الأمر أن يقوم الباحث معالجة كل أجزاء البحث بقدر متناسب، فلا يفرط في معالجة جزء ويقترفي معالجة جزء آخر، كما لا يجب معالجة أجزاء في البحث لا تدخل في إطار موضوعه وبذلك تحقق للبحث التجانس وهو الأساس الأول المنطقية البحث.

الفرع السابع : الأصالة : يجب على الباحث كأن يدرك تماما أن إعداد خطة البحث أمرا ليس بالهين وعليه ألا يعتقد أن الخطة هي مجرد عناصر تكتب دون أي رابط أو يمكن نقلها من أي مرجع.

فالخطة يجب أن تعرفهم كامل للمشكلة موضوع البحث وعن تساؤلاته ومن ثم يجب أن تعبر عن شخصية الباحث وعن مدى فهمه للموضوع ومدى جديته ورغبته في المعالجة الدقيقة كما يجب أن تعبر كلما أمكن عن وجود رؤية خاصة للباحث تجاه الموضوع الذي يعالجه.

ومن ثم عليه أن يبتعد تماما عن نقل الخطط الجاهزة المعدة سلفة والتي يمكن أن يجدها في المراجع التي يرجع إليها بل عليه أن يحاول خلق خطة جديدة تعبر عن ذاتيته وشخصيته.[1]

[1] د. بشار عدنان ملكاوي. المنهجية العلمية لإعداد البحث القانوني. لا يوجد دار نشر.عمان – الأردن2003.

المطلب الثالث: تقسيم الخطة.

إن إعداد الخطة انما يعني في المقام الأول تسلسل موضوعاتها تسلسلا منطقية بحيث تصبح مترابطة متماسكة يؤدي كل منها للأخر في سهولة ويسر، وبحيث ينتفي بين جزئيات موضوع البحث فتبدو متجانسة.

وقد يقال أن هذا التماسك والتجانس ليس ضرورية في بداية البحث وإنما تظهر أهميته فقط في نهاية البحث وهذا القول وأن بدأ صحيحة إلا أن نتائجه ضارة بالنسبة للبحث فضلا عن التناقض الممكن حدوثه عند تجميع مواد البحث والذي يمكن أن يؤثر على الباحث عند صياغته النهائية للبحث إذ أن عدم وضع خطة مقسمة تقسيما علميا يمكن أن يؤدي إلى إطالة البحث وإلى استغراق الباحث فترة زمنية أطول مما ينبغي في إعداده.

وإذن فإعداد الخطة يستلزم تقسيمها تقسيما علميا. وفي الواقع فإنه يمكن النظر إلى تقسيمات الخطة من زوايا عديدة أهمها ما يلي:

• النظر إلى تقسيم الخطة من الناحية الشكلية (المطلب الأول).

• النظر إلى تقسيمات الخطة فيما يتعلق بمراحل إعداد البحث (المطلب الثاني).

الفرع الأول: التقسيم الشكلي للخطة: يتبع في تقسيم خطة البحث شكلية أحد أسلوبين، الأسلوب الأنجلوسكسوني والأسلوب اللاتيني. أولا: التقسيم الانجلوسكسوني:

التقسيم الانجلوسكسوني للخطة هو ذلك التقسيم الذي ترد فيه موضوعات البحث متتابعة دون أن تقسم تقسيما فرعية.ويرجع هذا التقسيم إلى فكرة موضوعية مؤداها أن التقسيم الأنجلوسكسوني يعتمد على منهجية لا تعني بالتجريد أو التنظير، ولا تعلي المنطق بل تقوم على التجربة وفق ما سبق بيانه عن الحديث عن البحث القانوني الاستقرائي[1].

[1]– وقد اتبع بعض الفقه المصري هذا الأسلوب ومنهم د. جميل محمد حسين في مؤلفه (التطبيق المباشر الحقوق الإنسان في النظام القانوني الأمريكي، المكتبة العالمية الجديدة، المنصورة، 1992). فالمؤلف يحوي مقدمة وأربعة فصول هي على

والمثال الذي يمكن أن نعطيه لهذا النوع من الخطة هو أن نعالج موضوعا معينا كالجرائم الارهابية في بعض دول العالم فنتناول هذا الموضوع في فصول متتالية بالنسبة الدول العالم المختارة كعينة للبحث فتكون فصول البحث كما يلى:

الفصل الأول: مفهوم الجرائم الارهابية .

الفصل الثاني: الجرائم الارهابية في تركيا.

الفصل الثالث: الجرائم الارهابية في مصر.

الفصل الرابع: .....في العراق.

الفصل الخامس: .....في المكسيك

الفصل السادس: ..... في نيكاراجوا.

الفصل السابع: ..... في فرنسا.

ويتميز هذا الأسلوب بالوضوح وبالتحديد الدقيق لكل نقاطه بحيث يسهل على الباحث تجميع أفكاره وضبطها في حدود الفكرة التي يعالجها في كل فصل.

فهو حينما يكتب مثلا عن الصفوة المختارة في تركيا فإنه يحصر نفسه في هذا المجال ويستطيع بشكل ميسر تغطيته وهكذا.

كما يتميز أيضا بأنه لا يجر الباحث إلى كثير من التفريعات إلا إذا لزم معالجة مثل هذه التفريعات في فصل معين، وإذا لم يجد هناك ضرورة لذلك في الفصول الأخرى فليس هناك ما يجبره على معالجة ذات النقاط الفرعية.

التوالي (التطبيق المباشر للقانون الدولي العرفي في النظام الأمريكي وبه ثلاثة مباحث فصل ثاني (ضية فيلارتيجا والتطبيق المباشر للقانون الدولي لحقوق الإنسان وبه مبحثين).

فصل ثالث (قضية جارسيا– ميرو التطبيق المباشر للقانون الدولي لحقوق الإنسان وبه مبحثين)

فصل ختامي (تقويم التطبيق المباشر للقانون الدولي لحقوق الإنسان في النظام القانوني الأمريكي وضرورة قيام الولايات المتحدة بالتصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان وبه أربع مباحث)

ولكن يعيب هذا الأسلوب أن الباحث لا يكون مدفوعة إلى المقارنة بين الأفكار المتشابهة في البحث ومحاولة تبين التناقض بينها وترجيح فكرة على أخرى أو التوفيق بينهما بميلاد فكرة جديدة تثري البحث.

وهكذا فإن بعض أفكار البحث قد تعالج نتيجة لذل التقسيم بشكل غير معمق ومن ثم يفتقر البحث لإحدى السمات الأساسية في البحث العلمي.[1]

ثانيا: التقسيم اللاتيني للخطة:

التقسيم اللاتيني للخطة هو ذلك التقسيم الذي يحاول صياغة أفكار البحث بحيث يفصل بين الأفكار المختلفة للبحث ويعالج كل منها معالجة مستقلة وكذلك يفصل بين الفروع المرتبطة بكل فكرة على حدة ويعالج هذه الفروع أيضاً مستقلة، وهو بعد ذلك يحاول إيجاد رابطة منطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها وكذلك يحاول أن يوجد رابطة منطقية بين كافة أفكار البحث.

أي أن هذا التقسيم يحاول معالجة موضوع البحث مركزة على الرابطة المنطقية بين فروع المطلب، ومطالب الفصل، وفصول الباب ثم مركزا على الرابطة المنطقية البحث كله.

ويرجع هذا التقسيم الشكلي لما سبق بيانه عند استعراض مفهوم البحث القانوني الاستباطي ولو أخذنا مثالا على ذلك لأمكننا أن نعالج ذات الموضوع ساف الذكر وهو الصفوة السياسية) كما يلي:[2]

ويتميز التقسيم اللاتيني للخطة بالعمق الشديد في معالجة الموضوع فإلى جانب تجزئة الأفكار الفرعية للفكرة الأم المنبثقة عن الموضوع المعالج فإن الباحث يعمل على تغطية كافة جوانب الفكرة ويقارن بين نقاطها المتشعبة ثم أنه يصل عبر هذه المقارنة إلى أوجه التناقض

[1] ويقابله نص المادة (6) من القانون المدني الفرنسي.

[2] مجلة المنارة. صادرة عن عمادة البحث العلمي. جامعة آل البيت. الأردن.

بينها فيظهره ويبسده، ليس فقط بل ويحاول معرفة أسبابه ووضع حل لعلاجه أو اتخاذ موقف محدد بتأييد أحد طرفي التناقض.

كما أنه يتميز بوحدة البناء الفكري وبوضوح اشد درجات الوضوح ومن ثم يكون أمام القارئ صورة واضحة وهيك مجسدة لكافة الأفكار التي تتصل بموضوع البحث حتى تخالك قد سرت في طرق وشوارع ودروب لكي تصل إلى خاتمة الموضوع ومع ذلك تشعر بأن السير في هذه الطرق أبواب البحث) أو الشوارع (فصول البحث ودروبه (المباحث والمطالب والفروع) سيرة ميسرة إذ يتم على ارض ممهدة تماما تسير بقطار من الأفكار التي حملها الباحث حملا وهو يعبر ذلك الطريق خطوة خطوة حتى النهاية.

ويعيب هذه الطريقة التعقيد الذي لا مبرر له أحيانا ذلك أن الخطة لا بد وأن تكون منسقة ومتوازنة وهذا الأمر يدفع الباحث أحيانا إذا ما وجد تقسيمات في فصل ما أن يحاول أن يخلق نفس التقسيمات في الفصل الآخر حتى ولو لم يكن يستدعي الأمر ذلك. مما يصبح معه مثل هذا التقسيم مفتعلا ويؤدي إلى عدم منطقية البحث. أي أن الالتزام بانسجام تقسيمات البحث وتوازنها قد ينجم عنه اختلال منطقيته.

كما أن هذه التقسيمات الفرعية قد تؤدي إلى إطالة البحث أكثر مما ينبغي ولذلك يجب على الباحث في ظل التقسيم اللاتيني أن يحصر نفسه في موضوع محدد للغاية ويحاول تعميقه لأبعد الحدود.[1]

قاعدة تماثل التقسيمات وتوازنها:

القاعدة العامة التي تحكم تقسيمات الخطة هي تماثل وتوازن التقسيمات ويقصد بالتماثل أن ما يندرج في موضوع البحث من فصول ومباحث ومطالب تحت باب معين يجب أن يندرج في الباب الثاني بنفس الرقم أي اننا ننظر في التماثل هنا إلى عدد أو رقم أجزاء البحث.

[1] عامر قنديلجي، المصدر السابق، ص102.

ومن ناحية أخرى يجب أن يتحقق التوازن الكمي بين أجزاء تقسيمات البحث أن تكون متقاربة من حيث حجمها وألا يطغى باب على آخر بحيث يكون اكبر حجما من الباب الآخر وكذلك الأمر بالنسبة للفصول والمباحث والمطالب والفروع، فإذا كان الباب الأول مثلا 300 صفحة يكون حجم الباب الثاني مطابق تقريبا لهذا العدد من الصفحات. وإذا كان الفصل من الرسالة (500) صفحة فبقية الفصول يجب أن يكون حجمها كذلك تقريبا وإذا كان المطلب (25) صفحة فيجب أن تكون كافة المطالب بنفس الحجم تقريبا[1].

وهكذا فإنه إذا كان هذا التوازن الكمي مطلوب إلى حد كبير عند وضع الخطة ومعالجة البحث فإنه ليس مطلقا أي لا يشترط التساوي العددي في رقم صفحات كل جزء من التقسيم وإنما يكفي التقارب بينا الأجزاء بحيث تدور في فلك نسبة معينة تتراوح بينها.

غير أن مبدأ توازن وتماثل التقسيمات يرد عليه قيد موضوعي هام فإذا كانت معالجة الموضوع لا تقتضي مطلقا وجود مثل هذا التماثل من حي العدد من حيث الكم فإنه يجب ألا تخضع لهذا المبدأ بل يجب أن تخرج عليه، على أن يكون الخروج عليه على سبيل الاستثناء.

ومثال ذلك أن إذا ما وضع الباحث تقسيمة بحيث يتضمن كل مطلب من المطالب ثلاثة فروع، فلا بأس من أن يعالج أحد مطالب البحث في فرعين إذا لم يجد ضرورة منطقية لمعالجته في ثلاثة فروع.

ومثاله أيضا أن يصل معالجة معظم الفصول إلى 200 صفحة واحد الفصول تمت معالجته فيما لا يزيد على المائة صفحة فمثل هذا الأمر يمكن قبوله على سبيل الاستثناء إذا ما استدعته ضرورة بحثية على ألا يكون هو القاعدة كما ذكرنا.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن التوازن والتناسق في الخطة يجب أن يفهم أنه توازن كمي وموضوعي في أن واحد. وأنه إذا ما تحتم الخروج على هذا التوازن فإن مثل هذا

[1] أنظر بشكل عام: د. مهدي زديلف ود. تحسين الطراونة. مرجع سابق. صفحة (73).

الأمر يجب أن يكون على سبيل الاستثناء لأنه يفترض أن الباحث قسم أفكاره إلى موضوعات متساوية كما ومتوازنة موضوعا.

الفرع الثاني: تقسيم الخطة وفقا لمراحل إعداد البحث

تقسم الخطة من حيث مراحل إعداد البحث إلى خطة مبدئية وخطة شبه نهائية وخطة نهائية. وفيما يلي بيان الأنواع الثلاثة: أولا: الخطة المبدئية:[1]

وهي تلك الخطة التي يضعها الباحث في ضوء المراجع المحدودة المتاحة إليه قبل معالجة البحث.

وتتميز هذه الخطة بأنها تركز على أسس الموضوع وعناصره الأساسية وبعض فروعه الهامة.

وذلك أمر طبيعي فالمسائل غير الأساسية والتفصيلات والفروع التي تأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة في الأهمية لا تظهر إلا بعد المعالجة المتعمقة للبحث.

وتسمى هذه الخطة بالخطة المبدئية لأنها ستعدل حتما في ضوء المعالجة العميقة للموضوع إذ من النادر أن يحتفظ الباحث بخطته المبدئية بعد الإقدام على المعالجة.

ثانيا: الخطة شبه النهائية

لا يجب أن يرسخ في الذهن أن الخطة عند وضعها في صورتها الأولى تعتبر ثابتة لا تتغير، مقدسة لا يمس بها، بل على العكس يجب أن يرسخ مبدأ تغير الخطة وفقا للمعالجة التي تتعمق تدريجيا.

وهذه المعالجة هي التي تظهر قدر التغيير في الخطة فقد تجعله محدودة بالنسبة للمسائل الأساسية شام" بالنسبة للمسائل الفرعية، وقد تجعله شاملا لكل من المسائل الأساسية والفرعية مما قد يصل إلى حد قلب الخطة المبدئية رأسا على عقب والباحث إذن لا

[1] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 88.

يمكن أن يكون أسيرا للخطة المبدئية بل عليه أن يفلت من هذا الأمر عندما يعد الخطة شبه النهائية والنهائية.[1]

ثالثا: الخطة النهائية:

لا يمكن للخطة شبه النهائية أن تحيط تماما وبشكل دقيق بكل جزئيات الموضوع، كما أنها لا يمكن أن تحوي عناوين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع بشكل دقيق فمثل هذه الأمور لا تبرز إلا أثناء كتابة البحث وتحريره.

فحينما نعالج فكرة معينة فإنها تتبلور في شكلها النهائي بعد صياغتها والإلمام بكل دقائقها وتفصيلاتها، ومن ثم فإن هذه المعالجة وهذه الصياغة هي التي تبرز عنوان الفرع أو المطلب أو المبحث أو الفصل أو الباب، بل حتى عنوان الرسالة. فبعد صياغة عنوان كل فرع على حدة تبرز الصياغة الدقيقة العنوان المطلب وبعد الصياغة الدقيقة العنوان المطالب تبرز الصياغة الدقيقة العنوان المباحث، وبعد الصياغة الدقيقة لعناوين المباحث تبرز الصياغة الدقيقة العنوان الفصل.. وهكذا. والواقع أن هذه العناوين تتفاعل ويؤثر كل منها في الآخر حيث يمكن أن يتغير عنوان فصل ما وذلك نتيجة التوفيق بين مباحث هذا الفصل والعكس قد يتغير عنوان مبحث لكي يتوائم مع عنوان بقية المباحث وعنوان الفصل ذاته.

وجدير بالإشارة إلى أنه كان من الجائز تغيير عناصر الخطة وفق المراحل السالف الإشارة إليها فإن هذا التغيير غالبا ما لا يكون جوهرية ولا يمس المحاور الرئيسية للبحث فهذه استقر عليها الباحث منذ البداية ولكنه يمكن أن يمس الفروع، أو يمس صياغة العناوين وليس الفكرة الأساسية للبحث.

أما إذا مس تغيير الخطة جوهر الفكرة الأساسية للبحث، فإن مثل هذا التغيير قد يقلب الخطة رأسا على عقب، بل اننا نكون إزاء موضوع جديد يحتاج إلى خطة جديدة تماما

[1] الدكتور فلاديمير كورغانون، المرجع السابق، ص 31-9.

في عناصرها الرئيسية وتفصيلاتها. ويحتاج أيضا إلى موافقة جديدة من المشرف على البحث إن وجد.

الفرع الثالث : الأسس المعتمد عليها في تقسيم المبحث

إن الخطة قد تقسم وفقا للشكل الذي تظهر فيه نهائية قد تتبع فيه الومة الأنجلوسكسونية وآخر تتبع فيه المدرسة اللاتينية.

وما يعنينا في مقام الحديث عن الأسس المعتمد عليها في تقسيم البحث هو التقسيم اللاتيني للخطة فهو على عكس التقسيم الانجلوسكسوني الذي لا يقسم الخطة إلى أبواب وفصول ومباحث.. الخ – يقسم الخطة إلى أبواب وفصول ومباحث وفروع وفقرات إذا ما استدعى الأمر ذلك. ومن ثم فإن مستوى المعيار آنذاك يطلق كيفية تجديد أساس لهذا التقسيم اللاتيني[1].

تظهر عدة أسس تقييم للخطة وهذه الأسس عسيرة الأمر فهي تتوقف على طبيعة الموضوع المعالج وعلى حجم المادة العلمية المتوفرة لمعالجته ومع ذلك فإننا سنقوم بتحديد عددا من أهم الأسس المطروحة في هذا الصدد وهي:

1. التمييز بين الاتجاه التشريعي والاتجاه القضائي والاتجاه الفقهي.
2. التمييز بين الأحكام الموضعية وأحكام الشريعة الإسلامية.
3. التمييز بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية.
4. التمييز بين الأحكام العامة والأحكام الخاصة.
5. التحديد المكاني للموضوع.
6. التحديد الزماني للموضوع.
7. التحديد المختلط (الزماني والمكاني).

[1] الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص 181- 182.

8. التمييز بين العناصر الموضوعية والعناصر والشكلية.

أولا- التمييز بين الاتجاه التشريعي والقضائي والفقهي:

إذ أنه في الغالب الأعم عند تناول موضوع معين فإن هذا الموضوع يرتكز على عناصر قانونية (دستور/ قانون/ لائحة) أو بالأحرى على العديد من المصادر القانونية التي تحدد كل ما يتعلق به.

ثم أن هذا الموضوع يثير بعض المشاكل القانونية ومن ثم تعرض هذه المشاكل على القضاء لحلها.

وقد تزداد المشاكل وتتعقد فيزداد كم الأحكام القضائية الصادرة بصدد هذا الموضوع ويلفت الأمر النظر حول معالجة هذا الموضوع معالجة شاملة تتناول الموقف. التشريعي، ثم اتجاه القضاء، ثم اتجاهات الفقهاء المتباينة إزاء ذات الموضوع.[1]

ومثال ذلك القرارات الإدارية التي توصف بأنها من أعمال السيادة. فالأصل أن كل. القرارات الإدارية تخضع لرقابة القضاء لفحص مشروعيتها. ولكن القضاء قد يمتنع عن رقابة نوع معين من القرارات يطلق عليه وصف أعمال الحكومة، أو أعمال السيادة، ومثل هذا الموضوع قد يغري الباحث فيعكف على دراسته وهو يحاول في البداية أن يعرف مصدر نظرية اعمال السيادة، أي أصلها التاريخي والظروف التي أدت إلى نشأتها، وهل ولدت بنص تشريعي أم بحكم قضائي، ثم هل تعالجها بعض النصوص القانونية، ثم ما هو اتجاه القضاء من إزاء تطبيقات هذه النصوص، وما موقف النصوص وأحكام القضاء بصددها على السراء، أهو مؤيد لنظرية أعمال السيادة أم منكر، أم متحفظ.

وإن مثل هذا الموضوع المتعلق (بأعمال السيادة) يشير إلى جانب تحديد ماهيته وجذوره أو أصله التاريخي - بصفة أساسية:

[1] الاستاذ و.ا.آ.ب. بقردج، فن البحث العلمي، المرجع السابق، ص 94- 155.

أولا: وضع أعمال السيادة في النصوص التشريعية.

ثانيا: اتجاه القضاء بالنسبة لأعمال السيادة.

ثالثا: اتجاهات الفقهاء بالنسبة لهذه النظرية.

ومن ثم فإن التقسيم الأساسي للخطة سوف يرتكز على هذه الاتجاهات الثلاثة.

1. الاتجاه التشريعي.

2. الاتجاه القضائي.

3. الاتجاه الفقهي.

ثانيا – التمييز بين الأحكام الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء:

تجذب الدراسات المتصلة بالشريعة الإسلامية العديد من الباحثين، الذين يعمدون إلى مقارنة أحكام القانون الوضعي بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بصدد موضوع معين يتصل بأي فرع من فروع القانون المختلفة (كالدستوري، الإداري، الدولي العام، التجاري، المدني، الجنائي).[1]

فيمكن للباحث أن يعالج موضوع من الموضوعات التالية (الأحزاب السياسية، الشروط المتطلبة في القيادات الإدارية، القواعد التي تحكم علاقات السلم والحرب بين الدول، الفوائد القانونية، جرائم السرقة، شركات توظيف الأموال، بيع الأعضاء البشرية أو التبرع بها). وهو أي الباحث – حين يعالج هذه الموضوعات يبحث عن الأحكام التي تسري عليها في القانون الوضعي، ثم الأحكام التي تسري عليها في الشريعة الإسلامية، ثم يحاول معرفة مدى تطابق أحكام القانون الوضعي من أحكام الشريعة الإسلامية[2].

[1] انظر في هذا الصدد مؤلف د. عبد المنعم البدراوي: أصول القانون المدني المقارن بدون تاريخ، بدون دار نشر.

[2] د. بشار عدنان ملكاوي. مرجع سابق، ص 45.

والملاحظ أن الباحث قد يعمد على سبيل التيسير إلى معالجة أحكام القانون الوضعي بالنسبة للموضوع الواحد دفعة واحدة، ثم يعالج أحكام الشريعة الإسلامية. بالنسبة لذاته الموضوع مرة واحدة كذلك، ثم يعقب ذلك بالمقارنة بين نوعي الأحكام ومثل هذه المعالجة لا تقوى المقارنة بي تضعفها لأنه كلما كانت المقارنة بين جزئيات الفكرة ثم بين كلياتها كان هذا ادعى لوضوحها وتماسكها. ولهذا فإنه من الأفضل أن تتم المقارنة جزئية أي بالنسبة لكل فكرة من أفكار الموضوع الواحد، فيتم استعراض أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة لها ثم أحكام القانون الوضعي ثم يتم أعمال المقارنة بين نوعي الأحكام. فمثلا يعالج تعريف جريمة السرقة في القانون الوضعي ثم في الشريعة الإسلامية ويعالج الركن المادي للجريمة مبينا نوعي الأحكام مقارنة بينهما، ثم الركن المعنوي مبينا نوعي الأحكام مقارنة بينهما، ثم العقوبة الموقعة على السارق مبينا كذلك نوعي الأحكام ومقارنة بينهما.

والملحوظة السابقة تنطبق كذلك إذا ما كان أساس تقسيم الخطة هو التمييز بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية، أو كان أساس تقسيمها هو التمييز بين الأحكام العامة والأحكام الخاصة.

ثالثا- التمييز بين الجوانب النظرية والتطبيقية:

قد يستدعي معالجة موضوع ما تحتم استعراض الجوانب النظرية له قبل استعراض الجانب التطبيقي.

وبعبارة أخرى قد يعن لباحث معالجة موضوع معين ولكن يستحيل عليه أن يفعل ذلك دون أن يستعرض الأسس النظرية لذات الموضوع فعن طريق هذه الأسس وعن طريق البيان المسهب والمفصل لها يستطيع توضيح موضوعه الأصلي ومعالجة نقاطه. والوصول إلى نتائج صحيحة.

ومثال ذلك معالجة بعض الموضوعات كموضوع دولة فلسطين. فالباحث يريد أن يبحث ما إذا كان إعلان قيام دولة فلسطين يعني قيام هذه الدولة بالفعل وما مدى جواز

وجود سفراء لها في الدول الأخرى مع أن ليس لها ساعة إعلان قيامها حكومة وهي لا تفرض سلطتها على ارض معينة.

وهولا يستطيع أن يفعل ذلك دون دراسة وافية لنظرية الدولة. وبعد استيفاء كل الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع يقفز إلى الشق التطبيقي المتعلق بالدولة الفلسطينية.

ومثال ذلك أيضا مدى حظ الشيوعية والدول التي تسير في الإطار الماركسي من تطبيق النظرية الماركسية. وهي يمكن تطبيق هذه النظرية بحذافيرها وبكل أصولها.

وبكل ما يترتب عليها من نتائج[1]. وهي طبقت بالفعل وإذا كان الأمر كذلك فما تفسير ما يحدث الآن في أوروبا الشرقية من العدول وإذا كان الأمر كذلك فما تفسير ما يحدث الآن في أوروبا الشرقية من العدول عن سطوة الحزب الشيوعي ومن رفض لقيادته بل يصل الأمر إلى حد التنكر لاسم الحزب الشيوعي ذاته ومحاولة تغييره إلى الحزب الاشتراكي في هذه البلدان. وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى حظر نشاط الحزب الشيوعي.

إن فهم هذه الأمور التطبيقية لا يمكن أن يتم إلا بالفهم الكامل للنظرية الماركسية ولمختلف التفسيرات التي وجدت بالنسبة لها.

وإذا ما فهمنا ذلك الجزء النظري انتقلنا إلى الجزء التطبيقي بالنسبة للدولة التي تدعي أنها تسير على هدي النظرية الماركسية بل وتجعل دراستها مادة أساسية في الجامعات والمدارس، ثم انتقلنا في المجال التطبيقي إلى محاولة فهم ما يحدث في أوروبا الشرقية هل هو خروج سافر ورده بلا رجعة عن الالتزام بالنظرية الماركسية أم أنه وقفة لالتقاط النفس وتعديل مؤقت بهدف الرجوع مرة ثانية إلى السير فيها. أم أنه لا هذا ولا ذاك بل هو اتجاه جديد يتمسك بشدة بالماركسية مع تطويعها لمتطلبات العصر بحيث يمكن أن تتولد نظرية جديدة في هذا الصدد. إن عودة بعض الأحزاب الشيوعية إلى الحكم في هذه المنطقة من العالم يجعل للبحث قيمته.

[1] د. بشار عدنان ملكاوي. مرجع سابق، ص 48.

في مثل هذا الموضوع كما هو واضح لا يمكن أن يلج الباحث إلى الجزء التطبيقي دون فهم الجزء النظري فهما كاملا عميقا ومن ثم يخصص قسم من بحثه للجزء النظري (أصول النظرية الماركسية وتفسيراتها).

ثم قسم للجزء التطبيقي (كالوضع في دول أوروبا الشرقية)، وإعطاء الأولوية في المعالجة للجانب النظري مما يتفق مع المنطق والتفكير السليم[1].

فالجزء التطبيقي مترتب على الجزء النظري ولا يمكن فهمه إلا باستعراضه ومن ثم فيجب استعراضه أولا مع ملاحظة ما سلف ذكره من أن تتم المعالجة للجزئين النظري والتطبيقي بالنسبة لكل عنصر من عناصر البحث على حدة.

رابعا – التمييز بين الأحكام العامة والأحكام الخاصة:

قد ينصب بحث على معالجة موضوع معين إلا أنه يستحيل الغوص في هذا الموضوع دون استعراض الأحكام العامة المتعلقة به. فاستعراض الأحكام العامة وفهمها هو وحده الذي يمكننا من فهم الموضوع باعتبار أن القواعد التي تسري بالنسبة له يجب أن تسير في فلك هذه الأحكام العامة أو بعبارة أدق تعتبر الأحكام التي تسري بالنسبة له أحكام خاصة تقيد الأحكام العامة إذا ما حدث خلاف بينهما فقد تتطابق الأحكام الخاصة مع الأحكام العامة في كثير من الجوانب. وقد تختلف الأحكام الخاصة مع الأحكام العامة ومن ثم يعمل الباحث على إبراز هذا الاختلاف[2].

ومثال ذلك أن دراسة عقد من العقود المدنية كعقد البيع أو الإيجار لا يمكن أن تفهم بشكل واضح ودقيق إلا في ضوء فهم الأحكام العامة التي تسري على العقود المدنية.

وكذلك بعض العقود الإدارية كعقد الأشغال العامة لا يمكن فهمها بدقة وبشكل سليم إلا في ضوء دراسة النظرية العامة للعقود الإدارية.

---

[1] انظر كتابي: فن الصياغة القانونية، تشريعا وفقها وقضاء، عمان، دار الفكر 1995.

[2] د/ محمود حامد عثمان، مرجع سابق، ص 105.

وفهم بعض الجرائم كجريمة القتل والسرقة وخيانة الأمانة والرشوة لا يمكن أن يتم بشكل صحيح إلا في ضوء القواعد العامة التي تسري على الجرائم ككل.

ومن ثم يخصص الباحث قسم أول لدراسة الأحكام العامة (العقود المدنية، أو العقود الإدارية، أو لجرائم القتل حسب الموضوع المختار).

وقسما ثانيا يخصص لدراسة الأحكام الخاصة بالموضوع الذي يعالجه سواء كان عقد البيع، أو عقد الإيجار، أو عقد الأشغال العامة، أو جريمة السرقة أو جريمة القتل أو جريمة خيانة الأمانة أو جريمة الرشوة) أو أن يورد – وهذا هو الأفضل – الأحكام العامة ثم الأحكام الخاصة لكل جزئية من جزئيات البحث.

وهو في دراسته للأحكام الخاصة لأي من الموضوعات السابقة سوف يتبين إلى أي حد أمكن الالتزام في الموضوع الخاص بالأحكام العامة وإلى أي مدى تم الخروج على هذه الأحكام.

خامسا – التحديد الزماني للموضوع:

فقد يجد الباحث بعد الاستعراض السريع للمراجع التي تتناول الموضوع الذي اختاره أن الأمر يحتم تقسيم الموضوع تقسيمة زمنية وهذه الحتمية انما تتولد من تميز كل حقبة زمنية بخصائص معينة تختلف عن الحقبة الأخرى.

وإذا كان من الممكن تصور هذا التقسيم الزمني بسهولة ويسر في الدراسات التاريخية إلا أنه من الممكن تصوره كذلك في مجال الدراسات القانونية.

فقد يعن للباحث دراسة الخلافة في الدولة الإسلامية. فيجد أنه من اللازم تقسيم تلك الدراسة على مراحل معينة تتناول الاولى منها فترة تكوني الدولة في عهد الرسول عليه

الصلاة والسلام ثم دراسة الخلافة في عهد الخلفاء ثم في العهد الأموي ثم في العهد العباسي ثم في العهد العثماني ولكل مرحلة من تلك المراحل حدود زمنية معروفة تاريخيا[1].

ومثال ذلك أيضا أنه قد يعن للباحث دراسة دور القضاء الإداري المصري الذي نشأ سنة 1946م في حماية الحريات العامة خلال خمسين عاما. ولما كانت الظروف السياسية بما يرتبط بها من ظروف اقتصادية واجتماعية قد تغيرت مرارة خلال تلك الحقبة من الزمن، فإن الباحث يجد لزاما عليه أن يعالج هذا الدور في مرحلة أولى تبدى من سنة 1946م إلى سنة 1955م تاريخ إنشاء المحكمة الإدارية العليا، ثم من سنة 1955م إلى سنة 1970 تاريخ وفاة جمال عبد الناصر وهي الفترة التي طبقت خلالها السياسات الاشتراكية ووجدت خلالها كذلك القوانين المانعة من التقاضي والتي من شأنها تقليص دور القاضي الإداري. ثم الفترة من 1970 إلى اليوم والتي حكم مصر خلالها كل من محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك والتي تميزت بإرساء سياسة الانفتاح الاقتصادي وتطبيق برنامج الخصخصة وكذلك تميزت بانحسار القوانين المانعة من التقاضي. وبذا فكت كثير من الأغلال التي كانت تقيد القاضي الإداري وتمنعه من إرساء العدالة الإدارية.

سادسا – التحديد المكاني للموضوع:

قد يعالج الباحث موضوعا معينا ويجد لزاما عليه أن يعالجه في العديد من الدول ومن ثم فإنه يقسم الموضوع تقسيما مكانيا وفقا لما هو سائد في دولة معينة أو من مجموعة من الدول.

ومثال ذلك ما سبق وأن أشرنا إليه عند معالجة موضوع الصفوة السياسية. فيقوم الباحث بمعالجة خصائص هذه الصوفة وأسباب وجودها وأنواعها في كل بلد من البلاد التي يرغب في دراسة هذا الموضوع بالنسبة لها، كتركيا والعراق، ومثر والهند، وفرنسا.. الخ.

[1] د/ محمود حامد عثمان، مرجع سابق، ص 107.

ويلاحظ أن الباحث قد يكتشف عند دراسة موضوع معين أنه يمكن تقسيم البحث وفقا لعدة مناطق تجمع بينها صفة مشتركة.

فالباحث في موضوع نظم الحكم قد يرى أنه من الأوفق أن يبين سمات نظم الحكم في أفريقيا، ثم في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، ثم في آسيا، ثم في استراليا. ومن يعالج النظام السائد في كل دول كل قارة على حدة.

ويفترض التحديد المكاني للموضوع اننا نعالج الموضوع في مكان واحد وفي فترة زمنية واحدة.

سابعا – التحديد المختلط (الزماني والمكاني):

فقد يعن للباحث معالجة موضوع معين بالنسبة لعدة دول وهو حينما يفعل ذلك لا. يقتصر في معالجته على الأوضاع السائدة في المرحلة المعاصرة ولكن قد يغوص تاريخية إلى الوراء في تاريخ كل دولة لتتبع ذات الموضوع[1].

ومثال ذلك أن معالجة موضوع مدى إسهام الأقليات في السلطة السياسية لا يقف عند حد رصد لتلك الظاهرة في عصرنا الحديث بل يرتد إلى مراحل التاريخ المختلفة التي مرت بها تلك الأقليات.

وهنا تختلط دراسة تطور الموضوع مكانا بتطوره زمان وبعبارة أخرى فإن المقارنة الزمنية بالنسبة للمكان الواحد تتم كذلك بالنسبة للتطور الزمني بالنسبة لمكان آخر. أن معالجة الموضوع تتم عبر المكان المتسع والزمان الممتد في آن واحد.

فنحن نلاحظ تطور إسهام الأقليات في آسيا وأفريقيا وأوروبا وفي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية في المرحلة الراهنة وعبر مراحل التاريخ ونكتشف كل ما يتعلق بهذا الموضوع اثناء التغلغل في أعماق الأماكن المختلفة زمانا. وقد نجد أن ما يحدث اليوم في

[1] المرجع السابق، ص352.

دولة ما حدث منذ عشرات أو مئات السنين في دولة أم وهكذا فإن تقسيم الموضوع قد يكون تقسيمة مكانية أو تقسيمة زمنية وفقا الرؤية الباحث.

كما أنه يمكن ألا يعتمد على وحدة الزمن أو على مساحة المكان بل على عناصر الموضوع ذاته كما سنشير بالنسبة لموضوع الصفوة السياسية.

الدراسات المقارنة وضوابطها الأساسية:

والملاحظ أن الدراسات في هذا المجال تكون من قبيل الدراسات المقارنة. وهذه الدراسات غالبا ما تكون بين أنظمة قانونية مختلفة ومتباينة، ومن ثم نلفت النظر هذا الصدد إلى أنه ينبغي على الباحث أن يتخير موضوع المقارنة، وأن يحسن انتقاء التشريعات التي تجري بصددها هذه المقارنة فليس من المستساغ مثلا مقارنة قوانين بلاد أخرى إذا ما كان البون بينهما شاسعا ومن ثم لا يمسح بإجراء مثل هذه المقارنة[1]، وليس من المفيد مثلا مقارنة قوانين البلاد الشرقية في العالم القديم بقوانين البلاد الأوروبية المعاصرة وذلك لاختلاف الوسط الذي عاش فيه نوعي القوانين، وكذلك ليس من المنطقي مقارنة قانون دولة متمدنة بقانون شعوب ما زالت تعيش على الفطرة كشعوب أوسط أفريقيا مثلا.

ويجب لكي تجدي المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة أن تتم بين شرائع بلاد متقاربة في الحضارة وفي درجة التقدم السياسي والاقتصادي[2].

ثامنا – التمييز بين العناصر الموضوعية والعناصر الشكلية:

فقد يجد الباحث أن موضوع بحثه يحتوي بشكل كبير على عناصر موضوعية وأخرى شكلية إجرائية ومن ثم يجد نفسه مضطرة إلى تقسيم موضوعه إلى قسمين قسم يتعلق بالعناصر الموضوعية وآخر يتعلق بالعناصر الشكلية الإجرائية.

---

[1] . بشار عدنان ملكاوي. مرجع سابق ، ص 114.

[2]– انظر في هذا الصدد مؤلف د. عبد المنعم البدراوي: أصول القانون المدني المقارن بدون تاريخ، بدون دار نشر، ص84

والملاحظ أن الباحث قد يتبين له أن معايير التقسيم السابقة لا تصلح معيارة التقسيم خطته، ومن ثم فإنه يعتمد معيارة موضوعية محضة أي يرتكز على الجوانب الموضوعية لموضوع البحث فقط. فهو يبحث عن المحاور المختلفة لموضوع بحثه ويعالج كل منها على استقلال ولكن بحيث تدور في النهاية في فلك الفكرة الرئيسية للبحث.

فمثلا إذا عالج موضوع الصفوة السياسية فإنه يميز بين أساس تكوينها وأنواعها، وخصائصها، ونصيب كل منها في ممارسة السلطة السياسية، ويعالج كل محور من هذه المحاول على استقلال.

4. ما يحيط بفكرة البحث من أفكار أكثر اتساعة (والتي يجب أن يشير إليها الباحث إشارة سريعة دون تعمق حتى نلم بموضوع البحث بشكل جيد باعتباره تركيبا يدور في محور معين). فهو موضوع مختار من موضوع اكبر ويبدو من المفيد إظهار المحور الذي يدور في إطاره موضوع البحث.

5. وفي الغالب تختتم المقدمة ببيان كيفية قيام الباحث بمعالجة مشكلة البحث ويتمثل ذلك في بيان خطة البحث التي ينوي الباحث السير عليها.

القسم الثاني: الخاتمة:

وهذا القسم يحوي في الغالب خلاصة البحث والسائد أن الخاتمة لا تحوي ملخص البحث وإنما تركز على بيان فكرته الأساسية كيف عولجت ثم أهم النتائج التي وصل إليها الباحث. ثم ما هي التوصيات التي يراها كحل المشكلة التي طرحها للنقاش. ثانيا المضمون النهائي لمحتوى الخطة:[1]

وتشمل الخطة في محتواها النهائي على ما يلي:

1. العنوان

[1] هذه نقاط موجزة سبق ان فصلناها بشكل واضح في الفصل السابع والخاص ب (كتابة البحث القانوني).

2. الإهداء

3. كلمة الشكر والتقدير

4. صلب الموضوع

5. الخاتمة أو النتائج أو التوصيات

6. قائمة المراجع، والمستندات والوثائق المستند إليها في البحث.

7. قائمة بالمختصرات التي احتواها البحث

8. قائمة الأحكام التي تناولها البحث بالدراسة

9. قائمة الأعلام الذين يمكن أن يكون قد ورد ذكرهم في البحث

10. ملحق بالوثائق التي تم الاستعانة بها في البحث

11. فهرس البحث

والملاحظ أن بعضا من هذه الأمور قد لا يرد أساسا بالخطابة إذ لا يلجأ إليها الباحث فالباحث قد لا يلجأ إلى مختصرات في بحثه ومن ثم فلا داعي لأن يعد لها قائمة وكذلك قد لا يستعين بأحكام ومن ثم فلا توجد لها قائمة، وقد لا يستعين بوثائق معينة فلا يوردها بملحق الرسالة بل قد يورد ملحق بالرسالة أصلا، وكذلك قد لا يكون هناك أعلام في رسالته أو عددهم قليل فلا يعد قائمة بالأعلام.

وأيضا قد توجد قوائم أخرى تضاف للبحث كقائمة بالصورة الموجودة في البحث أو بالخرائط الموجودة فيه. أي أن ملاحق البحث غير محددة وتتوقف على نوع ومجال كل بحث.

وهكذا يبين أن المحتوى النهائي للخطة هو في الواقع محتوى البحث عندما ينمو ويكتمل.

وعلى العموم فأن التوازن الكمي والكيفي لا يتحقق في خطة البحث إلا إذا كان الباحث على دراية وفهم واسع لمشكلة بحثه، غزير الاطلاع عليها، قائمة على أساس واضح من التفكير والتحليل العميقين، وهو ما يتطلب من الباحث الدقة والعمق المهارة.

المبحث السابع : هوامش البحث القانوني.

لعل من أهم المسائل المنهجية التي يجب على الباحث القانوني الإلمام بها هي مسألة استخدام الهوامش في البحث وقواعدها وكيفية الإشارة إلى المراجع والمصادر والملاحظات فيها، وللوقوف على هذا الموضوع وزعنا دراسة هذا الفصل على أربعة مباحث، تناول الاول ماهية الهامش في البحث القانوني وفي الثاني أهم قواعد إعداد الهامش واستعمال الرموز والمختصرات وفي الثالث عناصر الهامش وفي الرابع القواعد المنهجية لتصميم الهامش، وكالآتي:[1]

المطلب الأول: ماهية الهامش :

نتناول في هذا المبحث تعريف الهامش في البحث القانوني واهميته في مطلب اول، ووظائفه في المطلب الثاني، وكيفية ادراجه وترقيمه في الثالث. وكالآتي:

الفرع الأول: تعريف الهامش واهميته.

ونتناول كل من تعريف الهامش واهميته في فرع مستقل وكالآتي:

أولا : تعريف الهامش. : يعرف الهامش بانه «حاشية توضع في اسفل الصفحة أو في نهاية البحث للإشارة إلى مصدر معين للمعلومات المذكورة في متن البحث أو لتثبيت ملاحظة معينه تخص المعلومات الواردة في المتن... أو هو كل ما يخرج عن النص من شروح وإحالات وتعليقات وتراجم ويسمى أحيانا ب (الحاشية) أو (التذييل). وان كانت تسمية

[1] د. بشار عدنان مكاوي، مرجع سابق، 115.

الهامش) هي السائدة اليوم لاسيما في ظل البحوث والدراسات القانونية، ويفصل الهامش عن المتن بخط يبدأ من يمين الصفحة إلى أوسطها وهو اليوم يدرج تلقائيا بمجرد استخدام إيعاز (reference) في جهاز الكومبيوتر والذي ينظم آلية إدراج الهوامش[1].

ومع ذلك فأن الحواشي أو التذييلات كانت معروفة لدى الكتاب العرب القدامى وان غير منظمة في أسفل الصفحة كما في الكتب اليوم، إنما كانت حواشي تلك الكتب تكتب في الجهات الأربع للصفحة وأحيانا بين الأسطر، وكانت تلك الحواشي تتضمن تعليقات على متن الكتاب الأصلي أو أحيانا تتضمن إيراد كتب أخرى في ذلك الهامش فمثلا كتاب (المغني لابن قدامة وبحاشيته الشرح الكبير)، ونظرة واحدة إلى الكتب الفقهية أو التاريخية القديمة توضح ذلك، حتى إن بعض تفسيرات القرآن الكريم الحديثة والمتداولة تتضمن حواشية جانبية وسفلية للتفسير.

ثانيا : أهمية الهامش : يبدو الهامش مهمة من ناحية الأمانة العلمية المطلوبة في الباحثين من خلال بيان مصادر أفكارهم ومراجعها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأن الأهمية الأكاديمية والفنية للهامش تبدو في المحافظة على تسلسل وانسيابية الأفكار في متن البحث والمحافظة عليها من الانقطاع في حالة ما لو تم إيراد محتويات الهامش في المتن، ولك أن تتصور لو أن مراجع البحث وتعليقات الباحث وتوضيحاته وإحالاته على صفحات معينة في البحث وغير ذلك.. كلها أو البعض منها قد ورد في المتن... درد. من الطبيعي أن البحث سيبدو غير متماسك الأفكار، غير مسبوك الجمل، مشتت في جمله وعباراته، مثقط مترهلا، وأدى ذلك بالقارئ إلى الملل وإعاقة واضحة في فهم تسلسل الأفكار. وهكذا تبرز فائدة إيراد الهامش في تجنب إدخال أي معلومات أو كتابات في المتن مما قد يؤثر على وحدة ذلك المتن وتماسكه وانسيابيته[2].

---

[1] د. عبد القادر الشيخلي. فن الصياغة القانونية. دار الثقافة. عمان – الأردن. 1995، ص120.

[2] المرجع السابق، ص140.

المطلب الثاني: وظائف الهوامش : للهامش وظائف أساسية يؤديها في البحث القانوني، لعل أهمها:

1- الإشارة إلى المرجع أو المصدر الذي اقتبس منه الباحث النص أو الفكرة – وهي الحالة الأبرز في استخدام الهامش في البحوث القانونية –، وهو دليل الأمانة العلمية للباحث واعترافا منه بفضل أصحاب تلك الأفكار، فضلا عن فائدتها في إثبات صحة ما يورده الباحث من معلومات، وبصرف النظر عما إذا كان المصدر الذي اقتبس منه مطبوعة أم غير مطبوع، منشورة أم غير منشور، مقروءا كان أم مسموعة. وهو في ذلك سيكون عامل مساعدة للقراء في الرجوع إلى المرجع الأصلي الذي استقى منه المعلومات.

كما تبدو فائدة الهامش في إفساح المجال للقارئ أو المناقش بتدقيق مصادر ومراجع المعلومات التي رجع اليها الباحث من خلال ما يورده الباحث في الهامش. هذا من جهة ومن جهة اخرى فكثيرا ما يرغب بعض قراء البحث القانوني بل وأي بحث علمي آخر التوسع والاستزادة والتفصيل وربما البحث في نقطة جزئية كتب فيها الباحث اثناء البحث، وهذا الباحث «الجديد» حتما سيرجع إلى المصادر التي أشر عليها الباحث الاول وهي ستكون نقطة الانطلاق بالنسبة له.

2- ترجمة بعض الاعلام الذين يردون ضمن السياق العلمي للكلام، وان كانت هذه الحالة في البحوث القانونية نادرة إلا إنها قد ترد، كما لو ورد اسم (بيكاريا) أو (بنثام) أو مونتسكيو) أو (لومبروزو) أو (مارك آنسيل) وغيرهم، في المتن ضمن سياق الكلام.

3- الإشارة إلى القرارات القضائية ومصادرها وحيثياتها، ففي الغالب من الحالات يعمد الباحث القانوني إلى الإشارة إلى القرارات القضائية في البحث كأحد اوجه الدراسة المقارنة التي يلجأ اليها أو لتعزيز الأفكار التي أوردها في المتن، ففي بعض الأحيان يعمد الباحث

إلى ذكر المبدأ القضائي في المتن ويذكر المرجع الذي ورد فيه في الهامش، أو يورد في بعض الاحيان حيثيات القرار القضائي وتفصيلاته في الهامش أيضا[1].

4- توضيح بعض الأفكار والمفردات الواردة في المتن والتي لا يرغب الباحث وفقا لسياق علمي أكاديمي آن يقطع الاسترسال الوارد في المتن. فمثلا يكتب الباحث في المتن (.... وهذا اتجاه ينسجم وافكار المدرسة الوضعية (1) في العقاب...)، فهو في ذلك يود توضيح المقصود بهذه «المدرسة» بعدة اسطر، حيث يكون من المناسب أن ترد في الهامش بحيث يضع على الفكرة المراد توضيحها رقما أو إشارة دلالة على الهامش. أو أن يورد توضيحا لبعض المفاهيم غير الأساسية في لغة القانون والتي لم يكن الباحث ليتناولها لولا صلتها بالبحث ويرى أن توضيحها يرتبط بموضوع البحث، كما لو أورد الباحث في الهامش توضيح للمقصود ب (الميل البحري) كأحد صور المسافات اذا كان موضوع الباحث مثلا (الإقليم المائي في القانون الدولي العام).

5- بعض التعريفات اللغوية للكلمات الثانوية، فقد يجد الباحث أثناء البحث إن إيراد التعريف اللغوي لمفردة معينة وردت في سياق البحث، له ربط بالكلام الوارد في المتن، وفي هذه الحالة يرغب الباحث وحفاظا على تسلسل الأفكار الواردة في المتن أن يورد ذلك التعريف في الهامش.

مع ملاحظة أن لا تكون الكلمة المراد تعريفها هنا هي الكلمة الرئيسة والمحورية في موضوع البحث، فسبق أن اوردنا أن مثل هذه الكلمات الرئيسية تعرف لغة واصطلاحا ضمن سياق علمي واضح ومستقل في خطة البحث.

[1] د. بشار عدنان ملكاوي. مرجع سابق.

6- الاشارة إلى النصوص القانونية المقارنة للنص الوارد في المتن، فمثلا يكتب الباحث في المتن: (نصة قانونية معينة) فهنا يضع الباحث رقما أو اشارة تدل على الهامش يعرض فيه النصوص المماثلة أو المقارنة مع النص الوارد في المتن[1].

7- الاحالة على مراجع معينة للاستزادة، يرتبط بالفقرة السابقة أن بعض الباحثين حينما يعرجون وضمن سياق البحث على نقطة مهمة يعرضونها بإيجاز واف ولا مجال لبحثها تفصيلا في البحث، فأنهم غالبا ما يشيرون في الهامش بعبارات تحيل القارئ إلى مراجع غنية للشرح الواف والمفصل. كما لو ذكر الباحث في الهامش (للإستزادة ينظر:... تذكر المراجع المحال عليها) أو (للمزيد من التفاصيل ينظر:.....

8- الإحالة إلى صفحات أو فقرات اخرى داخل البحث (سابقة ام لاحقة) لها ربط وصلة بالموضوع، أي تنبيه القارئ إلى موضع سابق أو لاحق في ذات البحث. كالقول في الهامش: (وقد تقدم تفصيل ذلك في ص كذا) أو وسيلي بيان هذه الفكرة تفصيلا في الفقرة كذا).

9- إيراد فكرة معينة يرغب الباحث في إيرادها في الهامش، مع إنني أرى أن لا يظلم الباحث أفكاره في هامش البحث بل عليه الاهتمام بألفاظها القانونية والاهتمام.

بصياغتها صياغة دقيقة وإيرادها ضمن المتن، لأنها تشكل احد اهم اوجه شخصية الباحث، لا سيما اذا كانت الفكرة فكرة جوهرية اساسية، أما اذا كانت ثانوية فيمكن احالتها إلى الهامش للحفاظ على وحدة موضوع البحث وتماسكه واستطراده في المتن. وكذلك الأمر بالنسبة للتعليقات التي قد يوردها الباحث على بعض الأفكار أو النظريات أو النصوص القانونية في الهامش.

[1] د. بشار عدنان ملكاوي. مرجع سابق.

10 – تصحيح كلمة أو جملة معينة وردت في النص المقتبس، فسبق أن اوردنا عند الكلام في الإقتباس وقواعده أن النص المقتبس حرفيا يرد كما هو، وان أي تصحيح لغوي أو مطبعي يرد عليه – لا سيما في النصوص القانونية – يدرج في الهامش[1].

المطلب الثالث: إدراج الهوامش وترقيمها : لترقيم الهوامش اهمية خاصة، اذ من خلالها يتم متابعة انسيابية المعلومات وترابطها بين الهامش المتن، وعلى العموم فهنالك طريقتان اساسيتان في ادراج الهامش اولها أن تكون مدرجة في كل صفحة من صفحات البحث وثانيها أن تكون مجمعة في نهاية البحث أو الباب أو الفصل، وفي كلا الحالتين فان الترقيم اما ان يكون واحدة متسلسلا أو مجزء بحسب كل صفحة أو باب أو فصل، وكالآتي:

الفرع الأول:

ادراج الهامش في كل صفحة : بمعنى أن يكون الهامش في ذيل الصفحة، فكل صفحة لها هوامشها الخاصة بها، وما الاختلاف بين صور هذه الطريقة الا في تسلسل ترقيم الهوامش، ويمكن أن يرد الهامش فيها بأحد الصور الآتية:

- ترقيم هوامش كل صفحة على حدة (الترقيم المستقل): بموجب هذه الصورة يرد ترقيم الهوامش في كل صفحة مستقلا عن الصفحة التي قبلها أو الصفحة التي ستلي بعدها، بحيث يبدأ هامش كل صفحة برقم (1) ويستمر الترقيم إلى نهايتها، أي أن رقم الهامش الذي يرد في المتن تدون معلوماته في هامش نفس الصفحة. وهذا من أيسر طرق الاشارة إلى الهوامش لأنها ستجعل كل صفحة مستقلة بأرقامها، كما أنها تجنب القارئ عناء الانتقال لصفحات اخرى لمتابعة الهامش، فضلا عن سهولة حذف واضافة أي هامش إلى تلك الصفحات.

[1] د/ محمد الصاوي مبارك: مرجع سابق، ص 343: ص 344.

وتعد هذه الطريقة هي المتبعة والغالبة في الرسائل والأطاريح الجامعية القانونية. وان كان مما يؤاخذ على هذه الطريقة هو بعض المسائل الفنية والطباعية اهمها: أن بعض الهوامش الكبيرة والثقيلة تنتقل إلى هوامش الصفحات اللاحقة مما يسبب ارباكا للطابعي والقارئ، فضلا عن بعض الهوامش التي ترد في نهاية الصفحة قد تنتقل معلومات هامشها إلى الصفحة اللاحقة.

ترقيم المستقل لهوامش كل فصل أو باب (الترقيم المتسلسل الفصلي)، وهنا فأن كل فصل أو باب يستقل بترقيم خاص بهوامشه يبدأ من البداية بهامش رقم (1) إلى آخر هامش في الفصل أو الباب مع بقاء هامش كل صفحة في اسفلها[1]. وتبدو ميزة هذا الضرب من ضروب الترقيم في انه يسهل على الباحث الاحالة إلى أي هامش ورد في ذات الباب أو الفصل أو حتى في غيرهما من الأبواب والفصول. ترقيم كل البحث ترقيما متسلسلة واحدة (الترقيم التسلسلي التام): هذه الطريقة تعتمد اتباع ترقيم واحد في البحث أو الرسالة يبدأ من رقم (1) في بدايتها وينتهي عند آخر رقم يصل اليه آخر هامش في البحث مع بقاء هامش كل صفحة في اسفلها. وميزة هذا الترقيم هي وحدة تسلسل ارقام الهوامش لكل البحث أو الرسالة، غير أن عيوبه تطغى على مزاياه واهمها: أن مثل هذا الترقيم يؤدي إلى ارقام ضخمة ومعقدة في الرسائل والأطروحات مما يجمعها ثقيلة على القارئ وصعبة على المدقق والمتتبع، فضلا عن انها طريقة غير مناسبة الا للبحوث الصغيرة التي لا تتجاوز العشرين أو الثلاثين صفحة من نظرة لإمكانية السيطرة على هوامش هذا العدد من الصفحات، فضلا عن اتباع هذه الطريقة في الترقيم قد يؤدي إلى مشاكل فنية في الطباعة اذا ما تم حشر أو اضافة هامش جديد بين تلك الهوامش المتسلسلة أو حذف واحدا منها، لاسيما اذا كانت

[1] د/ محمد الصاوي مبارك، مرجع سابق، ص 339: ص 342.

طباعة البحث قد تمت دون استخدم ايعازات (reference) في الكومبيوتر والذي يعتمد تسلسل آلي منظم يمكن من خلاله الاضافة والحذف في الهوامش دون أي مشكلة تذكر[1].

الفرع الثاني: ادراج الهامش في نهاية البحث أو الأبواب أو الفصول.

وفقا لهذه الطريقة يتم جمع هوامش كل باب أو فصل وربما البحث في نهايته، ولهذه الطريقة محاسنها في أنها تجمع كل المراجع في قائمة واحدة، مع ملاحظة:

- ان صفحات البحث في هذه الطريقة تخلو من أي هامش أو حاشية أو أية تعليق يوضع في ذيلها أو في حاشيتها، بحيث لا يتم اشغال صفحات البحث الا بمتن البحث.
- من الطبيعي أنه لا يمكن في هذه الحالة اعتماد طريقة ترقيم كل صفحة مستقلة، لأن هذا يؤدي إلى الخلط والارباك لدى القارئ بين الأرقام المتكررة، بمعنى انه لا يذكر عند ايراد الهوامش في نهاية البحث أو الفصل أو الباب ما يلي: (هوامش الصفحة الأولى..) (هوامش الصفحة الثانية)، لان هذه الطريقة غير مفيدة ولا داعي لها كما انها تخلو من اية فائدة علمية.
- طبقا لما تقدم فأن الغالب في الترقيم في هذه الأحوال يكون: اما بإعتماد ترقيم متسلسل واحد لكل البحث من اوله إلى نهايته (الترقيم التسلسلي التام) وهي طريقة ناجحة لا سيما في البحوث متوسطة الحجم أو اعتماد طريقة الترقيم المتسلسل الفصلي)، وفي هذه الطريقة يتم تجميع هوامش الباب أو الفصل وبتسلسل واحد في نهايته وقد سبق إيرادها.
- أن طريقة تجميع الهوامش في نهاية الباب أو الفصل غير محبذة في الرسائل العلمية، لأنها ستظهر الرسالة وكأنها مجموعة بحوث متفرقة.

[1] د/ محمد الصاوي مبارك، مرجع سابق، ص 345.

مع ملاحظة أن بعض المجلات العلمية أو جهات النشر أو الهيئات المنظمة للمؤتمرات والندوات القانونية تطلب من الباحثين ادراج الهوامش جميعها وبشكل متسلسل في نهاية البحث،[1] بحيث تبدأ الهوامش من رقم (1) وتنتهي عند آخر هامش يصل اليه البحث.

وعلى العموم ففي كلا الطريقتين لا يكون هناك فرق من الناحية القانونية أو الأصولية انما الاختلاف بين هذه الطرق اختلاف شكلية يتعلق بفنون الطباعة وضوابط نشر البحث والا فان كلا النوعين لا يعد كونه هامشا بالمفهوم المطلوب.

المطلب الرابع : اهم قواعد اعداد الهامش واستعمال الرموز والمختصرات.

لا بد من الوقوف على أهم القواعد المنهجية الخاصة بإعداد الهوامش مع الإشارة إلى أهم الرموز والمختصرات التي تستخدم في البحوث عامة ومنها البحث القانوني. وكالآتي:

الفرع الأول: اهم قواعد اعداد الهامش : هنالك العديد من القواعد التي يجب على الباحث الالمام بها ومراعاتها عند كتابة الهامش في البحث القانوني، ندرج في ادناه بعضا منها، تاركين الاخرى لمواردها في المبحثين القادمين، ولعل اهم هذه القواعد:

1- **عدد الهوامش:** يذهب عدد من الكتاب في علم مناهج البحث العلمي[2] إلى نبذ الاكثار من الهوامش والتوسع في ايرادها، معتبرين ذلك من قبيل التزيد في البحث وهو من عوامل

---

[1] المرجع السابق، ص348.

[2]- ينظر مثلا: د. عبدالواحد ذنون طه، مرجع سابق، ص 134-135. وفقد ذهب البعض إلى انه من الأفضل على الباحث الاقتصاد والاختصار في كتابة الهواش بدعوى ضمان متابعة القارئ وعدم قطع سلسلة الأفكار والمعاني عليه..»، انظر مثلا: د. قصي لحسين، مرجع سابق، ص 126. وبنفس الرأي يذهب: د. حمدي رجب عطية، مرجع سابق، ص 138. د.محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص418. وبخلاف ذلك الرأي ينظر: د.علي مصباح ابراهيم الذي يقول: «وفي كل الحالات لا ضرر في تضخيم الهامش، بل من المرغوب في الرسائل الجامعية أن تكون مليئة بالإشارة المفيدة والمناسبة للموضوع للتدليل على غناها ودقتها وحيويتها العلمية»
ينظر كتابه، منهجية البحث القانوني، الطبعة الثانية بدون مكان طبع، بيروت، 2001. ص 220. وهو ما نؤيده ولاسيما في البحوث القانونية التي تبرز اهمية الهوامش فيها إلى الإشارة إلى مراجع المعلومات ومصادرها والإحالات على فقرات أو صفحات أو أفكار أخرى وهذا بتقديرنا من أهم عوامل نجاح البحث القانوني.

نفور القارئ واجهاد نظره من كثرة الانتقال من المتن إلى الهامش.. وغير ذلك من الحجج. والذي نراه بهذا الصدد هو أن الهامش من اهم عوامل نجاح البحث القانوني، بل هو دليل على حركة الباحث تجاه مراجع البحث ومصادره ومدى الجهد المبذول من قبله تجاه كل معلومة من المعلومات الواردة في المتن، ولاسيما آن البحث القانوني الدقيق والمقارن يتطلب ذكر مثل هذه التفصيلات التي يعد الهامش انسب مكان بالنسبة لها.

2. **حجم الهامش:** مع ما تقدم فأن من المهم للباحث أن يكون حجم الهامش متناسبا مع المعلومة التي يريد الباحث ايصالها إلى القارئ، بحيث لا يرد الهامش قصيرة في مورد الحاجة إلى الإطالة أو العكس.

3. **شكل الهامش وعلاماته:** لتمييز ارقام الهامش في المتن وفي اسفل الصفحة فمن الضروري أن توضع تلك الأرقام بين قوسين، فمثلا الهامش رقم (3) في المتن يحصر – كما موضح – بين قوسين يقابله نفس الشكل والرقم في الهامش. ويوضع في أعلى يمين الكلمة التي يتفرع عنها الهامش.

ولكن في بعض الأحيان يتم استخدام علامات اخرى غير الترقيم مثل: (*) أو (ب) أو (+) وغيرها، الغرض منها توضيح بعض الافكار وليس الاشارة إلى المراجع، وان كان استخدامها في البحوث القانونية يعد نادرة، اذ يتم اعتماد «الترميز الرقمي» في المتن والهامش لكل الإستخدامات.

استخدام الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة: في حالة استخدام هذه الآيات المباركة والأحاديث فانه يجب الاشارة بدقة في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية التي استشهد بها الباحث وكذلك مراعاة مسألة (تخريج الأحاديث) أي الرجوع إلى الأحاديث النبوية في مصادرها الأصلية والتأكد من سندها. مع مراعاة الابتعاد قدر الامكان عن ذكر هذه الآيات والأحاديث في الهامش.

4- **حالة تعدد المؤلفين:** في حالة وجود مرجع لأكثر من ثلاثة مؤلفين، تذكر اسماؤهم كاملة عند الاشارة للمرجع للمرة الأولى، وفيما بعد هذه المرة الأولى يكتفي الباحث بذكر القابهم أو شهرتهم فقط، وسيأتي التمثيل لذلك عند ذكر عناصر الهامش.

6- **كتب الفقه الاسلامي ومعاجم اللغة العربية:** في حالة كون البحث القانوني قد تناول المقارنة مع الشريعة الاسلامية أو بيان موقفها من موضوع البحث فيكون ترتيب المصدر في الهامش مبدوء باسم الكتاب ثم اسم المؤلف كاملا مثال ذلك (الكشاف للزمخشري) أو التفسير الكبير للفخر الرازي) وكذلك الأمر عند الاشارة إلى معاجم اللغة العربية وقواميسها (لسان العرب لابن منظور) أو (القاموس المحيط للفيروز أبادي)[1]، وذلك على التفصيل الذي سيلي في المبحث التالي.

7.حجم الخط في الهامش: من القواعد الأساسية في اعداد الهوامش ان تكتب بنفس الخط الذي يكتب به البحث، مع ملاحظة أن يكون حجم الخط في الهامش اصغر منه في المتن، فإذا كان حجم خط المتن (16) فمن الافضل ان يكون في الهامش بحجم (14) أو (12)، وهو أمر اصبح متيسرة بفضل الطباعة بجهاز الكومبيوتر الذي يمكن الباحث من التحكم بأحجام الخطوط وأشكالها.

8.تجنب ذكر مراجع للمعلومات العامة: من القواعد الموضوعية الاساسية في كتابة الهوامش أن الباحث اذا اشار إلى أفكار معينة معروفة وواضحة، اجمع عليها الكتاب، فمن الأفضل للباحث أن لا يورد مصدرة لتلك المعلومات لأنها تعد من قبيل اللغو الحشو غير المبرر، ومنها أن يذكر الباحث حزمة من المصادر على معلومة بديهية مثل: (وتعتبر جريمة القتل من اهم الجرائم الواقعة على الأشخاص) أو (يعد عقد البيع من ابرز العقود في الوقت

[1] د. بشار عدنان ملكاوي. مرجع سابق.

الحاضر وغير ذلك من المعلومات التي تعد من قبيل المعلومات العامة اكثر من كونها معلومات قانونية تحتاج إلى توثيق في الهامش.

9. **الاشارة إلى اسم المؤلف أو المرجع أو كلاهما في المتن:** في بعض الأحيان وضمن سياق التعبيرات السليمة والاسلوب الذي يصوغه الباحث لبحثه، يذكر اسم المؤلف أو اسم المرجع أو أحدهما في المتن هنا فان هذه الذكر يغني عن تكرار ذكرها في الهامش مرة اخرى، فمثال ذلك أن يرد في المتن عبارة (وقد ذكر الدكتور أكرم نشأت ابراهيم آن.....) فهنا في الهامش نهمل ذكر الاسم منعا للتكرار ونبدأ بمعلومات المرجع من اسم الكتاب فيكتب في الهامش (ينظر: كتابه: القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، الطبعة الأولى، مطبعة الفتيان، بغداد، 1998. ص 12). وفي حالة ذكر اسم المؤلف واسم الكتاب في المتن فتكمل في الهامش المعلومات الاخرى[1].

10 – استخدام المختصرات: هناك عدد من المختصرات سواء باللغة العربية أو اللغة الأجنبية التي اتفق علماء المناهج على العديد منها، وهي كثيرة ما تستخدم في الهامش بديلا عن العبارات التي يتكرر استخدامها مثل (د.ت) بدلا عن كلمة بدون تاريخ، وسيلي ذكر هذه المختصرات في المطلب القادم.

11 – الاشارة إلى الدوريات: لا بد من أن يبين الباحث اسم الدورية والجهة التي تصدر عنها الدورية التي استخدمها في البحث، ومثال ذلك:

توفيق الفكيكي، تاريخ السجن الاصلاحي في الاسلام والتشريعات الحديثة، مجلة القضاء (الصادرة عن نقابة المحامين العراقية، بغداد).....،

12 – **استخدام الفوارز (،) والفواصل الأخرى.** الاصل أن ما يفصل بين المعلومات التي ترد في الهامش في البحوث القانونية العربية هو الفارزة اعلاه.

[1] عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري، عمان، 2008.

د. عبد الرزاق احمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الاسلامي، الجزء الثالث، معهد الدراسات العربية جامعة الدول العربية، 1956، ص كذا.

ولكن في الاشارة للمصادر الأجنبية يتم استخدام النقطتين العموديتين (:) بين اسم المؤلف واسم الكتاب مثال ذلك:

Garraud (rene): précis de droit criminal

13 – الاشارة إلى المحاضرات غير المنشورة: في كثير من الاحيان يستخدم الباحث محاضرات غير منشورة، لأهميتها أو لورود معلومات معينة فيها، وغالبا ما تكون تلك المحاضرات قريبة من الباحث فهي اما القيت عليه مباشرة أو زودها بها استاذه أو أحد زملاءه وهي غالبا ما تكون محدودة التداول بين الباحثين، مع ملاحظة أن تذكر المعلومات والعناصر الخاصة بتلك المحاضرات كاملة. ومن **أمثلة ذلك:**

د. حسن علي الذنون، فلسفة القانون، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه – القسم العام ، كلية الحقوق، جامعة النهرين للعام الدراسي، 2002–2003، ص 21.

14 – الدقة في ايراد معلومات الهامش: اذا كان من اهم وظائف الهامش في البحث القانوني ادراج مصدر المعلومة التي استقاها الباحث أو أيراد التعليق المناسب بشأنها، فأن هذا الأمر يحتم على الباحث توخي الدقة في الاشارة فمثلا اذا وردت عبارة (.. وبهذا الاتجاه ذهب القانون العراقي والمصري واللبناني والفرنسي...) (1)، فمن الأفضل بدلا من الاشارة المشتركة التي أوردها الباحث على كل هذه القوانين أن يوردها بصورة تفصيلية دقيقة وبالشكل الآتي: (.. وبهذا الاتجاه ذهب القانون العراقي (1) والمصري (2) واللبناني (3) والفرنسي (4)....)، بحيث يذكر في الهامش رقم المادة ونصها أن كان متاحا أو أي تعليق مناسب يرد بشأن القانون الوارد في المتن، اما اذا كانت تلك العبارة قد اخذت كاملة كما هي من مصدر معين فيذكر في الهامش: (أشار إلى ذلك:

ثم يكتب اسم المرجع ورقم الصفحة...).

15 – توحيد الطبعات: عند الاستعانة بمرجع له عدة طبعات يجب على الباحث اعتماد طبعة واحدة، لأن توحيد الطبعة يسهل على القارئ الرجوع اليها والتحقق من الموضع الحقيقي لمعلوماتها على امتداد البحث، سيما اذا عرفنا أن ارقام الصفحات تختلف مع كل طبعة، ويفضل للباحث الاستعانة بأحدث طبعة للكتاب، لأنها في كثير من الأحيان تحتوي على احدث التعديلات التشريعية والاتجاهات الفقهية والقضائية[1].

16 – استخدام علامة (=): عند استمرار الهامش لأكثر من صفحة، ففي بعض الاحيان يكون الهامش كبير الحجم، بحيث لا تكفي الحاشية السفلية لاستيعابه ويتجاوز تلقائيا إلى هامش الصفحة اللاحقة، ولغرض توضيح استمرارية الهامش إلى الصفحة اللاحقة توضع علامة (=) في نهاية هامش الصفحة وفي بداية هامش الصفحة اللاحقة للدلالة على تلك الاستمرارية.

17 – الاقتباس غير المباشرة: في بعض الأحيان لا يستقي الباحث معلوماته من المرجع مباشرة، انما يأخذها عن طريق مرجع آخر فهنا على الباحث أن يشير في الهامش إلى المصدر الأصلي أو على الاقل اسم الكاتب الأصلي مع عبارة (مشار اليه في:...) أو (نقلا عن:....)، لتعذر الحصول على المصدر المشار اليه، ولتحقيق الامانة العلمية في الإشارة إلى المراجع، وهو أمر كثيرا ما يحدث بالنسبة للمعلومات المأخوذة عن المراجع النادرة أو المراجع الأجنبية. مثال ذلك ان يرد في الهامش:

Garcon (Emile): code penal annote, paris, 1990. p. 15.

مشار اليه في: د. محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 76.

[1] عامر قنديلجي، المصدر السابق.

مع ملاحظة أنه من المعيب على الباحث أن يحيل على مرجع من المراجع العربية المتوفرة والمتاحة، لان هذه الاحالة والاشارة غير المباشرة قد تعكس كسل الباحث وضعف نشاطه في التنقيب عن المراجع والمصادر، ومثال ذلك: ان يكتب الباحث في الهامش: ينظر: الدكتور السنهوري في الوسيط المجلد السابع.... ص كذا، مشار اليه في: د. عبد المنعم فرج الصدة، مرجع سابق، ص كذا. فكتاب الوسيط ليس بالمرجع النادر كي تتم الاشارة اليه بشكل غير مباشر.

الفرع الثاني: استخدام الرموز والمختصرات.

من الواضح أن العديد من البحوث الاكاديمية ومنها القانونية تتطلب استخدام الرموز والمختصرات التي يتكرر ذكرها في البحث[1] وعلى الباحث ذكر هذه الرموز المختصرة وما يقابلها من مفردات في قائمة توضع في نهاية البحث أو بدايته، وعلى الباحث اذا اورد مثل هذه القائمة أن يلتزم بها دون تغيير. وعلى العموم فأهم تلك المختصرات هي:

أولا: رموز ومختصرات تاريخية وشرعية

مع ملاحظة أن استخدام هذه المختصرات والرموز كثيرة مما يرد في المتن كما يرد في الهامش، وان العديد منها متعارف عليه ولا يحتاج إلى ذكره في جدول خاص بالمختصرات ولعل أهم هذه الرموز:

ق.م = قبل الميلاد.

م = التأريخ الميلادي.

هـ =التأريخ الهجري.

---

[1]– وانكان استخدام تلك الرموز في الإطار القانوني لا يبدو واضحا الا في نسبة معينة من تلك البحوث، هذا اذا ما قورن هذا الاستخدام المنهجي بباقي العلوم الأخرى.

تع = تعالى.

ص = صلى الله عليه وآله وسلم.

رض = رضي الله عنه

ع= عليه السلام

رحه = رحمه الله.

ت = توفي

ش= شرح

أ هـ = انتهى.

ثانيا: رموز ومختصرات عامة: لعل أهمها:

الخ = إلى آخره.

تر = ترجمة.

تحق = تحقيق.

ج= جزء.

د.ت= دون تأريخ.

س = سطر.

ص= صفحة

ط= طبعة

فق= فقرة

مط = مطبعة.

لامط = لا مطبعة

لا نا = لا ناشر

مج= مجلد.

م. س = مرجع سابق.

م. س. ذ = مرجع سبق ذكره.

م. ن = المرجع أو المصدر نفسه.

مط = مطبعة.

ن = ناشر.

ثالثا: مختصرات قانونية، لعل أهمها:

ق = قرار.

م= مادة قانونية.

ف =فقرة قانونية

ق ع = قانون عقوبات.

ق.م = قانون مدني.

ق د = قانون دستوري.

رابعا: مختصرات قانونية باللغة الأجنبية، لعل أهمها:

Etc= إلى آخره

D= تأريخ

Vol= مجلد

Tome=جزء.

Pr= مطبعة

P= صفحة.

Ed =طبعة.

Op. Cit= مصدر سابق.

Ibid= المصدر السابق.

a.h = التاريخ الهجري.

A.d = التأريخ الميلادي.

n.p = بدون مكان طبع.

n.pr = بدون مطبعة.

No= رقم، فقرة.

n.pub = لا ناشر.

Tr= ترجمة.

Cf= قارن، راجع.

n.b= ملاحظة.

Pub = الناشر.

المبحث الثامن : الهيكلية النهائية للمذكرة (ترتيب البحث) : بعد انتهاء الطالب من اعداد المسودة النهائية للبحث القانوني وفقا لما تقدم وتحديد حجمها عليه أن يشرع بترتيب البحث وفقا للهيكلية العامة النهائية للبحث تمهيدا لطباعته، ويقصد بهذه الهيكلية النهائية: الشكل أو الترتيب النهائي للبحث القانوني وان كان هذا الشكل لا زال مسودة غير مطبوعة، بعبارة أخرى هو الجسم الكامل للبحث القانوني من الغلاف إلى الغلاف أو هو جميع المتطلبات الشكلية والموضوعية في البحث. والمهم فأن هذا الجسم أو الهيكل يتكون من ثلاث اجزاء رئيسة هي: الصفحات التمهيدية ومحتوى البحث والصفحات الختامية، وسنتناول المقصود بكل من هذه الأجزاء في مطلب مستقل[1]. وكالآتي:

المطلب الأول: الصفحات التمهيدية للمذكرة. يقصد بالصفحات التمهيدية الصفحات التي تبدأ بغلاف البحث وتنتهي عند بدأ المقدمة. ولعل اهم هذه الصفحات هي: الغلاف، البسملة، الاهداء، صفحة الشكر، قائمة المحتويات والمستخلص باللغة العربية، وكالآتي:

الفرع الأول صفحة

العنوان (الغلاف)

على الباحث الاهتمام بصفحة «Title page» العنوان ومحتوياتها وشكليتها وعدم الاجتهاد فيها أو التقديم والتأخير الكيفي في تلك المحتويات، وتأتي أهمية هذه الصفحة في أنها تعد وجه البحث وهي اول ما يطالع القارئ في ذلك البحث. وتتكون هذه الصفحة من

[1] د/ محمد الصاوي مبارك، مرجع سابق، ص 339: ص 342.

عدد من المحتويات (البيانات) تختلف بين ما اذا كان البحث موجها (رسالة أو أطروحة أو بحث اكاديمي) أو البحث الحر (البحوث القانونية الأخرى). ففي الاولى لابد من ذكر اسم الجامعة واسم الكلية في اعلى يمين الصفحة ثم يأتي في وسط الصفحة اسم البحث كاملا، ثم اسم الباحث ثم عبارة تدل على الدرجة العلمية التي يروم الطالب الحصول عليها مع بعض العبارات الشكلية مثل «اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة..... وهي جزء من متطلبات نيل شهادة..[1] في القانون» أو ما يدل على ذلك، ثم اسم المشرف مسبوقة بدرجته العلمية واذا كان الاشراف العلمي مشترك فيذكر كلا المشرفين بشكل افقي وبمستوى واحد، مع ملاحظة أن يوضع المشرف الأقدم أو الاعلى درجة علمية من جهة اليمين. وفي اسفل الصفحة يوضع تاريخ الانتهاء من اعداد البحث فيذكر التاريخ الهجري في اليمين والميلادي في اليسار مع ذكر الشهر قبل الميلادي والهجري ومثال ذلك: (رجب 1430 هـ)، (تموز 2009 م). ولتوضيح شكل إفتراضي لغلاف بحث من بحوث التخرج ينظر الملحق (رقم 3).

أما في حالة «البحوث الحرة» فيتم ذكر ذات المعلومات أعلاه ماعدا: ذكر اسم الجامعة أو الكلية حيث تستبدل باسم الجهة المقدم اليها البحث أن وجدت، وحذف أو استبدال عبارة «اطروحة دكتوراه مقدمة....» بما يناسب المقام كما لو تم كتابة (بحث مقدم إلى مؤتمر العدالة الجنائية في...)، وكذلك حذف اسم المشرف مع بقاء البيانات الأخرى. ومع ذلك يجب ملاحظة ما يلي:

- يكتب اسم الباحث كاملا (أي ليس الاسم واللقب فقط) ويلاحظ أن اسم الباحث في البحوث الموجهة يكون مجردا من لقبه العلمي، أما في البحوث الحرة فيذكر ذلك اللقب كأن يذكر (بحث تقدم به الدكتور فلان الفلاني إلى مؤتمر العدالة الجنائية...).

[1] – بدل هذه النقاط يوضع اسم الجامعة والدرجة العلمية المطلوبة، مع استبدال عبارة اطروحة دكتوراه بعبارة «رسالة ماجستير، في حالة كون البحث المقدم، رسالة للماجستير.

- في بعض الدول العربية كمصر يلزم الباحث بذكر اسماء الجنة المناقشة أو ما تسمى ب (لجنة الحكم على الغلاف مع القابهم العلمية وصفاتهم الوظيفية، وهو أمر غير ملزم في عدد من البلدان العربية ومنها العراق.

- في بعض الأحيان يفرق من كتب في علم المناهج بين الغلاف الخارجي) و(الغلاف الداخلي)، وفي الحقيقة ليس هنالك أية فوارق اساسية بين الغلافين سوى أن الأول في بعض الاحيان يطبع على ورق سميك «مقوى»، وبلون غير اللون الابيض. مع بقاء ذات البيانات بين الغلافين، بل ان الغلاف الداخلي هو نسخة مصورة «copy» من الغلاف الخارجي أو العكس.

- أن الترتيب الشكلي الدقيق لغلاف البحث يختلف بين بلد وآخر وبين جامعة وأخرى كما يختلف بين اختصاص وآخر، مع الحفاظ على ذات المعلومات الاساسية المشار اليها، والتي لا يمكن اهمالها من البحث القانون ولا سيما الرسائل والاطروحات.

الفرع الثاني: صفحة البسملة أو الآية القرآنية.

درج العديد من الباحثين ولاسيما المسلمين على تخصيص الصفحة التي تلي الغلاف الداخلي لكتابة آية أو عدد من الآيات القرآنية الموجزة، تيمنا بذكر الله تعالى ليكون فاتحة خير لهذا الجهد العلمي الذي بذله الباحث ولاسيما في البحوث الموجهة[1]. وفي الغالب يختار الباحث آية قرآنية لها صلة بموضوع بحثه فمثلا إذا كان موضوع الباحث في العقود المدنية أو التجارية فأنه يختار قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود، واذا كان موضوع عن حالة الضرورة يختار قوله تعالى: " **فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه**" ومن كان موضوعه الدفاع الشرعي أو جريمة القتل أو ما شابه فسيختار قوله تعالى: ومن اعتدى عليكم فأعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم، وهكذا فالقرآن الكريم زاخر بالآيات التي تعين

[1] د/ محمود حامد عثمان، مرجع سابق، ص 112.

الباحث على الاستشهاد بها في بحثه، وان كان حرة في اختيار أي آية قرآنية لافتتاح بحثه. مع ملاحظة ضرورة ذكر البسملة قبل البدء بكتابة وطباعة تلك الآية أو الآيات وذكر عبارة (صدق الله العلي العظيم) بعد الانتهاء من ذكرها والافضل ذكر اسم السورة ورقم الآية أو الآيات في النهاية. ومن الضروري على الباحث الضبط الاملائي والشكل للنص القرآني والتأكد من سلامة النص المبارك من أي خطأ.

وفي بعض الأحيان يضيف الباحث بعد ذكر الآية القرآنية حديث نبوية شريفة، سواء في نفس الصفحة أو في صفحة لاحقة. وتراعي فيه نفس الضوابط الشكلية والموضوعية التي تقدمت بالنسبة للآية القرآنية[1].

الفرع الثالث: صفحة الاهداء.

جرت العادة بين الباحثين في مختلف المجالات ومنها مجال القانون ولا سيما في البحوث الاكاديمية الموجهة على اهداء جهودهم العلمية إلى اعز الأشخاص عندهم. فتارة يهدى البحث إلى عائلة الباحث « مجتمعين ام يذكر افرادا منهم» وتارة إلى روح والده أو والدته المتوفية أو أي شخص عزيز عليه توفاه الله، وتارة يهدي البحث إلى شخصية دينية أو تاريخية عظيمة، فكثيرة من البحوث اهديت إلى مقام النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وغير ذلك من صور الاهداء الذي قد يأتي مطولا وقد يأتي مختصرة ببضع كلمات، وان كانت البلاغة هنا ترادف الاختصار والاقتصاد في الكلمات.

وفي الاهداء تبرز براعة الباحث في اختيار الكلمات التي يعبر فيها عن اهداءه، فإهداء البحث العلمي يعبر عن الذائقة الاخلاقية والاكاديمية للباحث، لهذا نجد أن العديد من الباحثين يختارون أبلغ الكلمات واروع المفردات في هذه الصفحة، حتى أن العديد منهم يجعلون اهداءهم على شكل ابيات من الشعر نظموها انفسهم أو نظمها الغير لهم.

[1] د/ محمود حامد عثمان، مرجع سابق، ص 115.

الفرع الرابع: صفحة الشكر والتقدير. تسمى صفحة الشكر والتقدير في بعض البلدان العربية كمصر ولبنان ب (صفحة الشكر والاعتراف)، وعلى العموم فأن هذه الصفحة تأتي بعد صفحة الإهداء وفيها يبين الباحث شكره وامتنانه لمن سانده في انجاز البحث. ومن اللائق والمناسب أن يبدأ الباحث بحمد الله سبحانه وتعالى على اتمام نعمة البحث، هذه النعمة التي لم يبلغها الباحث لولا التسديد الإلهي والعناية الربانية التي احاطت به ويفضل أن يبدأ بالأدعية المباركة المأثور كالقول: (الحمد الله سابغ النعم، دافع النقم، نور المستوحشين في الظلم، العالم الذي لا يعلم على نعمته بإتمام البحث....)[1]. ومن ثم فأن واجب العرفان يحتم على الباحث شكر المشرف على البحث كونه الشريك الذي شاطر الباحث هموم ومصاعب انجازه منذ أن كان فكرة قدحت في ذهن الباحث وحتى استوى على سوقه ووصل إلى ما هو عليه. كما يقتضي واجب الشكر أيضا الاعتراف بفضل كل شخص أو هيئة أو مؤسسة أو مكتبة ساندت الباحث في انجاز موضوع بحثه – ماديا أم معنويا –.

وعلى الباحث أيضا أن يختار المفردات البلاغية التي تعبر عن ابلغ الامتنان لكل من سانده. وكما في الإهداء فان صفحة الشكر والتقدير الاعتراف) جب أن يراعي الباحث أن يكون «شكره» حقيقيا، صادق، معبرة عن واقع وليس مبالغة أو مجاملات أو تملقا لشخصيات سياسية أو ادارية أو غير تكون أكثر تأثيرا واوضح بلاغة كلما كانت موجزة، وغيرذلك... ممن لم يكن لهم أي دور يذكر في البحث، فالبحث عمل أكاديمي راق وسام وليس بالمكان المناسب لمثل هذه المجاملات، بل أن هذه المجاملات أمر سلبي يثير النفور من الباحث، وهي مسألة يجب أن يراعيها الباحث في صفحة الاهداء المتقدمة أيضا.

وعلى الرغم من ان صفحات (البسملة والاهداء والشكر والتقدير) صفحات حرة يختار فيها الباحث ما يشاء ولمن يشاء – في الحدود المسموحة طبعة –، الا انها وفقا لسياقات البحث العلمي الاكاديمي صفحات غير ملزمة، لهذا نجد في بعض الأحيان أن الباحث

[1] المرجع السابق، ص 121.

يستبعد احد هذه الصفحات أو كلها[1]. ومع حرية الباحث في ذلك الا أنه من الافضل ادراج هذه الصفحات التي لا تكلف الباحث وقتا أو جهدة أو تكلفة مقارنة مع النفع المعنوي الذي يجنيه المعنيين بها بل والباحث أيضا.

الفرع الخامس: قائمة المحتويات. تعد قائمة المحتويات « Table of cotent» فهرس تفصيلي المحتويات البحث الغرض منه التسهيل على القارئ معرفة موضوعات البحث والصفحات التي وردت فيها تلك الموضوعات. ويطلق على هذه القائمة تسميات مختلفة منها (المحتويات) أو (الفهرست) أو ثبت المحتويات) أو غير ذلك وهي على العموم تسميات تدل على معنى واحد. وعلى أية حال فأن البعض يميل إلى وضع هذه القائمة في نهاية البحث والبعض الآخر على العكس، ومع عدم وجود قاعدة ثابتة في هذا المجال نرى أن الأسلم في البحوث الاكاديمية واتساق مع العرف الجامعي السائد وتمييزا لها عن الكتب، فانه من الأفضل أن توضع هذه القائمة في بداية البحث، أي بصفحة جديدة بعد صفحة الشكر والتقدير.

ومن المهم أن يلاحظ الباحث المطابقة التامة بين العنوانات داخل البحث وبين ما أورده في هذه القائمة وكذلك بين تلك العنوانات وبين ارقام الصفحات التي وردت فيها، وهذا يتطلب التأني والدقة من الباحث ولاسيما عند الإنتهاء من طباعة البحث أو الأطروحة أي بعد أن تستقر ارقام الصفحات بشكل نهائي لضمان تلك المطابقة. كما يجب أن يراعي الباحث شمولية تلك القائمة لكل محتويات البحث، ابتداءا من المقدمة وإنتهاءا بالملخص الأجنبي وما بينهما من متن البحث وملاحق وجداول وفهارس أخرى أن وجدت. مع ملاحظة انه في قائمة المحتويات تذكر المقدمة بكلمة واحدة هي (المقدمة) دون ذكر الأقسامها التي سبق ايرادها[2].

[1] د. بشار عدنان ملكاوي. مرجع سابق.

[2] د. بشار عدنان ملكاوي. مرجع سابق.

ولقائمة المحتويات ضوابط معينة في الطباعة سنتناولها في المبحث الثالث من هذا الفصل.

الفرع السادس : الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة العربية «abstract» هو موجز يكتبه الباحث باللغة العربية عن موضوع بحثه ولاسيما في الرسائل والاطاريح عموما ومنها القانونية بما لا يتجاوز الثلثمائة كلمة توضع بعد قائمة المحتويات. ويبين الباحث في هذا المستخلص موضوع بحثه واهميته ونطاقه والمنهج العلمي الذي سلكه والتبويب الذي اتبعه في معالجة الموضوع، بحيث يؤمن هذا المستخلص للقارئ الاطار العام للبحث، ومن خلال قراءته يعرف القارئ الخطوط العريضة للبحث. ومع أن امر ايراده في الرسائل والبحوث القانونية، أمرا غير ملزم الا إنه من الضروري أن تحتوي تلك البحوث ولاسيما الرسائل على مثل هذا الملخص.

الفرع السابع: قائمة المختصرات. ذكرنا في السابق أنه في بعض الاحيان يستخدم الباحث المختصرات في البحث، وهي حالة تتطلب من الباحث مراعاة الدقة والمنهجية العلمية في إيراد قائمة بهذه المختصرات والانسب للباحث إدراجها بعد الانتهاء من الصفحات التمهيدية المتقدمة وقبل المقدمة (أي تكون آخر صفحة من الصفحات التمهيدية)، وتكون هذه القائمة على شكل جدول يبين فيه الباحث الكلمة ومختصرها فمثلا مختصر (لا. نا) تعني الكتاب دون ناشر[1]، و(لا. مط)مختصر لعبارة الكتاب دون مطبعة.. وغيرها. وعلى العموم فبإمكان الباحث ان لا يلجأ لتلك المختصرات، ولكن على الباحث أن اوردها، الالتزام بها وتوحيد العمل بها، مع انها قلما تستخدم في البحوث القانونية

[1] انظر في هذا الصدد مؤلف د. عبد المنعم البدراوي: أصول القانون المدني المقارن بدون تاريخ، بدون دار نشر

المطلب الثاني : صلب المذكرة .

يقصد به جسم البحث مبدوءا بالمقدمة ومنتهيا بالخاتمة، أي هو الجزء الأساس في البحث والمحصور بين الصفحات التمهيدية والصفحات الختامية، وهذا الجسم البحثي يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسة هي: المقدمة، المتن، الخاتمة. ومع اننا ذكرنا المقصود بهذه الاجزاء تفصيلا في الفصل الخامس والخاص بخطة البحث، الا اننا سنتناولها هنا بإيجاز شديد بما يحفظ الأفكار الرئيسة فيها وحرصا على التركيز وعد التكرار، وكالآتي:

الفرع الأول: مقدمة المذكرة . ذكرنا سابقا أن المقدمة هي آخر ما يكتب في البحث وهي بيان تمهيدي للبحث القانوني، يعرض فيه الباحث موضوع البحث ويحدد مشكلته واهميته ونطاقه والمنهج الذي اتبعه في الدراسة وخطة البحث. بحيث تكون هذه المقدمة مفتاح أو مدخل اساس للبحث من خلاله يستطيع القارئ تكوين فكرة عامة عن مدخل البحث مع ملاحظة أن البعض من الكتاب العرب في مجال القانون يطلقون على المقدمة تسمية (مدخل) أو (استهلال) أو(توطئة) أو تسميات أخرى تتضمن نفس المفهوم، وان كانت تسمية (المقدمة) أو (مقدمة) هي الأبرز والأكثر شيوعا في البحث القانوني[1].

ويجب أن تكتب المقدمة بأسلوب بسيط ودقيق يعكس المقدرة القانونية والثقافية للباحث وبعبارات متسلسلة الأفكار، متماسكة المعاني تستميل القارئ، وبما يسهل ايصال الفكرة للقارئ بأبسط العبرات دون اخلال باللغة القانونية ومفرداتها. لذا كان من الضروري على الباحث الاهتمام بهذه المقدمة كونها مطلع البحث وواجهته العلمية.

مع ملاحظة أن المقدمة في بعض مجالات البحث العلمي كالعلوم الادارية والتربوية يفرد لها فصلا كاملا، وهو أمر غير مألوف في البحوث القانونية التي استقرت على أن تكون المقدمة مدخلا للبحوث والرسائل والأطوحات بما لا يتجاوز الصفحات المعدودة.

[1] عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري، عمان، 2008.

ويجب التمييز هنا بين المقدمة وبين مفاهيم أخرى، منها التمهيد والتقديم. اذ تختلف المقدمة عن التمهيد في ان الثاني يكون مدخل إلى موضوع البحث بشكل اوسع من المقدمة، اذ يشمل: التعريف اللغوي والاصطلاحي والتطور التاريخي لموضوع البحث وتمييزه عن غيره، وسواء ذكرت في التمهيد كل هذه المعلومات ام ذكر جزء منها، المهم انها اوسع من المقدمة. وعلى العموم فهذا التمهيد في بعض البحوث القانونية أو الرسائل يطلق عليه المبحث التمهيدي أو الفصل التمهيدي، وهذا طبعاً شيء آخر غير المقدمة، وكذلك الأمر في تمييز المقدمة عن التقديم) اذ يطلق هذا الاصطلاح على تلك الافتتاحية التي يكتبها شخص ذو مكانية علمية مرموقة قبل مقدمة الكتاب الغرض منها الاشادة بالكتاب أو المؤلف أو كليهما.

الفرع الثاني: متن المذكرة . يقصد بالمتن في البحث عموما هو ذلك الجزء من البحث المنحصر بين المقدمة وبين الخاتمة وهو الجزء الذي تبرز فيه مشكلة البحث وتفرعاتها وتتضح من خلاله مقدرة الباحث على النقد والتحليل والترجيح والاختزال وغير ذلك من مهارات الكتابة التي يجب ان يتسم بها البحث والباحث. وتقسيمه عادة يبدأ في الكتب أو الرسائل والأطروحات من (القسم) أو (الباب) أو (الفصل) أما في البحوث الأخرى التي عادة ما تكون اقل حجما فيبدأ تقسيمها من (المبحث) أو (المطلب).

ويكفي (متن البحث) أهمية أن إنتهاء الباحث من كتابة هذا المتن هو ايذان بانتهاء اصعب مرحلة موضوعية وشكلية في البحث، لهذا كان على الباحث أن يستجمع كل قدراته ومعارفه القانونية والاكاديمية في الكتابة. ولعل أهم ما يجب أن يراعيه الباحث في كتابة ذلك المتن[1]:

[1]– هذه نقاط موجزة سبق ان فصلناها بشكل واضح في الفصل السابع والخاص ب (كتابة البحث القانوني).

1- مراعاة فن الاسلوب فيجب أن يستخدم الباحث المفردات والعبارات والجمل البسيطة الواضحة التي تكون سهلة التركيب والترابط بعضها مع البعض الآخر بما يقود إلى فهم القارئ لما قصده الباحث.

2 – التقيد بلغة القانون التي يتميز بها علم القانون عن غيره من العلوم وعدم الانسياق وراء المفردات والأمثلة الدارجة، وحينما نقول هنا (لغة القانون) نعني بذلك التقيد بمفردات هذه اللغة.

3- مراعاة التوازن النسبي في البحث سواء أكان ذلك التوازن، توازنة كمية ام توازنة كيفية.

4 – الابتعاد عن العناوين العائمة غير المرتبطة بخطة البحث.

5- التقليل من الاقتباس كون الإكثار منه يشكل مؤشرا سلبية على الباحث والبحث.

6 – أن يتجنب الباحث التداخل والتضارب بين أقسام البحث.

7- مراعاة الدقة والترابط والتوازن بين الفقرات.

8 – الأمانة العلمية في الإشارة إلى مراجع ومصادر المعلومات.

9- ان تبرز شخصية الباحث في كل مفاصل البحث من خلال النقد البناء والمناقشة والترجيح.

10 – التقيد بالقواعد المنهجية في الإشارة إلى الهوامش.

وعلى العموم فعلى الباحث في كل ذلك أن يكون دائم الاتصال بالمشرف واطلاعه على ما كتب أولا بأول، كي يتمكن من السيطرة على الاخفاقات أو الهفوات التي قد يقع فيها الباحث، ولكي يأتي مضمون البحث ومحتواه ايجابية.

الفرع الثالث: خاتمة المذكرة .كما في المقدمة فأن الخاتمة هي آخر ما يكتب في البحث القانوني[1]، فبعد أن ينتهي الباحث من بلورة جميع افكار البحث في متن البحث كما تقدم فإنه يعمد عند ذاك إلى كتابة مقدمة البحث وخاتمته، وإذا كانت المقدمة هي المفتاح إلى البحث أو مدخله العلمي، فأن خاتمة البحث هي الاطار النهائي للبحث وفيها يورد الباحث محورين اساسيين هما (النتائج) و(المقترحات). وسبق أن بينا أن نتائج البحث تعني اجمال أهم ما توصل اليه من افكار ومفاهيم في البحث في هذه الصفحات وفي المقترحات على الباحث أن يبين اقتراحاته المختلفة والتي يراها مناسبة ليوجهها إلى أي جهة معنية بتطبيق أو تشريع القوانين والتي لها صلة بموضوع البحث.

وتكمن اهمية الخاتمة بقسميها في أنها تمثل الوثيقة القانونية التي يخرج بها الباحث من مسيرة بحثه، فلا شك أن القارئ أو كل من له صلة بهذا البحث سينتظر نتائج وتوصيات يسفر عنها هذا الجهد الذي قام به الباحث والذي كرس نفسه وحبس جهده لفترة من الزمن تصل أحيانا إلى ثلاث سنوات. لذا فليس من الطبيعي والمعقول أن يخرج البحث بغير تلك النتائج والتوصيات، فالبحث عديم النتائج وعديم المقترحات ليس ببحث، بل هو عملية لتجميع الأفكار والاقتباس ودمجها دون أية دراية أو تبصر. لهذا كانت وما زالت خاتمة البحث هي احد اهم معايير وزن شخصية الباحث وأوضح انعكاس لفهم الباحث واستيعابه لموضوع بحثه.

وليس سليما ما قد يذهب اليه بعض الباحثين من الخاتمة هي تلخيص للبحث، فالخاتمة شيء والملخص شيء آخر، ويجب ان يراعي الباحث دقة وبساطة الأسلوب الذي تكتب به الخاتمة، مع ملاحظة الايجاز وعدم الاسهاب الذي يقود إلى الملل وضياع المعنى.

[1] د. عبد القادر الشيخلي. فن الصياغة القانونية. دار الثقافة. عمان – الأردن. 1995.صفحة 118.

المطلب الثالث : الصفحات الختامية للمذكرة : هي الصفحات التي يختتم بها الباحث بحثه وهي تبدأ من عند انتهاء محتوى البحث، وتحديدا مما بعد الخاتمة. ولعل اهم هذه الصفحات هي الجداول، الملاحق، الفهارس، قائمة المراجع والمصادر، الملخص باللغة الانجليزية، الغلاف باللغة الانجليزية. وسنتناولها في الآتي:

الفرع الأول: الجداول. قلما يلجأ الباحث القانوني إلى ايراد الجداول في البحث القانوني، مع أن هذه الجداول متصورة بوضوح في البحوث والدراسات القانونية الميدانية التي يجريها الباحث كتلك التي تجرى على الأحداث أو المسجونين أو حالات الطلاق أو تشرد الأحداث أو جرائم الوظيفة وغير ذلك. كما قد تكون تلك الجداول مقتبسة من مصادر ومراجع معينة كما لو تم اللجوء إلى الاحصاءات السنوية التي تجريها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على هذه الحالات وغيرها[1].

ويجب مراعاة عدد من الاعتبارات عند ايراد مثل هذه الجداول في البحوث والدراسات والرسائل القانونية، لعل أهمها:

- يجب أن يكون الإيراد الجدول صلة وربط بموضوع البحث ويتضح ذلك من خلال الاشارة اليه بعبارة (انظر الجدول رقم كذا).
- يجب أن يرقم كل جدول مع بيان لأسم الجدول، كما لو ذكر الباحث تحت احد الجداول: الجدول رقم (12) يبين مدى استجابة المسجونين لبرامج تعليم المسجونين.
- ذكر المرجع الذي اقتبس منه الجدول، كاملا ابتداء من اسم المؤلف أو المعد وانتهاء برقم الصفحة.
- من الضروري تحليل معلومات الجداول في المتن واثناء الدراسة لبيان الصلة بين مشكلة البحث والجداول الاحصائيات الواردة.

[1] د. بشار عدنان ملكاوي، مرجع سابق، ص47-62.

ومع ذلك فأنه ليس هنالك منهج ثابت على ضرورة ايراد تلك الجداول في نهاية البحث أو الرسالة (طريقة العرض المجمع)، انما من الممكن أن ترد تلك الجداول في صلب البحث بين طيات الموضوع

طريقة العرض الفوري أو المباشر)، كما أنه من الممكن ايرادها عند نهاية كل جزء رئيس من الدراسة (طريقة التجميع المجزأ)[1]. وان كنا نرى أن العرض المباشر هو الأنسب بالنسب للقارئ، لكن اذا رغب الباحث في ايراد تلك الجداول في جزء مستقل في نهاية البحث فعليه ترقيمها ترقيما موحدا يبدأ من الرقم (1) إلى آخر جدول.

وعلى الباحث أن يضع تلك الجداول بعد الخاتمة وقبل قائمة الملاحق ان وجدت، وفي كلا الحالتين فأن تلك الجداول ستكون قبل قائمة المراجع الاحتمال أن تكون بعضها مقتبس من المراجع أو مأخوذ عن استبيانات وغيرها مما يجب الاشارة اليها في المراجع.

الفرع الثاني: الملاحق : هي بيانات أو معلومات أو وثائق، يلجأ الباحث إلى تضمينها في نهاية بحثه لإرتباطها بصلب البحث، ولعدم امكانية إيرادها في متن البحث حفاظا على انسجام متن البحث وتحاشيه للسرد والاستطراد. كمان الهدف منها يبدو في تمكين القارئ من الرجوع إلى فكرة معينة أو استيضاح جانب معين الافضل ان يراجعه في الملاحق دون إتخام متن البحث....

واذا كان بالإمكان وضع بعض هذه الملاحق القصيرة في الهامش، فان العديد منها لا يستوعبه أو يناسبه ذلك الهامش، لهذا كان المكان الأفضل والأنسب في البحث أو الرسالة لهذه الملاحق هو في نهاية الرسالة وقبل قائمة المراجع، والسبب في ذلك هو ان مراجع البحث أو الرسالة قد تشمل مصادر ومراجع تلك الملاحق ومن ثم كان من الضروري أن تأتي قائمة المراجع بعد انتهاء صلب البحث وبضمنه الملاحق، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق

[1] د/ محمد الصاوي مبارك: مرجع سابق، ص 350.

التكامل في فكر الباحث والقارئ معا، لذا كان من غير السليم ايراد تلك الملاحق بعد قائمة المراجع لأن ذلك سيوحي بأنها جاءت بعد أن انتهى كل شيء في البحث أو الرسالة وستبدو وكأنها شيء زائد لا داعي له، وهو اتجاه غير سليم[1].

ويتنوع عدد واهمية الملاحق بحسب طبيعة موضوع البحث وميدانه، اذ انها تكثر في الدراسات التاريخية أو الأدبية وما شابه، وقلما نجدها في البحوث القانونية، ومع ذلك فقد ترد مثل تلك الملاحق في الرسائل والابحاث القانونية في صور معينة، أهمها:

– تشريعات هامة لها علاقة بالبحث.

– مشروعات القوانين، كأن يضمن الباحث بحثه أو رسالته بمشروع القانون معين تم تشريعه ولم يصادق عليه.

– نصوص قانونية مختارة من قانون أو قوانين معينة تتعلق بالبحث أو تم الاستعانة بمضمونها.

– نصوص لإتفاقات ومعاهدات دولية لها صلة بالبحث. نموذج لتشريع معين يقترحه الباحث، كما لو اقترح الباحث مشروعة لقانون حماية البرامج الاليكترونية من التطفل.

– نماذج التفصيل أحكام قضائية وردت الاشارة اليها في البحث.

– نموذج استمارة أو استمارات الاستبيان التي قام بها الباحث.

– خرائط جغرافية معينة، كم لو كان البحث أو الرسالة في مجال القانون الدولي العام مشكلة الحدود بين دولتين أو مشكلة تقسيم المياه بينهما وهكذا.

– نماذج شكلية لعقد معين له علاقة بموضوع البحث.

[1] د. بشار عدنان ملكاوي، مرجع سابق.

– وثائق معينة وردت الإشارة إليها في متن البحث.

– الموافقات الرسمية لحصول الباحث على زيارة احد المؤسسات وإجراء الاستبيان كموافقة دائرة السجون أو دائرة الأحداث على ذلك.

ويجب أن ترقم تلك الملاحق بحيث يشار لكل منها برقم معين، منعا للإلتباس وليتسنى الإرشاد اليها في متن البحث، وغالبا ما يتم ذلك بعبارة (انظر الملحق رقم كذا). مع ملاحظة أن بعض الملاحق اذا أوردها الباحث باللغة الأجنبية فعليه ايراد ترجمة لها لتكون مفهومة للقارئ ومجدية للبحث، كأن يورد خريطة مؤشر عليها باللغة الأجنبية أو وثيقة أو قانون أو مشروع قانون أو معاهدة بلغة غير اللغة العربية[1].

الفرع الثالث: الفهارس. من المهم أن يورد الباحث في نهاية بحثه عددا من الفهارس المناسبة والتي يكون هدفها مساعدة القارئ على الرجوع إلى ما يريده من البحث دون أن يتحمل عناء تصفح البحث أو الكتاب كاملا وتمكنه من الوقوف على الجزئيات والنقاط التفصيلية بيسر، وهو اختصار واضح للوقت والجهد، وعلى الرغم من البحوث والرسائل القانونية باللغة العربية لم تألف بشكل واضح مثل هذه الفهارس – سوى فهرس المراجع –، الا انها أمرا مألوفة في العديد من الجهود العلمية الأجنبية، ونظرة واحدة إلى نهايات كتبهم وتحت عنوان «index» تظهر الدقة والجهد المبذول في إعداد تلك الفهارس.

أما عن كيفية الاستفادة من تلك الفهارس من قبل الباحثين الآخرين: مثلا اذا كان موضوع الباحث في عقد النقل)، فانه يراجع فهارس المراجع بحثا عن كلمة (نقل) وهي تندرج تحت تصنيف حرف (ن). واذا اراد البحث عن تلك الكلمة في المراجع الاجنبية فعليه أن يعرف معناها أولا بتلك اللغة ثم يبحث عنها بالطريقة السابقة.

[1] عامر قنديلجي، المصدر السابق، ص175.

ويمكن للباحث اعداد تلك الفهارس من خلال اعداد مجموعة من الصفحات «المسودات» كل منها مرقمة ترقيمة أبجدية من الألف إلى الياء. ويمر على صفحات البحث أو الرسالة قراءة دقيقة فيلتقط المفردات الكلمات التي تندرج تحت تلك الأحرف ثم يدرج امامها رقم الصفحة أو الفقرة التي وردت فيها، فمثلا يدرج تحت حرف (جيم) المفردات القانونية الاساسية الواردة في البحث والمبدوءة بهذا الحرف بعد اهمال (أل التعريف)، ككلمة: جريمة، جناية، جنحة، جرم، جاني.... مع ملاحظة إنه إذا كان هنالك اكثر من موضوع يشترك في الحرف الأول اخذ الحرف الثاني واذا اشترك اكثر من موضوع في الحرف الثاني اخذ بالحرف الثالث، وهكذا[1].

وتختلف صور تلك الفهارس بحسب ميدان البحث فما يكون ضروريا في البحث التاريخي أو الفقهي أو الأدبي (كفهرس الاعلام أو فهرس الأمكنة أو فهرس الاشعار أو فهرس الوقائع والايام أو فهرس الامثال.. قد لا يكون كذلك في البحث القانوني وعلى العموم فأهم صور هذه الفهارس في البحث القانوني:

أولا: فهرس المراجع: وقد سبق التطرق اليه وهو أمر لا غنى لأي بحث قانوني، بل علمي، عنه.

ثانيا: فهرس التشريعات، يرتب الباحث في هذا الفهرس وبحسب الأبجدية اللغوية للمفردات القانونية (الواردة في النصوص التشريعية في البحث.

ثالثا: فهرس الاحكام القضائية، بموجبه ينظم الباحث ترتيب أبجديا للقرارات والأحكام القضائية التي وردت في البحث.

رابعا: فهرس المفردات، مع ذلك يمكن دمج الفقرتين (ثانيا) وثالثا في فقرة واحدة، كما في العديد من الكتب الاجنبية وهو ما يسمى ب (فهرس المفردات) أو (الفهرس الهجائي)،

[1] الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 94.

وفائدة هذا الفهرس في تسهيل المهمة على القراء في البحث عن أية مفردة يريدها ويعرف ما إذا كان الباحث قد تطرق اليها أم لا..

وفي بعض الأحيان إذا كانت الدراسة القانونية مقارنة بالفقه الاسلامي فانه يمكن للباحث القانوني إعداد فهرسا للآيات القرآنية الكريمة وآخرة للأحاديث النبوية الشريفة[1].

الفرع الرابع: قائمة المراجع والمصادر. بعد أن ينتهي الباحث من اعداد محتوى البحث، فلا بد من أن يقوم بعملية حصر وتنظيم لجميع المراجع والمصادر التي رجع اليها اثناء بحثه في قائمة المراجع «Bibliography». وتسمى هذه القائمة ب (فهرس المراجع)، ولفظة المراجع أو المصادر هنا تشمل كل مصادر البيانات والمعلومات التي رجع اليها الباحث في اعداد البحث، منشورة كانت أم غير منشورة، مسموعة ام مكتوبة، قديمة أم حديثة. ولإيراد قائمة المراجع أهمية خاصة تتجلى في عدة وجوه، ابرزها:

- تمثل عنوان شرف للبحث القانوني ودليل صدق الاصول التي نشأ عنها.
- الأمانة العلمية في ذكر جميع مصادر المعلومات والبيانات التي ساعدت الباحث في اتمام البحث.
- مساعدة القارئ في الرجوع إلى المراجع المستخدمة في البحث.
- انعكاس الجهد العلمي الذي قام به الباحث من خلال جمع تلك المصادر.
- بيان المراجع الحديثة والقديمة التي رجع اليها الباحث. اذ ان العديد من الموضوعات الحديثة في القانون تحتاج إلى أن يرجع الباحث في كتابتها إلى المراجع الحديثة، فيما يحتاج إلى المصادر القديمة في الموضوعات المقارنة بالفقه الاسلامي.

هنالك ضوابط اساسية على الباحث مراعاتها عند اعداد تلك القائمة، لعل أهمها:

[1] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص79.

- عدم المبالغة في ذكر المراجع، بحيث يجب أن لا يضمن الباحث قائمته عناوينا كثيرة لمجرد الايحاء للقارئ بأنه قد بذل جهدا في اعداد البحث من خلال الرجوع إلى الغث والسمين من تلك المراجع، وفي ذلك كتب الأستاذ « Ralf berry»: (... ان هذا كذب وخداع يمس المكانة العلمية للباحث، ولعل القارئ المتخصص الفطن سيكتشف سريعا ذلك الحشو وسيتحسس ذلك الخداع، فيفقد ثقته بالباحث وبأمانته العلمية حتى أن صورة الباحث ستهتز امامه)[1].

- يجب ان يهمل الباحث ذكر تصنيف الكتاب في المكتبة أو اسم المكتبة التي يوجد المرجع فيها أو استعارة منها

- ان لا يذكر الباحث الا المراجع التي اطلع عليها مباشرة، اما تلك التي لم يراها ولم يطلع عليها فبإمكانه الاشارة اليها في الهامش مع عبارة (اشار اليه:..) أو (منقولا عن...) مع الإشارة إلى ذلك المصدر الذي اشار اليها.

- أن يشير إلى تلك المراجع بشكل دقيق ولعل طريقة الإشارة إلى المراجع في بحوث، هي اعادة نفس البيانات والعناصر المذكورة في الهوامش عند ذكر المرجع الأول مرة فيه مع حذف رقم الصفحة عند ايراد المرجع في قائمة المراجع[2]. مثال ذلك:

ذكر المرجع لأول مرة في الهامش): د. حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في المحقق الجنائي الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1990، ص 24.

ذكر المرجع في قائمة المراجع): د. حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في المحقق الجنائي الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1990.

---

[1] Berry Ralf ,op.cit , 1969 , p. 47.

[2] الدكتور أحمد بدر، المرجع السابق، ص189.

- ان يكون الباحث ملما بالمراجع التي استخدمها في البحث وان تكون لديه فكرة عنها، اذ كثيرا ما تثار مثل هكذا نقاط أثناء المناقشات.

- اذا كان الكتاب متعدد الأجزاء فيذكر تأريخ صدور الجزء الاول ثم (–) تاريخ صور الجزء الأخير، ومثال ذلك:

Garraud (Rene): traite theorique et Prataique de droit Penal francais, Paris, 1910–1935

- هنالك ثلاثة طرق في ترتيب المراجع في البحوث عموما. اولها (الترتيب التاريخي) أي ترتيب المراجع بحسب تأريخ النشر، والثاني (ترتيب الشهرة) أي ترتيبها بحسب أسماء الشهرة للمؤلفين مع إهمال (ال) التعريف أو (إبن)

وآخرها الترتيب الانسب للمراجع في البحوث القانونية وهو الترتيب (الألفبائي)، أي ترتيب المراجع بحسب الأحرف الأولى لأسماء المؤلفين سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية. ولعل استخدام جهاز الكومبيوتر في الطباعة وفر امكانية هذا الترتيب بسهولة من خلال البرنامج الموجود فيه لهذا الغرض.

- ملاحظة أن الترتيب الأبجدي في اعلاه يكون ضمن كل مجموعة وليس لكل مراجع البحث، أي أن مجموعة الدوريات تتسلسل ابجدية لوحدها والكتب وهكذا...

- يتم اتباع ترقيم موحد لقائمة المراجع العربية يبدأ من الرقم (1) إلى آخر مرجع من المراجع العربية، وكذا بالنسبة للمراجع الأجنبية إن وجدت.

- اذا وجدت مراجع الفقه الإسلامي فترتب حسب ظهور المذاهب الاسلامية وتكون مسبوقة بتفاسير القرآن الكريم وكتب الحديث الشريف (أن وجدت)، ثم يتبع مراجع تلك

المذاهب اهم المراجع الشرعية للفقهاء المحدثين لعدم امكان تمييز مذاهب هؤلاء الفقهاء.

- بالنسبة للتشريعات فأنها ترتب حسب سنوات الصدور، مع مراعاة التدرج الخاص بها (أي ترتيبها على شكل مجموعات متدرجة من الدساتير إلى التشريعات الفرعية)، بحيث يكون الترتيب بحسب سنوات الصدور ضمن كل مجموعة (أنظر الملحق رقم 4)[1].

ومع انه لا يوجد نظام ثابت في ترتيب تلك المراجع في البحوث والرسائل القانونية الا النظام الأنسب في ترتيب المراجع هو تقسيم تلك القائمة إلى قسمين الأول للمراجع العربية والثاني للمراجع الأجنبية، وبحسب الشكل الآتي:

بعد القرآن الكريم.

القسم الأول: المراجع باللغة العربية

أولا: تفاسير القرآن الكريم.

ثانيا: مصادر الفقه الاسلامي (ترتب بحسب المذاهب).

ثالثا: كتب الحديث الشريف.

رابعا: كتب اللغة والمعاجم.

خامسا: مراجع القانون.

سادسا: المجلات والدوريات.

سابعا: الرسائل والاطاريح.

ثامنا: البحوث غير المنشورة.

[1] الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 45.

تاسعا: التشريعات.

–الدساتير

– القوانين.

– التشريعات الدولية.

عاشرا: المجموعات القضائية.

حادي عشر: مراجع الانترنت.

القسم الثاني: المراجع باللغة الأجنبية، (إن وجدت).

أولا: باللغة الانجليزية.

ثانيا: باللغة الفرنسية.

ثالثا: أية لغة أخرى.

رابعا: الدوريات باللغة الأجنبية.

وللباحث أن يضيف ما يراه مناسبة من اقسام فرعية داخل القائمة اعلاه ولا سيما في القسم الاول الخاص بالمراجع العربية كأن يضيف فقرة للقرارات القضائية غير المنشورة أو المشروعات القوانين أو للمؤتمرات الدولية.

وقد ذهب اتجاه حديث عند البعض من كتاب القانون والباحثين فيه يذهب إلى تقسيم المراجع إلى عامة وأخرى متخصصة. ومثال الأولى: أن موضوع البحث اذا كان (سبق الإصرار في جريمة القتل العمد) فأن كل مراجع القانون الجنائي العامة كالشروحات مثل: «شرح قانون العقوبات» أو « الاحكام العامة في قانون العقوبات» أو «مبادئ القانون الجنائي» وما شابه... هي مراجعة عامة، أما المراجع الخاصة فهي التي تتناول مواضيع

ذات صلة وبشكل أدق ومثالها: «جريمة القتل العمد» أو « الظروف المشددة في جريمة القتل» أو «تشديد العقوبة»[1] وهكذا، سواء أكانت تلك المراجع كتبا ام مقالات ام بحوث منشورة ام غير منشورة. ومع أن هذا الاتجاه جيد ولا بأس فيه الا ان تقسيم المراجع بالشكل التقليدي السالف يعد أكثر دقة وتنظيما.

الفرع الخامس: الملخص باللغة الانجليزية. كما سبق وان ذكرنا في مستخلص اللغة العربية، فأن هذا الملخص يجب أن يحتوي أيضا على أهم تلك الخطوط العريضة الخاصة بالبحث كموضوع البحث وأهميته ونطاقه والمنهج الذي اتبعه في البحث وكذلك الاقسام الرئيسية فيه. ويميز علماء المناهج بين المستخلص) و(الملخص summary)، ولديهم ان الاول هو موجز البحث الذي لا يتجاوز الثلاثمائة كلمة، أما الثاني فهو خلاصة شاملة الكل البحث مع الإشارة إلى بعض النتائج والتوصيات وأهم المراجع. وبهذا المعنى فأن تطبيق مفهوم (الملخص) على تلخيص الاطروحة باللغة الانجليزية، في البحوث القانونية هو الأقرب إلى الصواب، لأن الرسالة أو الأطروحة في القانون اذا كانت مكتوبة باللغة العربية فأن امر الحاجة إلى المستخلص (باللغة العربية) لا يبدو ملجأ، أما الملخص فيبدو ضروريا باللغة الأجنبية لأنه سيكون النافذة الأجنبية الوحيدة للبحث. واني أتذكر حينما زارنا في الكلية وفدا من كلية الحقوق بجامعة (lion) في فرنسا فأنهم اول ما تصفحوا تلك الصفحات المكتوبة باللغة الانجليزية في الرسائل والأطروحات في مكتبة الكلية[2].

فقد وجدنا من خلال التجربة أن العديد من الباحثين لا يعيرون اهمية لهذا الملخص، معتبرين اياه من قبيل الصفحات التي لا تقرأ من قبل القارئ أو لجنة المناقشة، والحقيقة هي العكس فمن الضروري على الباحث الاهتمام بكتابته من الناحية الاملائية والموضوعية. ومع ظهور شبكة الانترنت فقد اصبح لهذه الملخصات أو المستخلصات اهمية واضحة لاسيما

[1] أنظر بشكل عام: د. مهدي زديلف ود. تحسين الطراونة. مرجع سابق، ص89.

[2] أنظر بشكل عام: د. مهدي زديلف ود. تحسين الطراونة. مرجع سابق، ص92.

في الرسائل والأطروحات الجامعية، حيث اعتمدت العديد من الجامعات نشر تلك الملخصات باللغتين العربية والاجنبية على مواقعها للتعريف ببحوثها المنجزة وبباحثيها.

وينصح الباحث الذي لا يجيد اللغة الانجليزية أن لا يعتمد على غيره في اعداد وترجمة الملخص بشكل نهائي، اذ من الافضل والأنسب له أن يعد ذلك الملخص باللغة العربية أولا ثم يراجعه لأكثر من مرة ثم يسلمه إلى من يترجمه مع عدم اهمال تدقيقه جيدا بعد الترجمة، لان اعداد الملخص من قبل الباحث نفسه يتيح له كتابة المستخلص بأسلوبه وكذلك ابراز أهم النقاط التي يريد الباحث ابرازها. ويجب أن يلتفت الباحث إلى أن الملخص أو المستخلص يختلف عن الخاتمة، فالأخيرة تعني نتائج البحث ومقترحاته فقط، أما الملخص أو المستخلص فيتضمن عناصر متعددة سبق ايرادها. كما يجب على الباحث كتابة ذلك المستخلص بأسلوب سلس وواضح وبعيد عن التعقيد أو استخدام المفردات عسيرة الفهم[1].

وعلى العموم فأن بعض الدوريات العلمية أو المتخصصة بمجال القانون – لا سيما المحكمة منها – تطلب من الباحث مستخلصة باللغة الانجليزية بحدود نصف صفحة تقريبا عن موضوع بحثه لينشر معه.

المبحث التاسع : الاخراج الطباعي للمذكرة .

بعد انتهاء الباحث من كتابة مسودة البحث وحصوله على الاذن بالطباعة في الرسائل والأطروحات وترتيب البحث ترتيبا نهائيا يصبح البحث جاهزا للخروج إلى حيز المناقشة أو النشر أو التسليم إلى الجهات ذات العلاقة وهنا نصبح في مرحلة الشروع بطباعة البحث القانوني أو إخراجه إذا كان مطبوعة بشكل أولي (Draft)، وللوقوف على هذا الموضوع وزعنا دراسته على ثلاثة مطالب، الأول لبيان مفهوم الإخراج الطباعي وأهميته

[1] عامر قنديلجي، المصدر السابق، ص 133.

والثاني لأهم قواعد طباعة البحوث الرسائل والثالث لأثر الكومبيوتر في إخراج البحوث والرسائل والرابع التعديل البحث القانوني أثناء الطباعة وبعدها والخامس لعدد النسخ المطلوب طباعتها من البحث أو الرسالة، وكالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الإخراج الطباعي وأهميته : لا شك في أن من أهم المراحل الواجبة على الباحث بعد اتمام مسودة بحثة أو رسالته، هي مرحلة الطباعة وهي مرحلة ينتقل فيها الباحث من البناء الموضوعي للبحث إلى الاخراج الشكلي له[1]. واليوم وبعد ان تطورت وتعددت وسائل الطباعة أصبح من غير المقبول تسليم الرسائل والابحاث العلمية ومنها القانونية إلى الجهات المعنية دون أن تكون مطبوعة. وجدير بالذكر أن مفهوم الطباعة هنا قد يتضمن طباعة المسودات التي كتبها الباحث على الورق بخط اليد، كما قد يتضمن إعادة إخراج وتنضيد ما كتبه وطبعه الباحث اذا كانت مسودات بحثه مطبوعة أصلا، وهو ما يحصل اليوم كثيرة بين الباحثين، سيما وان العديد من المشرفين لا يقبلون المسودات من الباحث الا اذا كانت مطبوعة كما بينا.

وتبدو أهمية هذه المرحلة في أنها تتمثل في الثوب الذي سيلبسه البحث القانوني والذي سيخرج به إلى يدي القارئ أو المناقش ومن الطبيعي من غير اللائق أن يظهر البحث بمظهر غير مناسب وغير لائق...، فضلا عن ذلك فقد بات من الركائز التي يتم تقييم البحث العلمي عليها اليوم (إلى جانب المحاور الموضوعية الاخرى)، الجانب الفني أي جودة الطباعة وحسن الإخراج، كما أن الأبحاث العلمية ومنها القانونية أصبحت اليوم مرآة العصر وبالتالي يجب أن تنعكس روح العصر فيها شكلا وموضوعة، ومن ثم كان على الباحث والجامعة الاهتمام بشكلية البحوث وجوانبها الفنية. فضلا عن ذلك فأن الطباعة الجيدة والمتقنة تؤثر نفسية في القارئ والمناقش بل وهي عامل اساس في لفت الانتباه إلى البحث، وفي ذلك يقول الإمام علي بن أبي طالب (ايلام): (جمال الخط يزيد الحق وضوح)،

[1] Berry Ralf ,op.cit , 1969 , p 62

واليوم وبفضل ظهور الكومبيوتر أصبح بالإمكان استخدام مختلف الخطوط والتحكم بأحجامها بما يظهر البحث في أجمل حلة[1].

المطلب الثاني: أهم قواعد طباعة المذكرة .لا شك في أن طباعة البحث العلمي تختلف عن طباعة المطبوعات «الأخرى كالصحف أو الاعلانات أو المقالات» الخ...، اذ تخضع طباعة البحوث والرسائل الأكاديمية عموما ومنها القانونية إلى مجموعة من الضوابط والقواعد التي يجب على الباحث مراعاتها سواء أكان هو القائم بالطبع أم غيره،

ولعل اهم هذه القواعد هي:

1- أن تكون الأوراق المستخدمة في الطباعة من اللون الأبيض متساوية الحجم.

2 - ان تكون الكتابة والطباعة النهائية على ورق حجم (A4)أي الورقة ذات الأبعاد القياسية (20 سم X30 سم).

3- أن تكون خطوط المتن بخط حجم (16) في قياسات الحاسبة وخطوط الهامش أقل من ذلك أي بحجم (14) أو (12).

4- على الباحث والطابعي مراعاة توحيد أحجام الخطوط في كل البحث، أي توحيد حجمه في المتن والهامش والعناوين المتشابهة في كل الرسالة، حفاظا على جمالية البحث ودقته المنهجية.

5- مراعاة خصوصية البحث القانوني وذلك بخلو صفحات و البحث من الزخارف والنقوش وصور الرواد وغيرها.

6- أن يكون معدل أسطر الصفحة الواحدة عن 25 سطرا.

[1] د. عبد القادر الشيخلي. فن الصياغة القانونية. دار الثقافة. عمان – الأردن. 1995، ص134.

7 – ان يكون الفراغ المتروك بين اسطر الصفحة الواحدة مناسب، لا كبيرة واسعة ولا ضيقة جدا. اذ المهم فيه تمكين القارئ من القراءة بيسر وسهولة.

8- الإبتعاد عن ترك فراغ كبير في صفحات الرسالة لاسيما وبين التقسيمات الفرعية كالفروع والمطالب والمباحث.

9- ترقيم الصفحات إبتداءا من متن البحث[1] أي مما بعد المقدمة إلى نهاية البحث باللغة العربية بما في ذلك الصفحات الختامية (قائمة المراجع الفهارس، الملاحق، الجداول)، أما الصفحات التمهيدية (الغلاف باللغة العربية، البسملة، الإهداء، الشكر والتقدير، قائمة المحتويات، المستخلص) فإنها إما ترقم ترقيمة أبجدية (أ ب ج.ح) أو ترقيمة لاتينية وكذلك (المقدمة) فأنها أيضا ترقما مستقلا عن ترقيم المتن.

10- ترقم صفحات الملخص باللغة الأجنبية بترقيم أبجدي انجليزي (A-B-C-D...) أو ترقيم لاتيني.

11- عدم ترقيم الفواصل التي تقع بين الفصول اذا كانت محتوية على عنوان الفصل فقط، أما اذا كانت تحتوي على تمهيد للفصل بأسطر معينة فعند ذلك ترقم مع صفحات البحث.

12- مع عدم وجود قاعدة ثابتة في مكان وضع الرقم في الصفحة الا ان الأبرز والأكثر شيوعا وقبولا هو وضع الترقيم في وسط الصفحة من الأسفل وبين قوسين مثل (12) أو في دائرة أو أي شكل يؤدي إلى بروز الرقم وسهولة قراءته وعدم اختلاطه بمحتويات الصفحة أو الهامش[2].

13- أن تكون العناوين الرئيسة والفرعية في وسط الصفحة وبخط بارز (Bold).

---

[1] د/ محمود حامد عثمان، مرجع سابق، ص 115.

[2] المرجع السابق: ص 125.

14- أن تبدأ الفقرات (سواء في المتن أو الهامش) بفراغ من جهة اليمين كما في بدايات الفقرات في هذا الكتاب ويكون ذلك باستخدام ايعاز (Tab) في الحاسبة.

15- أن يترك عند الطبع فراغ لا يقل عن ثلاثة سنتيمترات من كل الجوانب الأربعة للصفحة، ولا سيما في الرسائل، بما يؤمن سهولة تجليد الأطروحة وإمكانية تصفحها بسهولة دون ضياع بدايات الأسطر.

16- إعادة تصحيح الرسالة وتدقيقها مرات ومرات للقضاء على الأخطاء الموضوعية واللغوية والنحوية في البحث أو الرسالة لكي تأتي الرسالة خالية من هذه الأخطاء. وفي حالة اكتشاف الباحث لمثل هذه الأخطاء بعد الانتهاء من البحث أو الأطروحة فعليه إعداد قائمة (الخطأ والصواب) أو ما تسمى ب (قائمة التصويبات) وتوزيعها على كل النسخ الموجودة.

17- من الأفضل أن تكون النسخ المسلمة إلى لجنة المناقشة أو المكتبة مصورة على وجه واحد من الورق الابيض.

18 - الطريقة المثلى في الطباعة هي الطباعة التدريجية، بمعنى أن الباحث يقوم بطباعة ما يكتبه أولا بأول، بحيث يكون البحث أو الرسالة على شكل ملفات مجزءة. وهذا الأمر سيسهل على الباحث تصحيح كل جزء بيسر وسهولة بدلا من تراكم طباعة كل البحث عليه دفعة واحدة وهو ما يؤدي إلى عدم السيطرة على الأخطاء الاملائية والمطبعية والنحوية.

19- لكي يستطيع الباحث السيطرة على الأخطاء المطبعية والإملائية في البحث عليه تدقيق مسودات الطباعة الأولية (Draft) مرات ومرات، ولعل الطريقة المثلى في التدقيق الطباعي هي أن لا يدقق الباحث تلك المسودات بنفسه، إنما يسلمها إلى غيره ليقرأها ذلك الغير عليه ويمسك هو بأصل المسودات المكتوبة باليد ويتابع القارئ مع الباحث مدى التطابق بين الأصل والمطبوع مع تأشير ذلك الغير للأخطاء بقلم جاف أو حبر احمر. ولعل السبب في افضلية قراءة الغير هو أن الباحث اذا دقق بنفسه لنفسه فأنه سيهتم بتدقيق

الأفكار دون التدقيق في أشكال الكلمات ورسم الحروف بدقة، بحيث تمر عليه الكثير من الكلمات الخاطئة دون أن ينتبه للخطأ فيها فيظنها كلمات صحيحة. ويفضل أن يكون ذلك الغير ملما بقواعد اللغة العربية مع حسن القراءة والصوت.

20- نؤكد على ضرورة قيام الباحث بتصوير (استنساخ ما يسلمه من اوراق البحث إلى المشرف أو الطابعي خشية حالات الحريق أو التلف أو الفقدان وغيرها وليكون لدى الباحث نسخة احتياطية[1].

المبحث العاشر : مناقشة وتقييم المذكرة .

المطلب الأول : تقييم المذكرة : يقيم البحث العلمي أساتذة مرموقين في مجال التخصص ويقوم المحكم بتحليل كل جانب من جوانب البحث بالأسلوب العلمي ثم الحكم بما له أو عليه.

وتعد مناقشة البحث الختام الطبيعي للجهد الذي بذله الباحث في تحضيره وإعداده وطباعته، كما يعد منحه الدرجة التتويج الذي يسعى إليه نتيجة لثمرة جهده والهدف من مناقشة البحث معرفة لجنة المناقشة مدى الاستفادة التي حصل عليها الطالب من خلال كتابته لهذا البحث لا لمهاجمته ولذا يلزم على الباحث أثناء المناقشة أن يكون هادئة مستوعبة ومتفهما للأسئلة التي تطرح عليه قبل الإجابة عليها بهدوء وفهم ووضوح مبتعدا عن الإفراط في القول معززة آرائه بالبراهين العلمية الدامغة وأن يدافع عن آرائه دفاع مقنعا.

جوانب المناقشة: وبصفة عامة فإن المناقشة تدور حول جوانب أساسية، هي:

1- الناحية الشكلية: والإخراج عامة والكتابة الصحيحة ويتناول المناقش في هذا الجانب النواحي التالية.

أ- التوازن الهيكلي لأجزاء البحث.

[1] د/ محمود حامد عثمان، مرجع سابق، ص 141.

ب- مدى خلو البحث أو احتوائه على أخطاء مطبعية أو لغوية أو نحوية.

ج- مدى التزام الباحث بقواعد كتابة البحث، وقواعد الترقيم، وترتيب أجزائه، وكتابة المصادر - إلخ.

2- الناحية المنهجية المرتبطة بتقسيم البحث والنظام والتعمق فيه والعرض الجيد والبراعة في الخطة وربط الفصول ببعضها البعض واختيار العناوين ونحو ذلك.

3- الناحية الموضوعية أو الجوهرية المتعلقة بحسن الإحاطة بالموضوع ودقة النقد والمقارنة وانسجام الأفكار وعدم تعارضها وصحة التحليل والإسهام الجيد الذي حققه الباحث في الموضوع.

مدة المناقشة: أما مدة المناقشة فهي في العادة تكون ثلاث ساعات أو يزيد قليلا تنقسم إلى ثلاث فترات رئيسية هي:

1- الفترة الأولى: وهي تستغرق نحو نصف ساعة وفيها يقوم رئيس الجنة المناقشة ويكون عادة المشرف على البحث بافتتاح المناقشة طالبة من الباحث إلقاء ملخصة أو موجزا عن بحثه فيما لا يزيد عن ثلث ساعة وعلى الباحث أن يراعي الالتزام بذلك التزاما كاملا وأن يعد نفسه إعدادا جيدا للقيام بهذا الأمر خير قيام.

2- الفترة الثانية: وتستغرق نحو ساعتين ونصف الساعة يقوم فيها المناقشون بمناقشة الباحث في بحثه متناولين الجوانب الشكلية والموضوعية والحكم على مدى جدارة الباحث للحصول على الدرجة العلمية المطلوبة[1].

تعريف النقد العلمي:- النقد هو فن تمييز الجيد من الردئ ويقصد بالنقد العلمي دراسة الموضوع وتحليله ومقارنته بما يشابهه ثم الحكم له أو عليه بتوضيح قيمته وأهميته والنقد

[1]- د/ محمود حامد عثمان، مرجع سابق، ص 103 ص 105.

عملية خلق وإبداع وإنشاء كعملية التأليف فعلى الناقد أن لا يكتفي بذكر أن هذه العمل جيد أو ردئ بل عليه أن يشرح ويفسر نواحي الجودة ونواحي الضعف.

الشروط الواجب توافرها في النقد العلمي:

- يتطلب النقد:

1- الحياد والموضوعية والبعد عن الجوانب الشخصية والبعد عن الانفعال أثناء نقد الموضوع.

2- تحليل الموضوع لعناصره وتصوير دقيق لعوامل بيانته وبيان أوجه القوة والضعف في الموضوع وأسباب ذلك وطرق علاج أوجه الضعف. وأن يفرق الظروف والإمكانيات التي أحاطت بالبحث حتى يمكنه أن يقيم العمل.

3- وأن يكون نقده إيجابية بتوجيه الباحث إلى الطريق السليم.

الأسلوب العلمي في النقد:- يتم نقد البحوث بأسلوب علمي وهو أسلوب التعبير عن الحقائق وعرضها بألفاظ واضحة المعاني وبدون معايير انفعالية فغاية الأسلوب العلمي هو التحديد والتوضيح وليس التأثير أو التفخيم ولكي يكون سليمة يجب توافر الإيضاح:- يحتاج الإيضاح من الناقد دراسة الموضوع وما به من أفكار دراسة عميقة حتى يتمكن من عرضها والتعبير عنها بأسلوب واضح.

الدقة:- على الناقد توخي الدقة في اختيار اللفظ والعبارة التي توضح بدقة المعنى المطلوب بعيدا عن المرادفات والمجازات. جودة العرض: - يرتب الناقد ما لديه من أفكار ترتيبا جيدا ويعرضها في تسلسل ويكون التعبير عن الأفكار بأسلوب واضح دقيق خالي من ض عف العبارة ملتزمة بقواعد النحو والصرف.

التحديد:- على الناقد أن يحدد الاقتراحات التي يريدها إذ لا يكفي القول بأن المخطوطة طويلة جدا ويمكن اختصارها بل يجب تحديد الجزء أو الأجزاء غير المهمة التي ينبغي اختصارها أو إزالتها[1].

3- الفترة الثالثة: وتعقب المناقشة حيث تجمع اللجنة في مكان مغلق للتداول فيما بينها وعرض رأى كل منهم في مدى إجازة البحث وصلاحية الباحث للحصول على الدرجة العلمية المطلوبة فإذا قررت قبول البحث أعلنت نتيجة المناقشة حيث يقوم رئيس الجنة بقراءة محضر المناقشة والتداول[2]. وبعد أن يقدم كل عضو من أعضاء المناقشة والحكم تقريره الخاص بالبحث محل المناقشة ويكون على النحو الآتي:

تقرير المحكم:- على المحكم أن يقدم تقريرا عما تم تقييمه وأن يحتفظ بنسخة من هذا التقرير للعودة إليه عند الضرورة أو الضياع. ويتضمن التقرير المتقدم ثلاثة أجزاء رئيسية:

1- المقدمة: وهنا يذكر المحكم بعض البيانات الخاصة باسم الباحث وعنوان البحث والمجلة الناشرة والبيانات الخاصة بالدرجة والمعهد العلمي إذا كان البحث رسالة.

2- التعليق العلمي: وهنا يقوم الناقد بالإشارة إلى المعالم الرئيسية التي يتضمنها البحث وتحليل الموضوع وتفعيل ما به من أفكار ويتضمن التعليق إيضاح ما يلي: الهدف من البحث وأهميته - ومدى سلامة العمل التجريبي - مدى ربط النتائج ببعضها وبغيرها من نتائج البحوث الأخرى - وهل تمت المناقشة بشكل موضوعي - أهم النتائج التي توصل إليها الباحث - ما ورد به من إضافات جديدة - طريقة العرض والتنظيم - سلامة التعبير ودقة اللغة - شمولية المراجع وحداثتها - مدى الالتزام بالأسلوب العلمي - أهمية الأبحاث العلمية والتطبيقية - أوجه القوة والضعف بالبحث - مدى الالتزام بشروط النشر إذا كان مقدما للنشر في مجلة.

---

[1]- د/ محمد الصاوي مبارك، مرجع سابق، ص 339: ص 342.

[2]- د/ محمود حامد عثمان، مرجع سابق، ص 105.

3- الخاتمة والتوصيات:- هنا يوجز المحكم ما تعرض له البحث ويوضح قيمته ودرجته والتوصيات اللازمة بخصوصه وفي نهاية التقرير يوقع المحكم مع بيان الاسم واللقب العلمي والوظيفة والمعهد العلمي المنتمي له[1].

أما التقدير الذي يحصل عليه الباحث:- فتختلف الجامعات في نظام تقدير النجاح الذي تصدره لجنة المناقشة والحكم على الرسالة[2].

حيث أن هناك كليات تكتفي بالمنح وأخرى تعلن عن التقدير إذا كان جيد أو امتياز مثلا.

المطلب الثاني : مناقشة المذكرة : من المناقشة يعرف مدى نضج الطالب ومدى تمكنه من بحثه ومدى قدرته ليصبح باحثة أو محاضرة في مجال تخصصه، وعلى ذلك فإن إعداد الطالب لنفسه وحفز قدراته للمناقشة، وهي عوامل هامه لاجتيازه هذه المرحلة بنجاح[3]، ولذلك ينصح الطالب بإتباع الإرشادات الأتية:

1- حسن إعداد الملخص الذي يقوم بإلقائه في بداية المناقشة فيكون الملخص سليمة في صياغته موجزا شاملا لنواحي البحث مبرزة النواحي القوة ومظهرة للإضافات الجديدة.

٢- التدريب على إلقاء هذا الملخص وذلك ليضمن حسن الإلقاء وجودة العرض.

3- التنبؤ بالأسئلة المتوقعة عن المناقشين خاصة فيما يتصل بنواحي الضعف بالرسالة وإعداد الرد على الأسئلة.

- الرد على الاستفسارات المطروحة بلباقة وحسن تصرف مع التحلي بالهدوء ورباطة الجأش وعدم الانفعال أثناء المناقشة.

*- جوانب المناقشة:

---

[1]- د/ محمد الصاوي مبارك: مرجع سابق، ص 343: ص 344.

[2]- د/ محمود حامد عثمان، مرجع سابق، ص 109.

[3] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 71.

أولا: الجانب الشكلي:

1- يتناول المناقشون فيه مدى اتزان أجزاء الرسالة من حيث الشكل والتنظيم والترتيب الأجزاء الرسالة وقوائم المحتويات والجداول والملاحق.

2- مدى خلو الرسالة من أخطاء مطبعيه أو إملائية أو لغويه تتصل بقواعد النحو والصرف.

3- مدى الالتزام بقواعد الترقيم وقواعد الكتابة العلمية.

4- نظام كتابة وترتيب المراجع.

ثانيا: الجانب الموضوعي[1]:

1- يتناول المناقشون فيه عنوان الرسالة ومدى مطابقته لموضوع البحث.

2- يتناولوا هدف البحث وأهميته ومدى وضوحه.

3- طريقة استعراض المراجع التي استعان بها الطالب وأنواعها ومدى قربها أو بعدها لموضوع الرسالة ومدى حداثتها.

4- الطرق والأدوات التي استخدمها الباحث في دراسته , أوجه القصور الذي حدث في هذا الاستخدام.

5- مدى تغطية الدراسة لموضوع البحث.

6- كيفية استخلاص النتائج وربط البيانات في المناقشة والتزام الطالب بالأمانة العلمية في عرض البيانات الجديدة الذي أضافها الباحث في رسالته ونواحي القوة والضعف في هذه الإضافات.

---

[1]- المرجع السابق، ص 82.

7- مدى تمكنه من المادة العلمية الخاصة بالرسالة وما يحيط بها من علوم.

8- إمكانية تطبيق النتائج.

9- مقترحات الطالب للبحوث المستقبلية.

ثالثا: الجانب المتصل بالطالب وشخصيته:

المعرفة مدى نضجه العلمي ومدى مناسبته للحصول على الدرجة العلمية المطلوبة وذلك من خلال الاتي:

1- تتبع قدرة الطالب على عرض موضوع الرسالة وهل هو عرض منطقي متسلسل شاملا وفي ترابط فكري وبطريقة مشوقه.

2- قدرته على الرد على الأسئلة واحتفاظه بهدوء أعصابه.

3- مدى دفاعه عن آرائه التي وردت بالرسالة.

4- شجاعته في الاعتراف بالخطأ واستعداده لتصويبه.

5- مدى تقبله للنصائح.

قائمة المصادر والمراجع

– د. حلمي الحجار : المنهجية في القانون من النظرية الى التطبيق، طبعة ثانية ، (م.س.ذ.).

– حسن الساعاتى . تصميم البحوث الاجتماعية , نسق منهجي جديد ، بيروت ، دار النهضة العربية . 1972

– محمد زيان عمر. البحث العلمي – مناهجه وتقنياته ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2002 .

– محمد الغريب عبد الكريم . البحث العلمي . التصميم والمنهج والاجراءات. الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الثانية ، 1982.

– عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري، عمان، 2008.

مؤلف د. عبد المنعم البدراوي: أصول القانون المدني المقارن بدون تاريخ، بدون دار نشر

– جان بيار فرانيير : كيف تنجح في كتابة بحثك ، ترجمة : هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت : 1988، الطبعة الأولى.

– جودت عزت عطوي : أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن: 2000.

– د: رجب كريم عبد اللاه " أصول البحث العلمي في مجال القانون ".

– الأستاذ د : أحمد شلبي " كيف تكتب بحثا أو رسالة " .

د : أحمد عبد الكريم سلامة " الأصول المنهجية للإعداد البحوث العلمية ".

د : جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي " .

ابن الجوزي " الموضوعات " ج 1 ، الذهبي " ترتيب الموضوعات" ، الهيثمي " المجمع "

– د: مدحت رمضان "رمضان" الحث القانوني –دراسة نظرية تطبيقية" 1998–1999 .

– د:رجب كريم عبد اللاه "أصول البحث العلمي في مجال القانون " .

– د: جابر جاد الحق نصار " أصول وفنون البحث العلمي "

– د. بشـــار عدنان ملكاوي. المنهجية العلمية لإعداد البحث القانوني. لا يوجد دار نشـــر. عمان – الأردن2003.

– د. عبد القادر الشيخلي. فن الصياغة القانونية. دار الثقافة. عمان – الأردن. 1995.

مجلة دراسات صادرة عن عمادة البحث العلمي. الجامعة الأردنية عمان – الأردن.

مجلة المنارة. صادرة عن عمادة البحث العلمي. جامعة آل البيت. الأردن.

مجلة اليرموك. صادرة عن عمادة البحث العلمي. جامعة اليرموك. الأردن.

مراجع اجنبية:

- Roy M.Mersky and Donald J.Dunn: Legal Research - Illustrated - 8 edition, Foundation Press, New York: 2002.

- Sanders, D., William 8. Pinkey, K. Thomas; "The conduct of social Research", Holt, Rinehoid and Winton, New York, 1983, p. 40. - Mann, P.H., "Methods of Social Investigation", Basil Blackwell, Oxford, 19835.

Haralambos, M., et al., "Society: Themes and prospectives", London, Unwin Hyman, 1990. - 728. Hayes, Nicky and Orrel, Sue, "Psychology: An Introduction", Longman, London.

M. Shafik, "Data collection Technique", Manchester, University of Manchester, 1991,

الفهرس :

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي

المبحث الأول : ماهية البحث العلمي وأقسامه.....ص03
المطلب الأول: الخصائص العامة للبحوث القانوني.....ص03
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث.....ص10
المطلب الثالث : مشكلة البحث العلمي.....ص28
المبحث الثاني: ادوات البحث العلمي و توثيق المعلومات.....ص29
المطلب الاول: المقابلة الشخصية.....ص29
المطلب الثاني: المصادر التقليدية في البحث القانوني.....ص29
المطلب الثالث: توثيق المصادر والمعلومات في البحث العلمي.....ص42
المطلب الرابع: تصنيفات المكتبة وآدابها.....ص46
المبحث الثاني: المراجع والمصادر القانونية.....ص51
المطلب الأول: ماهية المراجع والمصادر.....ص52
المطلب الثاني: أهم صور المصادر والمراجع في البحث القانوني.....ص54
المبحث الرابع : علاقة الطالب بالأستاذ المشرف.....ص62
المبحث الخامس : مرحلة القراءة.....ص76
المطلب الأول : أهداف مرحلة القراءة والتفكير.....ص77
المطلب الثاني : شروط وقواعد القراءة.....ص78
المطلب الثالث: انواع القراءة.....ص80
المبحث السادس : تحديد خطة المذكرة.....ص82
المطلب الاول : أهمية تحديد خطة المذكرة.....ص83
المطلب الثاني: خصائص الخطة.....ص86
المطلب الثالث: تقسيم الخطة.....ص90

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
كلية الحقوق و العلوم السياسية
المجلس العلمي

المبحث السابع : هوامش البحث القانوني.....ص109
المطلب الأول: ماهية الهامش.....ص109
المطلب الثاني: وظائف الهوامش.....ص111
المطلب الثالث: إدراج الهوامش وترقيمها.....ص114
المطلب الرابع : اهم قواعد اعداد الهامش واستعمال الرموز والمختصرات.....ص117
المبحث الثامن : الهيكلية النهائية للمذكرة (ترتيب البحث).....ص127
المطلب الأول: الصفحات التمهيدية للمذكرة.....ص127
المطلب الثاني : صلب المذكرة.....ص134
المطلب الثالث : الصفحات الختامية للمذكرة.....ص138
المبحث التاسع : الاخراج الطباعي للمذكرة.....ص149
المطلب الأول: مفهوم الإخراج الطباعي وأهميته.....ص150
المطلب الثاني: أهم قواعد طباعة المذكرة.....ص151
المبحث العاشر : مناقشة وتقييم المذكرة.....ص154
المطلب الأول : تقييم المذكرة.....ص154
المطلب الثاني : مناقشة المذكرة.....ص158